جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة

كلية الحقوق و العلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

تأثير الجماعات المسلحة على الأمن الإقليمي في منطقة الساحل الإفريقي و الصحراء (2015-2025)

مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية تخصص علاقات دولية

اعــداد الطالب:

- سمير ساحلي

اشــراف الأستاذة:

- صورية براك

لجــنة المناقشة

الاسم واللقب	الرتبة	الصفة	الجامعة
أحلام فطيسة	أستاذة محاضرة ب	رئيسا	جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة
صورية براك	أستاذة محاضرة أ	مشرفا ومقررا	جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة
وسام ميهوب	أستاذة مساعد أ	ممتحنا	جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة

السنة الجامعية : 2026/2025

سُورَةُ العَلَق

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

اقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ الَّذِي خَلَقَ ﴿1﴾

خَلَقَ الْإِنسَانَ مِنْ عَلَقٍ ﴿2﴾

اقْرَأْ وَرَبُّكَ الْأَكْرَمُ ﴿3﴾

الَّذِي عَلَّمَ بِالْقَلَمِ ﴿4﴾

عَلَّمَ الْإِنسَانَ مَا لَمْ يَعْلَمْ ﴿5﴾



الحمد لله ربالعالمين والصلاة والسلام على رسوله الكريم

أشكر الله عز وجل الذي بارك لي في انهاء بحثي هذا

وأتقدم بجزيل الشكر وخالص الامتنان إلى كل أساتذتي الأفاضل الذين كان لهم الفضل في وصولي إلى هذا الذرب وأخص الشكر الأستاذة **"براك صورية "** التي رافقتني في انجاز هذه المذكرة دون أن تدخر أي جهد إلا وقدمته لي ، ثم أشكر الأستاذ" **وشان مراد "** الذي قدم لي المساعدة بكل تواضع كما أتقدم بجزيل الشكر لزوجتي على دعمها لي طيلة مسيرتي الجامعية .

إهداء

أهدي هذا العمل المتواضع :

إلى روح أبي الطاهرة رحمة الله عليه

وأمي أطال الله في عمرها

إلى زوجتي وأبنائي الأعزاء سيدرا ، يزن ، ميار ، حيدر

واخوتي وأقاربي والى جميع أصدقائي وزملائي في

الدراسة اللدين قاسموني

أوقاتهم رعاهم الله

وأساتذة قسم العلوم السياسية كل باسمه و مقامه .

و جميع طلبة العلوم السياسية في جميع المستويات



خطة الدراسة :

الفصل الأول: إطار مفاهيمي ونظري حول الجماعات المسلحة في الساحل والصحراء.

المبحث الأول: ماهية الجماعات المسلحة

المطلب الأول: مفهوم الجماعات المسلحة

المطلب الثاني: تصنيف الجماعات المسلحة

المطلب الثالث: البنية التنظيمية للجماعات المسلحة

المبحث الثاني: المداخل النظرية لدراسة الجماعات المسلحة

المطلب الأول: نظريات العلاقات الدولية

المطلب الثاني: المقاربات السوسيولوجية والسيكولوجية

المبحث الثالث: طبيعة الجماعات المسلحة في الساحل والصحراء.

المطلب الأول: الأهمية الجيوسياسية لمنطقة الساحل والصحراء

المطلب الثاني: أنماط الجماعات المسلحة في الساحل والصحراء

المطلب الثالث: جغرافية تمركز الجماعات المسلحة في الساحل والصحراء

الفصل الثاني: التهديدات الأمنية للجماعات المسلحة في منطقة الساحل والصحراء

المبحث الأول:تأثير تغير استراتيجيات عمل الجماعات المسلحة على الساحل والصحراء

المطلب الأول: نمط التحالفات ومصادر تمويل الجماعات المسلحة

المطلب الثاني: تصاعد العمليات الإجرامية

المطلب الثالث: تزايد التمدد الإقليمي للجماعات المسلحة

المبحث الثاني: التأثيرات الجيوسياسية للجماعات المسلحة في الساحل والصحراء

المطلب الأول: إضعاف البنية المؤسسية لدول الساحل

المطلب الثاني: تهديد استقرار دول الجوار

المطلب الثالث: تحول التهديدات الأمنية للضفة الشمالية للمتوسط

المبحث الثالث : التأثيرات الاقتصادية والاجتماعية للجماعات المسلحة في الساحل والصحراء

المطلب الأول: استنزاف الموارد الحيوية لدول الساحل

المطلب الثان: تقويض المساعي التنموية

المطلب الثالث: تهديد النسيج المجتمعي

الفصل الثالث: آليات مواجهة الجماعات المسلحة في منطقة الساحل والصحراء

المبحث الأول: سياسات دول الساحل والصحراء

المطلب الأول: المساعي الوطنية لدول الساحل لمواجهة الجماعات المسلحة

المطلب الثاني: الجهود الإقليمية

المبحث الثاني: مبادرات الدول الكبرى للقضاء على الجماعات المسلحة

المطلب الأول: المبادرات الفرنسية

المطلب الثاني: المبادرات الأمريكية

المبحث الثالث: آفاق نشاط الجماعات المسلحة في منطقة الساحل والصحراء

المطلب الأول : : تحليل مؤشرات تطور نشاط الجماعات المسلحة حسب نموذجSWOT

المطلب الثاني : الطروحات المستقبلية حول الجماعات المسلحة في منطقة الساحل والصحراء

ملخـــص

الملخص :

تناولت الدراسة تأثير الجماعات المسلحة على أمن منطقة الساحل و الصحراء في ظل التحولات الأمنية الجديدية منذ 2015 بالاعتماد على مقاربة المعضلة الأمنية المجتمعية في تحليل التفاعلات بين الجماعات المحلية , و ذلك من أجل فهم أسباب تعاظم قوة الجماعات المسلحة و أنماط التغير في أنشطتها و استراتيجياتها حيث انتقلت من جماعات ذات انتشار محدود إلى شبكات عابرة للحدود , التي ساعدتها على الاستمرار و التكيف مع بيأتها , حيث تعتمد على التغلغل نحو الجنوب لوجود جغرافيا معقدة كبحيرة التشاد و منتزه دبليو بالبنين و الاستفادة من الغابات الكثيفة و ضعف الرقابة الأمنية .

بالإضافة لتحول الجماعات الإجرامية لاستغلال الفضاء الرقمي و التكنولوجيا الحديثة التي وظفتها في التجنيد و الدعاية و التمويل و التسلح هذا ما فرض تحدي صعب أجهض الجهود الدولية و الإقليمية في مواجهة تهديد هذه الفواعل العنيفة في منطقة الساحل الإفريقي في ظل هشاشة دول الساحل و تزايد التدخل الأجنبي الذي أدى إلى زيادة حدة عدم الاستقرار و اتساع رقعة العنف للتدهور الأمني و تفاقم الأزمة .

الكلمات المفتاحية : الجماعات المسلحة ، الفواعل الغير دولاتية ، نمط التحالفات ، الأمن الاقليمي ، الفشل الدولاتي ، منطقة الساحل ، الأهمية الجيوسياسية ، التدخل الأجنبي ، الثورة الرقمية .

The study examined the impact of armed groups on security in coastal and desert regions amid recent security transformations since 2015, employing a community-based security framework to analyze interactions among local groups. This approach aimed to understand the reasons behind the growing strength of armed groups, as well as shifts in their activities and strategies—evolving from localized groups to cross-border networks that enabled them to sustain operations and adapt to their environment. These groups have strategically expanded southward, leveraging the complex geography of Lake Chad and W. Benin National Park, along with dense forests and weak security oversight.

In addition to criminal organizations exploiting modern digital technologies for recruitment, propaganda, fundraising, and arms procurement, this has posed a formidable challenge that has overwhelmed international and regional efforts to combat these violent actors in the African coastal region. This situation is exacerbated by the fragility of coastal states and increasing foreign interference, which have intensified instability, expanded the scope of violence, worsened security conditions, and deepened the overall crisis.

Keywords: Armed groups, non-state actors, alliance patterns, regional security, state failure, Sahel region, geopolitical importance, foreign intervention, digital revolution.

مقدمة

تشكل منطقة الساحل الافريقي والصحراء الكبرى عمق استراتيجي وأهمية جيوسياسية في تفاعلات القوى الدولية ، ولاحتوائها على ثروات هامة جعل منها مجال حيوي لتنافس القوى الكبرى ، وهي معبر للإمدادات العالمية الاقتصادية والسياسية والأمنية ازدادت أهمية المنطقة خلال السنوات الأخيرة نتيجة تشابك عدة متغيرات على المستوى الاقليمي والدولي أثرت على نمط التفاعلات وأفرزت تهديدات على مستويات عديدة و جعلت من هذا المجال الحيوي مصدر لتنافس القوى على موارد المنطقة كالولايات المتحدة الأمريكية والصين وروسيا وفرنسا ، وفي الآونة الأخيرة دخول قوى محورية ذات تأثير عابر للأقاليم كتركيا وإيران وإسرائيل والسعودية وقطر.

تعد الجماعات المسلحة من الفواعل التي تشكل تهديدات خطيرة تواجهها المنطقة ، وهي تعتبر معقدة ومركبة بسبب تداخل عدة عوامل سياسية واقتصادية واجتماعية (عرقية اثنية)،حيث تزايد نشاط هده الجماعات بوتيرة كبيرة خلال السنوات الأخيرة وتطورت من حيث التنظيم والانتشار ونمط التفاعلات وطرق التمويل واستراتيجيات العمل،مستفيدة من الجغرافيا المفتوحة والصعبة وتغلغلها داخل النسيج المجتمعي للمنطقة جعل مواجهتها والقضاء عليها تحدي صعب يتجاوز جهود الدولة ،و يتطلب تعاون وتنسيق بين دول الساحل ودول الجوار ، بالإضافة لحلول محلية تعالج المشكلة من جدورها كالنهوض بالمشاريع التنموية ونشر الوعي داخل المجتمعات للحد من التطرف والعنف في منطقة الساحل الافريقي والصحراء الكبرى .

ولقد أثرت الجماعات المسلحة بشكل خطيروساهمت في زعزعت الأمن الاقليمي في الساحل الافريقي وأضعفت سيطرة الدول على اقليمها وحدودها،الذي أدى لتفاقم الأزمات الانسانية وتعميق الصراعات الاثنية والنزاعات الانفصالية وكانت مبررا للتدخلات الخارجية في المنطقة ،هذا ما حول منطقة الساحل الافريقي فضاء صراعي يعاني من مشاكل وتحديات أمنية وسياسية واقتصادية تتطلب جهودا اقليمية ودولية لإخراج المنطقة من دوامة العنف والحد من التهديدات على جميع المستويات . والأقاليم الأخرى كأوروبا والشرق الأوسط ووسط افريقيا وصول مستوى الخطر لتهديد الأمن والسلم الدوليين ما جعلها من أخطر المناطق في العالم بعد منطقة الشرق الأوسط ،وتعد الفترة بين 2015 و2025 من أهم المراحل في تاريخ المنطقة حيث شهدت تحولات عميقة في البنية الأمنية والسياسية والتحول من حيث الفواعل والقضايا وأنماط التفاعل فرض واقع جديد على المنطقة .

أهمية الموضوع :

تكمن أهمية الموضوع في مدى خطورة التهديدات التي شكتها الجماعات المسلحة في منطقة الساحل وتسليط الضوء على التعقيدات الأمنية بسبب عوامل سياسية واقتصادية ، إثنية ، وكذلك التدخلات الخارجية ،وتغير في طبيعة نشاط الجماعات مند 2015 مستفيدة من الجغرافيا والتحولات الأمنية الدولية والتطور في الثورة الرقمية أدى لصعوبة القضاء على الجماعات عن طريق القوة العسكرية ، وتشكل قضية تهديد الأمن الاقليمي

للمنطقة من أهم النقاط في هذه الدراسة بالإضافة للبحث عن مقاربات حديثة لتفسير الصراعات المعقدة والمتشابكة.

أهداف الدراسة:

يمكن تلخيص أهداف البحث في التالي:

1 – بحث الأسباب المؤدية لتعاظم قوة الجماعات المسلحة ومحاولة إبراز العوامل المساعدة على زيادة انتشار الفواعل غير الدولاتية في الساحل الإفريقي وتصاعد أنشطتها.

2– تبيان أنماط التفاعلات الجديدة وتغيير استراتيجيات الجماعات المسلحة بداية من سنة 2015 والوقوف على أهم التحولات في الصراع حتى سنة 2025.

3 – إبراز تأثير الجماعات المسلحة على أمن دول الساحل ودول الجوار وتوضيح أسباب فشل الجهود الرامية للحد من الأنشطة الاجرامية.

4 – محاولة استشراف تصاعد نشاط الجماعات المسلحة في منطقة الساحل والصحراء ومآلاته بدراسة توجهين التوجه الأول يتنبأ بتراجع تهديد الجماعات وتخفيض الصراع والتوجه الثاني يتنبأ بالتصعيد وارتفاع مستوى التهديد للجماعات المسلحة.

أسباب اختيار الموضوع :

الأسباب الذاتية : يركز موضوع البحث على الجانب الأمني و تحليل النزاعات هذا ما يثير الفضول و الرغبة لدى الباحث للإهتمام بقضايا الأمن في منطقة الساحل الإفريقي خصوصا لارتباط هذه المنطقة بالفضاء المغاربي , و أيضا هذا الموضوع يتناسب مع تخصص الباحث (علاقات دولية) و التخصص المهني له في المجال الأمني ذات الصلة بالموضوع .

الأسباب العلمية : تبرز أهمية اختيار الموضوع علميا من خلال الاهتمام الأكاديمي بالنزاعات في منطقة الساحل و الصحراء و تركيز الدراسات على الجماعات المسلحة كفاعل مؤثر في العلاقات الدولية, و المتعلقة بقضايا الأمن الإقليمي في ظل التحولات الجديدة في المنطقة كفضاء متوتر , و تظهر القيمة العلمية لموضوع الدراسة في الاهتمام الأجنبي بدراسة الظواهر الأمنية بمنطقة الساحل كمراكز الدراسات و الجامعات الدولية .

الاشكالية :

شهدت منطقة الساحل والصحراء الكبرى في الفترة الممتدة بين سنتي 2015 و2025 تصاعدا ملحوظا في نشاط الجماعات المسلحة، وقد استفادت هذه الجماعات من عدة عوامل ساعدتها في تعزيز وجودها وتوسيع عملياتها مما أفرز تداعيات خطيرة على المنطقة، وهذا ما يثير التساؤل التالي :

كيف أثر تغير استراتيجيات عمل الجماعات المسلحة بعد 2015 على الأمن الإقليمي لمنطقة الساحل والصحراء؟

الأسئلة الفرعية :

1 – ما هي أبرز الجماعات المسلحة التي تنشط في منطقة الساحل ؟

2 – ما هي أهم العوامل التي ساعدت على تموضع وانتشار الجماعات المسلحة في منطقة الساحل ؟

3 – ما هي أهم الانعكاسات الأمنية والسياسية والاقتصادية لنشاط الجماعات المسلحة على دول الساحل ودول الجوار ؟

4 – ما مدى نجاح الجهود والاستراتيجيات الدولية والإقليمية في مواجهة تهديد الجماعات المسلحة في منطقة الساحل والصحراء؟

فرضيات الدراسة :

للإجابة عن الإشكالية نطرح الفرضيات التالية:

- **كلما تصاعد نشاط الجماعات المسلحة في منطقة الساحل والصحراء وتوسع تمددها ازداد تدهور الأمن الإقليمي برمته.**
- **تطور استراتيجيات عمل الجماعات المسلحة وتحولها للإرهاب الرقمي، يصعب جهود دول الساحل والقوى الكبرى في القضاء عليها،**

المقاربات المنهجية للدراسة :

وظفنا **المنهج الوصفي** في الدراسة لوصف خصوصيات منطقة الساحل والصحراء من حيث الجغرافيا المعقدة والتركيبية المجتمعية المتنوعة وعلاقتها بالأمن، ودراسة الجماعات المسلحة المنتشرة في منطقة الساحل، وكذا لتفسير أسباب تزايد القوة والانتشار للجماعات المسلحة بعد سنة 2015 ولتحليل استراتيجيات نشاطها وتأثيرات التحول في هذه الاستراتيجيات على الأمن الاقليمي.

كما اعتمدنا **مقاربة المعضلة الأمنية المجتمعية لباري بوزان** التي تفسر نشاط الجماعات المسلحة في ضوء عدم وجود سلطة مركزية قوية قادرة على توفير الأمن وحماية الجماعات داخل الدولة، لذا تلجأ الجماعات للاعتماد على ذاتها لضمان بقائها من خلال تسليح نفسها ، ففي ظل العنف والفوضى الناتجة عن الجماعات المتنازعة تضطر الجماعات الضعيفة للاستعانة بالميليشيا والجماعات الإجرامية. بالإضافة الى استخدام **المقاربة التحليلية SWOT** من أجل بحث آفاق نشاط الجماعات المسلحة في الساحل والصحراء، وهي نموذج رباعي يرتكز على أربعة عناصر: نقاط القوة، نقاط الضعف، الفرص، والتهديدات، ويتم تقييم الموضوع

المدروس في قائمتين للوصول إلى النتائج التقييم الداخلي. ولهذا النموذج أهمية بحيث يعد خطوة مهمة للتحليل الاستراتيجي ويساهم في تحديد نقاط القوة المتاحة واستغلال الفرص لمواجهة التهديدات المحتملة.

أدبيات الدراسة :

1- كتاب لميساء نواف عبد الخالق , بعنوان : **القاعدة و داعش و صراعهما في الساحل الإفريقي ,** دار الفرابي , بيروت , طبعة 1 ,2023 .تطرقت الباحثة لتمدد تنظيمي القاعدة و داعش في منطقة الساحل الإفريقي وذلك بسبب تراجع نفوذهما و قوتهما في العراق و سوريا فحولا ثقلهما إلا منطقة الساحل , و ذكرت أهم الأسباب التي ساعدت على انتشار التنظيمين كلبنية الاجتماعية و السياسية في المنطقة و ركزت على النزاعات الإثنية و هشاشة الدولة و ضعف الرقابة الأمنية ودرس الكتاب أهم أسباب نمو الجماعات المتطرفة كسهولة الحصول على الموارد و دور القوى الكبرى في تحريك الصراعات و تدويل الأزمة في المنطقة .

2 – كتاب لعمر فرحاني ومريم براهيمي **بعنوان الأزمة في الساحل الافريقي الخلفيات والأبعاد** منشورات الدار الجزائرية للنشر والتوزيع ، الجزائر، ط1 ، 2017 حيث ركز هذا الكتاب على أزمة منطقة الساحل وتفاقم الأوضاع الأمنية بسبب هشاشة الدول وتأثير الأزمة على شمال المتوسط وعلى مصالح القوى الكبرى وأخذ من أزمة مالي كنموذج للدراسة معتبر إياها نقطة تحول في منطقة الساحل وقد اعتبر الباحثان الارهاب والجريمة المنظمة من أكبر المعضلات التي تعاني منها دول الساحل بالإضافة لضعف سلطة الدولة وصعوبة الجغرافيا .

3 – مقال لأحمد السيد ابراهيم عبد الرزاق بعنوان **مستقبل أمن الساحل الافريقي بين التنافس الدولي والتهديدات الارهابية** ، مجلة السياسة الدولية ، مجلد 58 ، عدد234 ، 2023 ، درس الباحث الوضع الأمني في منطقة الساحل وذلك بوصف أهم الجماعات النشطة في المنطقة وذكر أهم الأسباب التي أدت لتزايد الأعمال الارهابية في السنوات الاخيرة مركزا على الأنماط الإجرامية الجديدة ، ثم ذكر أهم الجهود المبذولة من طرف دول الساحل والقوى الكبرى من أجل القضاء على نشاط الجماعات الإرهابية في الساحل .

4 – مقال لبوعلام برزيق ، **التهديدات اللاتماثلية وأثرها على السلم والأمن في افريقيا** ، مجلة دراسات استراتيجية وعسكرية ، المركز الديمقراطي العربي ، برلين ، ، مجلد 01 ، عدد01 ، 2018 . ركز الباحث في هذا المقال على دراسة أهم الجماعات الارهابية النشطة في افريقيا كجماعة بوكو حرام وتنظيم القاعدة وتنظيم الدولة، ثم تطرق لدراسة جماعات الجريمة المنظمة وشرح طريقة نشاطاتها المتمثلة في تهريب الكوكايين وتجارة السلاح والاتجار بالبشر والهجرة الغير شرعية ، واعتبر الباحث الصراعات الاثنية ودور القبيلة في اثارة النزاعات في افريقيا مركزا على منطقة الساحل الافريقي كبؤرة صراع .

5 –مقال: بدر الدين العيفاوي، **المشكلات الأمنية في غرب افريقيا** ، المجلة الجزائرية للدراسات السياسية ، المدرسة العليا للعلوم السياسية ، الجزائر ، مجلد 06 ، عدد02 ، 2019 ، في هذا المقال درس الباحث

الأهمية الجيوسياسية لإقليم غرب افريقيا باعتباره مجال حيوي في منطقة الساحل الإفريقي ، حيث حدد المجال الجغرافي لغرب افريقيا ثم ركز على أهم المشكلات الأمنية في الإقليم كالنزاعات الحدودية والانقلابات العسكرية والجماعات الإرهابية وجماعات الجريمة المنظمة ، وأنهى الباحث مقاله بذكر أهم الجهود لمواجهة التهديدات في غرب افريقيا كجهود الأمم المتحدة والإيكواس وبعض الدول في غرب افريقيا .

6 –أطروحة دكتوراه لنجية صخري بعنوان **التدخل الأجنبي وأثره على الأمن الانساني في الساحل الافريقي** ، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة وهران ، 2021 /2022 ، ركزت هذه الدراسة على التدخل الأجنبي كأهم أسباب تردي الأمن في المنطقة ثم اعتمدت الباحثة على ليبيا ومالي كنماذج لدراسة أثار التدخل الأجنبي على الأمن الانساني في الساحل الافريقي ، ثم انهت الدراسة بوضع سيناريوهات مستقبلية لمألات التدخل الأجنبي على أمن الساحل .

7 –أطروحة دكتوراه أمين خلوفي بعنوان **الاستراتيجية الاقليمية والدولية في احتواء التهديدات الأمنية بمنطقة الساحل الافريقي** ، جامعة الجزائر 03 كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، 2019 ،2020 ، ركز الباحث في هذه الدراسة على أهم الجماعات النشطة، مركزا على العلاقة بين الجماعات الإرهابية والجريمة المنظمة ووضح البحث علاقة التأثير المتبادل بين منطقة الساحل ومنطقة المغرب العربي مركزا على دور الجزائر في دعم أمن المنطقة ، ثم أنهى الباحث دراسته بدور المنظمات الاقليمية في منطقة الساحل .

أغفلت الأدبيات السابقة متغيرات مهمة في دراسة الجماعات المسلحة في منطقة الساحل الافريقي، كاستراتيجية التحالفات بين الجماعات المسلحة على المستوى الاقليمي وعبر الإقليمية التي تم معالجتها في دراستنا، وتم تسليط الضوء على تأثير الثورة الرقمية على نشاط الجماعات المسلحة التي ساهمت بشكل رئيسي في تغيير أنماط التجنيد والتمويل وحرب الدعاية ، بالإضافة لهذا تمت دراسة توجه انتشار الجماعات جنوبا نحو افريقيا الوسطى والمناطق الاستوائية عكس بعض الأدبيات السابقة التي ركزت على الإنتشار شمالا نحو منطقة المغرب العربي .

حدود الدراسة :

الحدود المكانية: يدرس هذا البحث التفاعلات داخل المحيط الجغرافي لمنطقة الساحل المحددة من المحيط الأطلسي غربا إلى البحر الأحمر وخليج عدن شرقا ومن صحراء المغرب العربي ومصر شمالا الى غابات السافانا في إفريقيا الوسطى جنوبا وتشمل الدراسة بعض الدول المتأثرة بالتفاعلات المجاورة لمنطقة الساحل كليبيا والجزائر.

2الحدود الزمانية: تنحصر الدراسة بين سنتي 2015 الى 2025 هاته الفترة الزمنية شهدت تحولات مهمة أثرت بشكل كبير على المنطقة ونمط التفاعلات والتحول في القضايا الامنية .

تبرير الخطة : اعتمدت في حطة البحث العلمي على ثلاثة فصول وتمت الدراسة كالآتي :

1-الفصل الأول : يحتوي على إطار مفاهيمي لمنطقة الساحل الإفريقي بالتطرق للمفهوم الضيق والمفهوم الواسع للمنطقة لاعتبارات جيوبوليتيكية خاصة بالدول الكبرى ، كما تطرقت لتحديد مفهوم الجماعات المسلحة وتصنيفها وتحديد أشكالها ثم حددت أهم المقاربات المناسبة للاستغاثة بها في دراسة الفواعل الغير دولاتية و تم تحديد أماكن تموضع الجماعات المسلحة في المنطقة و ذكر أساليبها في التمويل لضمان استمرارية نشاطها

2 - **الفصل الثاني :** ركز هذا الفصل على دراسة مختلف أنشطة الجماعات المسلحة وسبب تزايد هذه الأنشطة ومدى تأثيرها على منطقة الساحل ودول الجوار من جوانب سياسية واقتصادية واجتماعية بالتركيز على الجوانب الأمنية كارتفاع العمليات الاجرامية انتشار تهريب المخدرات والسلاح ، بالإضافة لتعميق أزمة الفشل الدولاتي وانتشار التطرف والعنف وتطرقنا في هذا الفصل للتحولات الرقمية في تمويل الجماعات كاستراتيجية جديدة ساهمت في ارتفاع التهديد.

3 - **الفصل الثالث :** تطرقت للجهود والأليات المبذولة من طرف الدول والمنظمات الاقليمية والدولية للحد من تهديد الجماعات المسلحة للأمن الاقليمي في منطقة الساحل وأنهيت دراستي باستشراف الصراع مستقبلا وفق نموذج SWOT و أفاق مستقبلية و تقييم مدى نجاحها أو فشلها وأنهيت الدراسة بالتنبؤ وفق توجهين إما نحو تراجع و زوال الصراع أو تطوره و استمراره و ذلك بالاعتماد على المعطيات التي تطرقت لها الدراسة من أجل الوصول لنتائج دقيقة .

الفصل الأول :

إطار مفاهيمي ونظري حول الجماعات المسلحة في الساحل والصحراء .

المبحث الأول : ماهية الجماعات المسلحة

مفهوم الجماعات المسلحة له مدلول واسع و لا ينحصر في جماعة معينة بعينها بل يشمل أي جماعة تمتلك السلاح و تستعمله خارج تنظيم حكومي و ليست ضمن المؤسسات الرسمية للدولة كالجيش و أجهزة الأمن و سيتم التعمق في هذا المفهوم كمايلي :

_المطلب الأول: مفهوم الجماعات المسلحة

تعتبر الجماعات المسلحة أو الفواعـــل العنيفة من غيرالدول من المفاهيم التي لا تحضى بإجماع المفكرين و الباحثين في الأوساط الأكاديمية بحيث يوجد عدة تعريفات لها خاضعة لعدة جوانب واعتبارات سياسية و إيديولوجية ودينية ، ولهذا يجب تحديد دقيق لمفهوم الجماعات المسلحة من خلال عدة مستويات.

أولا: المفهوم القانوني للجماعات المسلحة

تم توصيف الجماعات المسلحة غير الدولاتية من المنظمات والاتفاقيات الدولية، ويتضح ذلك في اتفاقيات جنيف الأربعة لعام "1949" و البروتوكولات المكملة لها لعام "1977"، حيث نصت المادة "03" على أن الجماعات المسلحة من غير الدول هي " تلك التنظيمات التي تشارك في عمليات عدائية ولها السيطرة على جزء من إقليم الدولة وتمارس نشاطها تحت مسؤولية قيادية، ولها القدرة على ممارسة عمليات عسكرية متواصلة ومنسقة، ولقد تطرقت المادة "02" في الفقرة الرابعة من نفس البروتوكول الى وصف هذه النزاعات في حالة الحروب الأهلية والحروب الاستعمارية والحروب الدينية على إقليم الدولة .[1]

كما عرفت" مبادرة نداء جنيف" الجماعات المسلحة على أنها جماعات منظمة ذات قيادة و غير خاضعة لإدارة الدولة تحتكر استخدام القوة لتحقيق أهدافها وهي غير معترف بها كليا على المستوى الدولي كحكومات أو كيانات ،وتتمثل في جماعات التمرد والجماعات الإرهابية ومجموعات الإتجار غير المشروع و لها ميزة مشتركة وهي استخدام العنف خارج نطاق الدولة [2] .

---

[1] أمينة بنحوة ، محاضرات في القانون الانساني ، جامعة البليدة2 ،كلية الحقوق و علوم سياسية ، قسم الحقوق ، 2023،2024 ، ص ص 105 - 106

[2] أحمد الباسوسي , دور محدد الطاقة في استراتيجية الفواعل المسلحة العنيفة من غير الدول , **مجلة كلية الاقتصاد و العلوم السياسية** , مجلد23 , عدد2 , (أفريل 2022), ص 124 .

وحدد البروتوكول الثاني لاتفاقية جنيف1949 في المادة"101" الجماعات المسلحة على أنها "جماعات منشقة تقاتل جماعات نظامية أو تقاتل بعضها البعض على إقليم دولة". و أوضح مكت بالتنسيق للشؤون الإنسانية

للأمم المتحدة عدة شروط تتوفر في الجماعات المسلحة كاستعانتها بالسلاح في استخدام القوة و العنف دون أن تكون تابعة لهياكل رسمية كالهيئات العسكرية أو التحالفات الدولية فهي غير خاضعة لسلطة رسمية مع أنها تنتشر داخل الدولة أوعلى عدة دول ، و مع ذلك فهي خاضعة للقانون الدولي الانساني [1] . و لقد نصت على ذلك المادة " 03" من الاتفاقية المصغرة بجنيف "1949" ، أنه في حالة نزاع مسلح ليس له طابع _دولي يجب إلزام أطراف النزاع باحترام القانون الدولي الإنساني فيما يخص الأشخاص غير المعنيين بالقتال أو الذين يضعون السلاح أو المرضى والجرحى والعاجزين ، وألزمت الاتفاقية مختلف الجماعات المسلحة أثناء النزاع بجمع المرضى و الجرحى و الاعتناء بهم ، و يجوز للهيئات الإنسانية مثل اللجنة الدولية للصليب الأحمر أن تقدم خدماتها و بكل حرية الأطراف النزاع حتى و لو كان الطرف غير حكومي [2].

وعليه، تعتبر الجماعات المسلحةفاعل دوليو لها مسؤولية قانونية أثناء ممارسة نشاطها العنيف بغض النظر على مدى شرعية الجماعات منعدمها ، فالقانون الدولي يلزم الجماعات المتنازعة باحترام القانون الدولي الإنساني دون التدخل المباشر في النزاع .

ثانيا : مفهوم الجماعات المسلحة حسب الدول

لا يوجد اتفاق بين الدول فيما يخص تحديد مفهوم دقيق للجماعات المسلحة ،إذ يتأثر المفهوم بعدة اعتبارات أمنية وسياسية وعقائدية ومصلحية تجعل من دلالة المفهوم تتغير من دولة لأخرى فمثلا حزب الله اللبناني بالنسبة للدولة اللبنانية هو حزب سياسي مسلح وله تمثيل برلمانيأما فلسطين و بعض الدول العربية وإيران تعرفه كمقاومة ضد الاحتلال الإسرائيلي، أما الدول الغربية كالولايات المتحدة و بريطانياو بعض الدول الأوروبية فتعتبر حزب الله اللبناني منظمة إرهابية.

تعرف الولايات المتحدة الأمريكية الجماعات المسلحة على أنها تنظيمات غير حكومية لها هيكل قيادي تستخدم القوة و العنف المسلح لتحقيق أهداف إما سياسية أو إيديولوجية أو دينية ، و تنشط هذه التنظيمات

[1] وداد خنوفي ،**أثر نشاط الجماعات المسلحة في غرب افريقيا على الأمن الدولي** (مذكرة ماستر في العلاقات الدولية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة سكيكدة، 2020/2019)، ص.

[2] نليس ميلزر ،القانون الدولي الانساني ،اللجنة الدولية للصليب الأحمر ، اتفاقية جنيف الرابعة 1949،04 ،مادة3 ، 2016 على الرابط cai.rcc@icrc.org.www.icrc.org

خارج القانون الدولي, و لقد استخدم "ويليام ليند" المفكر الأمريكي في خطاب له سنة 1989 وذلك " **في سياق تجنيد الولايات المتحدة للشركات الأمنية الخاصة والميليشيا والمرتزقة من أجل الهيمنة بسبب عدم وضوح خطوط الصراع بين المدنيين و العسكريين بعد سقوط الاتحاد السوفياتي وانتقال العالم من الحروب التقليدية إلى حروب الجيل الرابع(اللاتماثلية)**"[1]، وفي هذا الخطاب اعتراف صريح باعتماد الولايات المتحدة على الجماعات المسلحة كبديل للقوات النظامية ، وفي نفس الوقت نجد الولايات المتحدة تصنف جماعة حزب اللبناني جماعة إرهابية وفق المادة 219 من قانون الهجرة و الجنسية و نفس المادة تصنف حركة حماس الفلسطينية كمنظمة إرهابية[2] ، هذا ما يوحي أن الولايات المتحدة تنظر للجماعات المسلحة بجميع أصنافها كجماعات إرهابية ، وتعتمد في التصنيف على مبدأ المصلحة القومية لأمريكا . ولم تقف عند هذا الحد بل صنفت الجيش النظامي (الحرس الثوري الإيراني) كمنظمة إرهابية سنة2019، مما يزيد في تعقيد مفهوم الجماعات الارهابية لدى الدول فما تراه دولة إرهاب تراه دولة أخرى مقاومة .

أماالاتحاد الأوروبي فيجتمع في تعريفه للجماعات المسلحة بالاعتماد على مجموعة نقاط تتوفر لدى الجماعة وأهمها :

- استقلالية الجماعة عن الدولة
- ظهور الجماعة في شكل تنظيمي ومسلح
- قدرة الجماعة على تنفيذ عمليات قتالية

وينظر الاتحاد الأوربي للجماعات بمنظور انتقائي وذلك لمحاولة التوافق مع المنظمات الدولية، مثل تصنيف الجماعات الإرهابية يكون وفق قائمة الاتحاد ويتم إدراج الجماعة على القائمة ويتم بالتصويت،هذايجعل الدول

1- William Lind The changing face of war. : into .the Fourth Generation journal marine corps gazette .1989.

2 وزارة الخارجية الأمريكية ، المادة 219 من قانون الهجرة و الجنسية (INA) ، 1977

3Fact sheet ; Mediation and Dialogue with non .state Armed Groups 2012European Union Document on the Definition of Armed Groups)

الأوروبية تصطدم بخلافات داخل الاتحاد بين الأعضاء على تحديد ماهية الجماعة المسلحة، وذلك وفق مصالح الدول الأوروبية والاعتبارات السياسية[1].

ثالثا : مفهوم الجماعات المسلحة عند باحثي العلاقات الدولية

استخدم بيتر ويلتس**Peter Willette** تسمية الفواعل المتخطية للحدود الإقليمية بدلا من الفواعل المسلحة من غير الدول ،و يعتبرها فواعلا غير دولاتية تنقسم إلى قسمين من حيث الشرعية وغير الشرعية ، فالنوع الأول يمثل الأحزاب السياسية والشركات الأمنية ، أماالنوع الثاني غيرالشرعي والمتمثل في الجماعات الإجرامية و الجماعات الإرهابية وجماعات التمرد[2]. أما بريان جنكيز**Brian Jenkins** عرف الجماعات المسلحة في مقاله"**إعادة تعريف العدو**" على أنها"**أعداء ديناميكيون متنوعون و منظمون،لا يمكن التنبؤ بهم كما يتميزون بالليونة والقدرة على التخفي وذلك خلاف لأعداء الأمس الذين يتصفون بالسكون والتجانس والجمود**"[3]. وأضاف **فيل وليامز Phil williams** أن الجماعات المسلحة تنظيمات تخترق حدود الدولة تستخدم السلاح في العنف والتهديد، وتعتمد على هياكل هرمية أو شبكية ،وتنشط على مستوى البيئات المتوترة و كثيرة الخلافات و النزاعات. وقد أحصى "وليامز" حوالي 09 أنواع لهذه الجماعات, أمراءالحرب ،الميليشيا ، قوات شبه عسكرية ،حركات التمرد ، المنظمات الارهابية ، المرتزقة ،شبكات إجرامية ، عصابات الاتجار الغير مشروع ،الجريمة المنظمة[4].

ويعرف **جوزيف ناي joseph nye** الجماعات المسلحة أنها تلك التنظيمات غير تابعة للدولة، لها القدرة على استخدام العنف والتهديد و تؤثر في سلوك الدول و المجتمعات وهي فاعل مؤثر في العلاقات الدولية لأنها تنشط متجاوزة الحدود الوطنية للدول و يقصد جوزيف ناي هنا المتمردين و جماعات المعارضة المسلحة [5]. في حين يصف **مارسيل ميلر Marsile Millare** الجماعات المسلحة بقوى الظل التي تمارس سلوك إجرامي مبني من خارج الحدود الوطنية وهي: المافيا الإجرامية والجريمة المنظمة والشبكات الإرهابية و قد ركز مارسيل في هذا المفهوم على الفواعل الغير شرعية في السياسة الدولية [4]،و بالنسبة **لأيوج بانريجي**

---

[2] ايمان رجب ،" القوة المنافسة مداخل تحليلية الفاعلين العنيفين من غير الدول"،**مجلة السياسية الدولية** ، عدد189 ،(2012)، ص 21.

[3]ادريس عطية، "الارهاب كمصدر جديد لتهديد الأمن في الساحل "، **المجلة الجزائرية للدراسات السياسية** ، عدد 1 ،(2014) ص85

[4] شهرزاد إدمام ، الفواعل العنيفة من غير الدول ،**مجلة سياسات عربية** عدد 8 ،(2014) ، ص 73 .

[5] جوزيف ناي ، **المنازعات الدولة مقدمة للنظرية والتاريخ** ،ترجمة أحمد أمين الجمل (الجمعية المصرية لنشر المعرفة و الثقافة العالمية ، ط1 ,1997)،ص ص 196-197

Ayush Banerjee الجماعات المسلحة مجموعة أفراد أو منظمات تمتلك قوة سياسية واقتصادية واجتماعية تنتهج العنف باستخدام السلاح لتحقيق أهدافها. [1]

ويحدد **جيمس دورتي وروبرت بالستغراف** الجماعات المسلحة كجماعات من الأفراد تجمعهم روابط عرقية أو ثقافية أو دينية أو اجتماعية أو اقتصادية أو سياسية تنخرط في تحقيق أهداف متناقضة مع جماعات أخرى أو تبدو أنها كذلك ، يؤدي صراعها الى تعطيل أو انهيار النظام الاجتماعي أو السياسي

هناك اتفاق بين المفكرين حول مفهوم الجماعات المسلحة والخصائص المشتركة بينها ، وأهمها التنظيم الذي تعتمده في ممارسة نشاطها، وعدم خضوعها للدولة بحيث لها قيادة خاصة ، متخطية للحدود الوطنية ، وتعتمد في تحقيق أهدافها على العنف باستخدام السلاح . أما من الناحية الدلالية لا يوجد اتفاق بين الدول حول شرعيتها فما تراه دولة مقاومة تراه دولة أخرى إرهاب.

المطلب الثاني: تصنيف الجماعات المسلحة

للجماعات المسلحة ميزات خاصة جعلتها تصنف كفواعل عنيفة غير دولاتية في العلاقات الدولية، حيث أنها تتفق في بعض النقاط كالتنظيم القيادي واستخدام العنف، وقد تختلف في نقاط أخرى كتوفر الشرعية في جماعة وانعدامها في أخرى والاختلاف في تنوع الأهداف. هذا ما يجعلنا أمام وجوب تصنيف لهذه الجماعات لكشف الفوارق بينها وهي كـــالآتي :

أولا: حسب معيار طبيعة النشاط والتنظيم:

تنقسم الجماعات المسلحة حسب هذا المعيار الى:

أ. **أمراء الحرب:** وهم قادة العصابات المسلحة يصل تعدادها للآلاف من المقاتلين يمكنهم السيطرة على أراضي داخل الدولة، ولهم تمويل ذاتي واستقلالية سياسية في النظام الدولي دون تدخل الدولة المتواجدون عليها[2]، وأمير الحرب هو قائد محلي يتمتع بكاريزما ذو خلفية عسكرية يقود جماعة تكن له بالولاء، ينشطون داخل الدولة الهشة مستغلين ضعف السلطة، هدفهم السيطرة على الموارد والثروات المحلية ويواجهون المنافسين بالقوة

---

[5] أحمد الباسوسي , مرجع سابق , ص 123 .

[1] ابتسام لبزيز ، **تأثير الفواعل غير الدولية العنيفة على السلم والأمن الدوليين** ، مذكرة ماستر علاقات دولية ،(جامعة 20 اوث 1955سكيكدة ، قسم العلوم السياسية ،2024،2025)،ص 24.

المسلحة، ومن أهم العوامل المشجعة على نموهم وانتشارهم هي مناطق الصراعات والنزاعات[1]، مثل **حميداتي** في السودان الذي كان يحتل منصب مدير عام للشركات التي تنقب عن الذهب في إقليم دارفور؛ وعندما أراد الجيش السوداني فرض السيطرة على الإقليم وبسط سيادة الدولة على مواردها دخل مع الجيش في حرب. وقد وصل به الحد لارتكاب جرائم حرب وجرائم ضد الانسانية من أجل تحقيق أهدافه والمتمثلة في السيطرة على الثروات . ويعتبر أمراء الحرب من الفواعل الأخطر على الدول التي تنتشر فيها.

ب – **الميليشيات:** هي قوة مسلحة غير نظامية يكون أعضائها في الغالب من فئة الذكور البالغين ينْظمون إما طوعا أو كرها إلى هذه الجماعة المنظمة، ويستخدمون القوة للحصول على الموارد ، ويوصف نشاطها أنه غير قانوني. إلا أن الميليشيات مقتنعة أن هدفها توفير الأمن الذي عجزت الحكومة المركزية عن توفيره ، مما يجعلها تحل محل الأجهزة الأمنية داخل الدولة. وما يميزها أنها تنشط داخل إقليم الدولة ونادرا ما تتجاوز حدود الدولة الوطنية المصنفة ضعيفة أو فاشلة· وعليه تنشأ الميليشيات لدواعي أمنية أمام عجز الدولة عن تحقيق الأمن وحماية مواطنيها وتوفير الأمن لهم ، خصوصا في المناطق التي تشهد اختلاف عقائدي. وغالبا ما تكون هده المليشيات تلقى القبول والتأييد داخل المنطقة الحاضنة لها كجماعة حركة الشباب الصومالية[2].

ج –**الشركات الأمنية الخاصة:** هي جماعات أمنية منظمة تنشئها الدولة ، وظيفتها حماية المنشآت والقوافل وحراسة الشخصيات وتدريب العسكريين وانقاذ الرهائن وغيرها من المهام الأمنية ،عرفتها وثيقة **منترو** في سنة 2008 بأنها كيانات تجارية خاصة تقدم خدمات أمنية كتوفير الحراسة والحماية للممتلكات والأشخاص واحتجاز المساجين وتقديم المشورة والتدريب للقوات وموظفي الأمن[3]. وتقوم هذه الشركات بمهامها تحت إشراف الدولة المنشئة لها ، وهذا ما يضفي عليها الشرعية، إلا أنه وبعد قيامها بأعمال عدائية في بعض الدول مثل العراق وشركة فاغنر في الساحل وليبيا أثير الجدل في مدى شرعيتها وتوافق نشاطها مع القانون الدولي[4] . وبالتالي تعتبر الشركات الأمنية تنظيم رسمي تابع للدولة لكن مهامها ليست رسمية، فالدولة تعتمد بشكل رسمي على الجيش النظامي ، أما بعض المهام المشبوهة تكلف بها الشركات الأمنية الخاصة، وذلك للتهرب

---

[1] نفس المرجع ، ص25.

[2] رانيا حسن خفاجة ، ميليشيا الدفاع الذاتي في إقليم الساحل الإفريقي ،**مجلة كلية السياسة والاقتصاد** ، مجلد 9، عدد19،(جويلية 2023) ص 67.

[3] بدر صايم، الفواعل العنيفة من غير الدول ، **مجلة شؤون استراتيجية** ، العدد 17 ،(مارس 2024) ، ص 453 .

[4] ابتسام ليزير ،مرجع سابق ،ص25.

من المساءلة القانونية ، فهذه الشركات لا تتعرض للمحاسبة في القانون الدولي والدول التي ترعاها لا تتحمل مسؤولية أعمالها. [1]

د- **الجماعات الإرهابية** :ضبط مفهوم الجماعات الإرهابية صعب ومعقد وهناك تضارب وتداخل المفهوم مع جماعات أخرى ، فمجلس الأمن عرف الجماعات الإرهابية على أنها تلك الجماعات التي تقوم بأعمال إجرامية ترتكب ضد المدنيين ، وتلحق إصابات جسمانية خطيرة، وأخذ الرهائن وتخويف السكان، أو ترغم حكومة أو منظمة دولية على القيام بعمل أو عدم القيام به[2]. ولقد عرفت الاتفاقية الدولية لقمع تمويل الارهاب سنة 1999 في المادة (2/1) أن الجماعات الارهابية هي التي تقوم بأعمال تتسبب في موت أشخاص مدنيين أو اصابتهم بجروح جسمية عندما يكون الأشخاص غير مشتركين في أعمال عدائية عند نشوب نزاع مسلح والأعمال الارهابية موجهة على أنها جماعات تقوم بالعنف والتهديد كمشروع اجرامي لترويع الناس والقاء الرعب فيهم، أوتعريض حياة الناس للخطر أو إلحاق الضرر بالبيئة والمرافق والأملاك العامة والخاصة أو احتلالها والاستيلاء عليها أو تعريض الموارد الوطنية للخطر.[3]

هـ- **حركات التمرد والانفصالية** :هي جماعات منظمة تهدف للإطاحة بالسلطة الحاكمة بالاعتماد على العمل المسلح والتخريب، وتسعى إما لاستبدال السلطة أو الاستيلاء عليها، ومثال ذلك كجماعة الحوثيون في اليمن[4].وفي بعض الأحيان تكون أهداف الجماعات المتمردة الاستقلال عن الدولة وإقامة دولة مستقلة، وتعرف هذه الجماعات بالانفصاليين[5] ، ومعظم حركات التمرد تنشأ بسبب تهميش وظلم فئة في دولة ما ، وبسبب عدم المساواة في توزيع الثروة والاستبعاد السياسي فيتحول لنوع من الإحباط والإحساس بالظلم، ويتطور لتمرد عن السلطة القائمة إما سعيا للانفصال أو تحصيل الحقوق المسلوبة .

و- **المرتزقة** : هي مجموعات تتشكل من أجل تحصيل المال وليس لهم عقيدة أو ايديولوجية خاصة، فهم محاربون قدامى كالعسكريين المتقاعدين من الجيش يقدمون خدمات في خضم الحروب والنزاعات من أجل

---

[1] بدر صايم ، الفواعل العنيفة من غير الدول : مجموعة فاقتر :نموذج ، **مجلة الشؤون الاستراتيجية** ، العدد 17،(مارس 2024)ص ص 450،.451

[2] قرار مجلس الأمن رقم 1566في الجلسة المنعقدة في أكتوبر سنة 2004.

[3] انظر المادة 02 من الاتفاقية العربية لمكافحة الارهاب لسنة 1998.

[4] عبد الكريم السعيد سويلم ، الحوثيون كفواعل من غير الدول ، **مجلة اتجاهات سياسية** ، عدد 8،(أوت 2019)، ص20.

[5] جهاد عبد المالك عودة ، الفواعل العنيفة من غير الدول ، **المجلة العلمية للبحوث والدراسات** ،مجلد 31، عدد 3، (أفريل 2017)، ص 586

تحقيق الربح، وهم لا ينتمون لجهة محددة وليسوا أطراف في النزاع بل يقاتلون لمنافع شخصية وتسمى في المنظور الأمريكي بجيش الظل أو المتعهدين . وتعد شركة **بلاك واوتر** من أكبر الشركات العالمية للمرتزقة وتعمل بشكل سري ، وقوات المرتزقة تعمل في سوق حر للجيوش الخاصة والعملاء، وتعمل بمبدأ التفاوض على الأسعار وهي من الفواعل العنيفة الغير دولاتية ، فهي تشارك في الحروب ولإسقاط الأنظمة وإحداث الانقلابات[1].

م- جماعات الجريمة المنظمة : عرف الاتحاد الأوروبي سنة 1993 الجريمة المنظمة أنها جماعة تمارس نشاطا إجراميا بارتكاب جرائم جسمية لمدة طويلة أو مدة مستمرة لا منتهية ، هي مشكلة في تنظيم إجرامي لكل عضو فيه مهمته الخاصة وهدفها تحقيق الربح بواسطة العنف والتهديد[2] ، ولقد عرفتها لجنة القضاء في الولايات المتحدة الأمريكية على أنها عمل إجرامي ينشط خارج إطار الشعب والدولة وتحتوي على أعداد هائلة من الأعضاء يعملون في نظام بالغ التعقيد وأفرادها خاضعين لقوانين خاصة بالمنظمة الإجرامية تتسم بالصرامة والسرية واحترام القواعد المفروضة عليهم ، وهدفها جني المال وتحقيق الربح باستمرار[3]

ل –جماعات المقاومة والتحرر : هي جماعات من غير القوات النظامية ضد قوى أجنبية محتلة أو غازية ، وتلك الجماعات خاضعة لتوجيه أمر الواقع ، وتكون المبادرة في ممارسة النشاط خاصة بأفراد الجماعة وتعمل من داخل الإقليم المغتصب أو من خارجه تلحق الضرر بالمحتل بشتى الوسائل المتاحة لديها[4] ، والمقاومة هي نشاط تقوم به عناصر شعبية باستخدام القوة المسلحة في مواجهة قوى أجنبية تغزو أو تحتل الوطن ، وهي نضال عسكري من مجموعات متطوعة خارج القوات النظامية تقوم بأعمال قتالية لإلحاق الضرر بالقوى الأجنبية والهدف منها تحرير الوطن . وهذه العناصر تعمل إما في تنظيم تحت إشراف وتوجيه سلطة قانونية أو واقعية وإما تعمل بمبادرة خاصة والإشراف والتوجيه ذاتي خاص بالجماعة[5].

---

[1]– ابتسام ليزير ، مرجع سبق ذكره ص 28.

[2]جعفر خديجة ، **دروس في الجريمة المنظمة** ، مطبوعة بيداغوجية (منشورة)موجهة لطلبة ماستر قانون دولي ، جامعة الجلفة ،2023 ، ص 06

[3] أحمد ابراهيم مصطفى, **العلاقة بين الارهاب و الجريمة المنظمة و سبل المواجهة** ، رسالة دكتورا، (المدرسة العليا ' لكلية الشرطة ،2002)، ص 110.

[4] بشار سليمان عودة ، **الإرهاب الدولي و المقاومة المشروعة في نظر قواعد القانون الدولي** ، رسالة ماجيستر ،(جامعة الشرق الأوسط ، كلية الحقوق ، 2024)، ص 39.

[5] بشار سليمان عودة ، ، مرجع سابق ، ص 18.

ثانيا: معيار الشرعية

هناك جدل واضح في اعتراف الدول ببعض الجماعات المسلحة وإضفاء الشرعية عليها، مثل حزب الله في لبنان،فهو جماعة تملك الشرعية في نظر الحكومة اللبنانية، ويتضح ذلك في وجود أعضاء في البرلمان اللبناني يمثلون حزب الله كحزب سياسي مسلح منتخبون من طرف الشعب اللبناني، وهدف هذه الجماعة المسلحة محاربة قوة عسكرية محتلة (إسرائيل)، وبالمقابل تصنف الدول أوروبية والولايات المتحدة الأمريكية حزب الله كجماعة إرهابية. ونفس الأمر بالنسبة لجماعات التحرر أو المقاومة والجماعات الإرهابية، وذلك يرجع لمعضلتين، الأولى التداول الثقافي والثانية التداول المؤسسي ، فالتداول الثقافي هو تبادل ماهية الجماعات الإرهابية بين الجماهير حيث أنها غير خاضعة لمعايير واضحة ، جعلت المجتمع يعرف المصطلح ولكن يجهل الدلالة الحقيقية ،أما التداول المؤسسي فهو حكر لوسائل الإعلام وعن قصد تركوا المصطلح يتسم بالليونة ومطاط حيث يتم استخدامه وفق السياق المطلوب وهذا ما عمق الجدل حول شرعية الارهاب من عدمها[1].وتحولت الجماعات الإرهابية في السياق السياسي الى سلعة استثمارية بين الفاعلين الدوليين، حيث الدولة ترى أن القائمين بأعمال العنف والتخريب لتحقيق أهداف سياسية هم جماعات إرهابية أما الجماعة القائمة بالعنف والدولة الراعية لها ترى أنه نشاط ثوري وتحرري يجب مدحه والإشادة به فتحولت الجماعات الإرهابية لأداة في خدمة أجندات أجنبية[2]، مثل الجماعات المسلحة التي كانت تحارب النظام السوري كانت في نظر النظام هي جماعات إرهابية وغير شرعية، أما بعض الدول الداعمة لها كتركيا وقطر كانت تنظر لها على أنها جماعات ثورية و عملها شرعي مع أنها تنشط ضد نظام منتخب من طرف الشعب السوري، وهذا ما جعل الجماعات المسلحة في سوريا تقع بين معضلتي التداول الثقافي والتداول المؤسسي .

تعد المقاومة عمل شرعي وذلك وفق النصوص القانونية الصريحة للمواثيق والقرارات الصادرة عن الجمعية العامة للأمم المتحدة والتي أقرت بمشروعية المقاومة المسلحة في نص القرار رقم (1514) لعام 1960 حيث أعلنت عن حق البلدان والشعوب في إنهاء الاستعمار بكافة أشكاله والحق في تقرير المصير، وذلك من خلال حرية تحديد الوضع السياسي والتنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية . وقد أقر مجلس الأمن في القرار رقم (322)لسنة 1972الذي أكد على الاعتراف بحركات التحرر في أنغولا ضد الاستعمار البرتغالي . لقد أقرت اتفاقية جنيف في البروتوكول الأول لعام 1977 الملحق بالحروب التي تقوم بها المقاومات الشعبية ضد

[1] محمد سويلمي: قضايا التطرف و الجماعات المسلحة ،**مجلة دولية محكمة** ، عدد1 ،(ماي 2019)، ص 13

[2]James Lutz.brenda lutz .Global .terrorism (london.new york.reutledge.2004)

المعتدي واعتبرهم أسرى حرب[1] ، وعلى الرغم من أنه هناك تشابه بين المقاومة والإرهاب من حيث الأساليب والمظاهر كاستخدام العنف والتهديد للوصول لتحقيق الهدف ، ولكن اختلاف الهدف يجعل من كلتا الجماعتين يقفان في منعرج ،فالمقاومة تسلك طريق شرعي فهي تهدف للقضاء على مستعمر أو محتل ، أما الإرهاب هدفه في الغالب سياسي كإسقاط نظام سياسي شرعي بالقوة أو إرغامه بالقوة على سلوك معين و هذا نشاط غير شرعي .

ثالثا: حسب المعيار الجغرافي :

تختلف الجماعات المسلحة أيضا من حيث انتشارها الإقليمي وتمركز نشاطها ،حيث تنشط بعض الجماعات الإرهابية داخليا في منطقة محددة ، وهناك جماعات إرهابية تنشط بين حدود الدول في إقليم محدد كالجماعات داخل منطقة الساحل الإفريقي التي تنتقل من دولة لأخرى لكنها تظل داخل اقليمها ، أما النوع الثالث من الجماعات الإرهابية فينشط على المستوى الدولي وتنتقل من إقليم لأخر كالقاعدة وتنظيم الدولة (**داعش**) الذي انتقل من الشرق الأوسط إلى منطقة الساحل الإفريقي، بالإضافة إلى أنشطة للقاعدة في أوروبا. أما في ما يخص جماعات التمرد والمقاومة وأمراء الحرب ، فهم يسيطرون على إقليم ثابت ومحدد جغرافيا داخل الدولة ، كقبائل الطوارق لهم جغرافيا محددة وينشطون داخلها مثل الجماعة المتمردة أزواد تنشط في إقليم أزواد[2] ، وجماعة حميداتي تسيطرعلى منطقة **دارفور** وما جاورها في جنوب السودان، وحزب الله اللبناني يسيطر على جنوب لبنان على الحدود مع إسرائيل.

المطلب الثالث : البنية التنظيمية للجماعات المسلحة

تعتمد الجماعات المسلحة في بنيتها التنظيمية على عدة أنماط قامت بتطويرها حتى تتكيف مع الظروف والتحولات الراهنة , وهناك ثلاثة أنماط رئيسية تعتمدها الجماعات المسلحة في تشكيل بنيتها وهي:

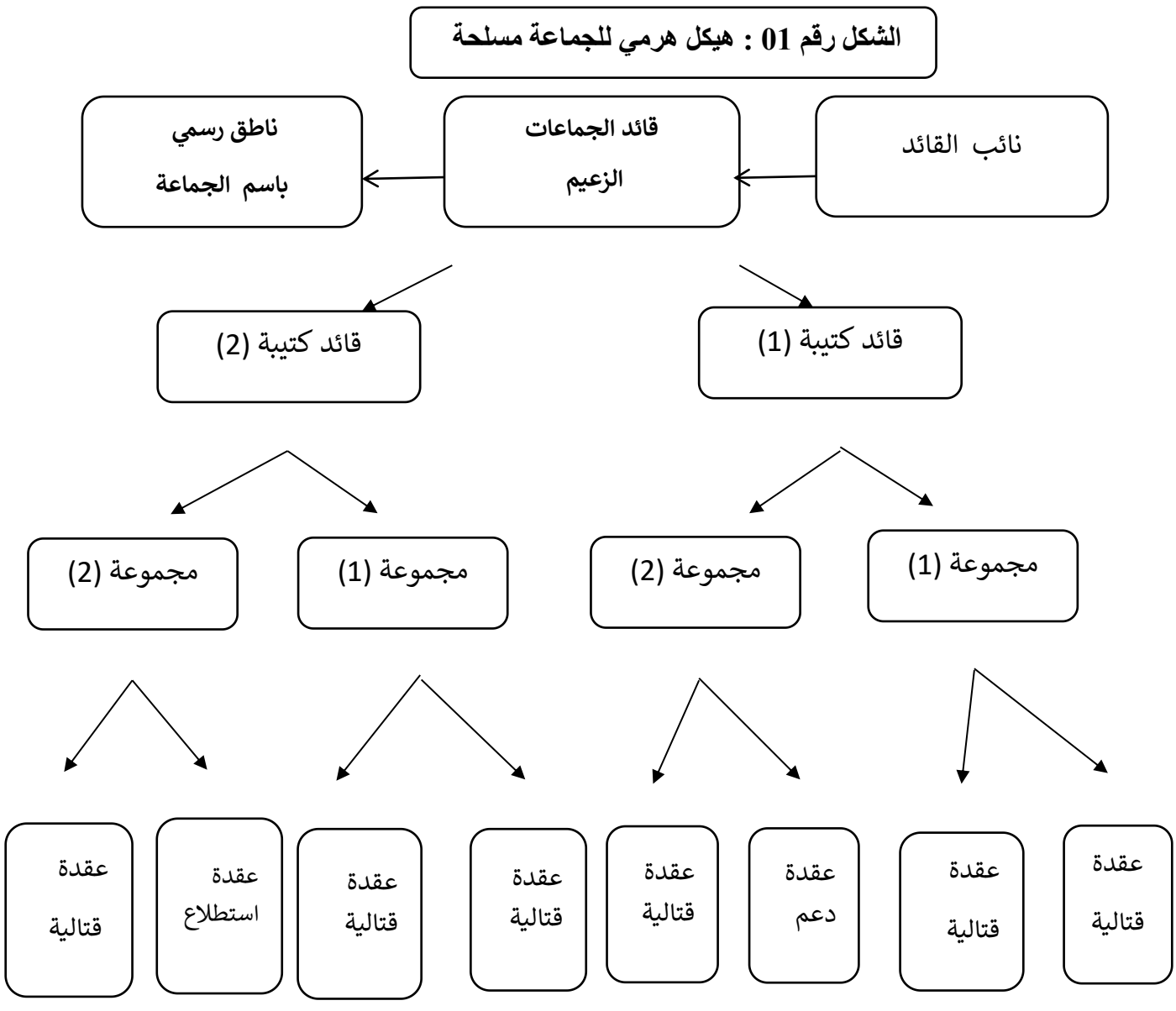
أولا: الهيكل الهرمي :تعتمد الجماعات المسلحة في تشكيل بنيتها التركيبية على التنظيم الهرمي أو النمط الشبكي التقليدي القائم على تسلسل النظام القيادي عموديا، حيث تأتي الأوامر والتعليمات من القيادة العليا ثم للقيادة المتوسطة وصولا إلى قادة المجموعات الصغيرة ثم إلى القاعدة للتنفيذ ، وذلك لتسهيل الاتصال والتنسيق

[1] بشار سليمان عودة الله الهباهبة ،**الإرهاب الدولي و المقاومة المشروعة في منظور القانون الدولي** ،(جامعة الشرق الأوسط ، كلية الحقوق قسم القانون العام ، 2024)،ص . ص .39.40.

[2] Année stratégique (1991) et la découverte , paris .1991 p 179

بين أفراد الجماعة ، ويتم التحكم فيهم والقدرة على ايقاف الأنشطة القتالية عند تحقيق الأهداف[1]. وهذا التنظيم يحاكي نسبيا تنظيم الجيوش النظامية ، وتعتمد هدا النوع في الغالب الجماعات الإرهابية وجماعات المقاومة وأمراء الحرب والمتمردين

الشكل رقم 01 : هيكل هرمي للجماعة مسلحة



المصدر : من انجاز الطالب الباحث

[2] محمد عبيد الشريده , هياكل الإرهاب التنظيمية من الهرمية إلى الشبكية , التحالف الغسلامي العسكري لمكافحة الإرهاب . الرابط : https://www.imctc.org 04/04/2026 . 11:30

يعد تنظيم الهيكل الهرمي للجماعات المسلحة ذو فعالية لسهولة تحديد الأدوار والمسؤوليات بوضوح ، مما يساعد في تحديد الأدوار وتجنب التداخل في المهام، ويمثل القائد مركز الثقل للتنظيم الذي يحافظ على الانضباط . ومن سلبيات الهيكل الهرمي البطيء في اتخاذ القرارات، حيث يحتاج القرار لعدة مستويات للحصول على الموافقة ، وأيضا وجود رأس في أعلى القيادة، وفي حال تم القضاء عليه يدخل التنظيم في حالة فوضى وارتباك قد يؤدي لانهياره بشكل كامل[1]، وهذا ما حدث مع تنظيم القاعدة فبعد ما كانت قوة تهدد الأمن السلم الدوليين وأدرجت كأخطر جماعة إرهابية في العالم ، وعند مقتل زعيمها **أسامة بلادن** تراجعت فعاليتها على المستوى الدولي وضعفت ولم تعد بالقوة والتماسك الذي كانت عليه ، هذا ما أجبرها للتغيير في هيكلها وانتهجت أسلوب حرب العصابات دون النجاح في العودة لمكانتها الأولى .

والشكل رقم(01) يمثل الهيكل التنظيمي الهرمي من الرأس إلى القاعدة حيث يكون القائد (الزعيم) على رأس الهرم مهمته إصدار القرارات لقادة الكتائب أو الفصائل ، وبدورها قادة الكتائب توجه الأوامر للمجموعات للتنفيذ والقيام بالعمليات عن طريق تكليف العقد القتالية في القاعدة أسفل الهرم كل حسب تخصصه، أما بجانب القائد في الأعلى يكون هناك نائب تسند له القيادة في حالة غياب القائد،وهناك ناطق رسمي مسؤول على الجانب الإعلامي. وبغض النظرعن المنصب أو مستوى كل فرد في التنظيم الجميع يعتبرون مقاتلين وحتى قائد التنظيم .

ثانيا: نموذج التنظيم العنقودي:

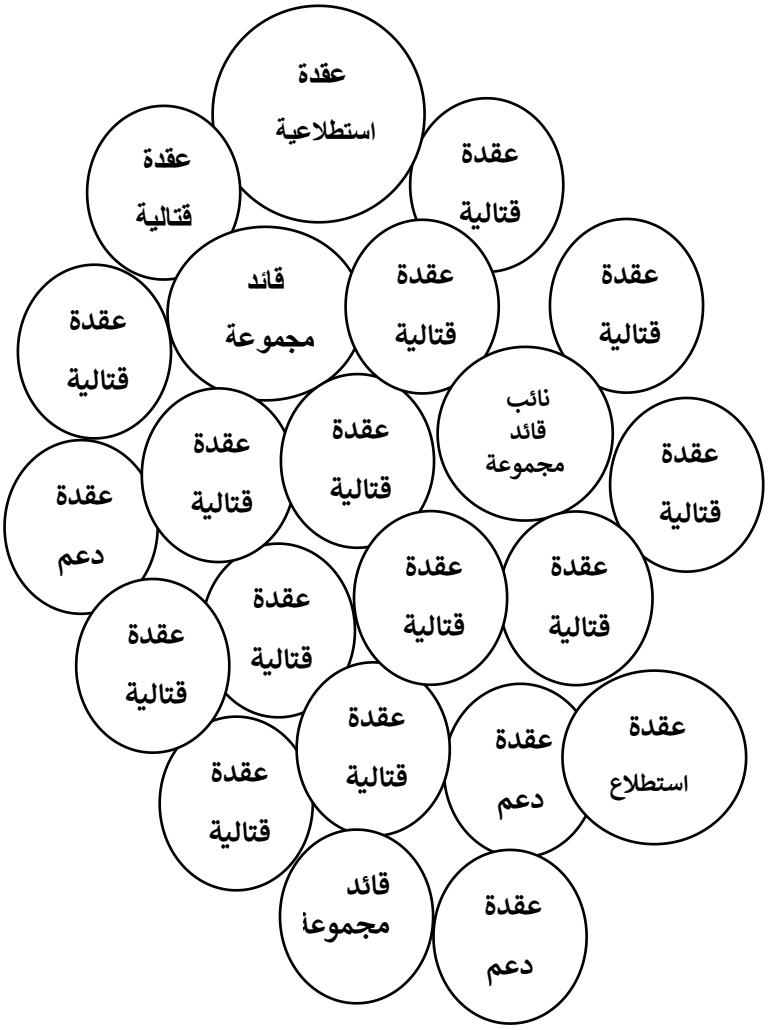
بعد هجمات الحادي العشر سبتمبر سنة 2001 على الولايات المتحدة الأمريكية وإعلان الحرب على الإرهاب، انتهجت الجماعات المسلحة نمطا تنظيميا جديد يتكيف مع الظروف الجديدة التي فرضها الواقع الأمني، عرف هذا النمط بالتنظيم العنقودي كبديل عن النمط الهرمي . ويعتمد هذا النوع على تشكيل شبكة معقدة من العقد القتالية ولكل عقدة قائد خاص، فتتفرع قيادة التنظيم على شكل عنقود يصعب للجهات الأمنية تحديد قائد الجماعة ونوابه ومن مميزات هذا النمط التنظيمي تنفيذ العمليات القتالية بخلايا صغيرة دون وضوح قيادة على الواقع، مما يصعب القضاء عليهم مع الحفاظ على الترابط والانسجام العملي والاستراتيجي[2].

---

[1] محمد عبيد الشريده ، المرجع نفسه .

[2] ادريس عطية ،الإرهاب كمصدر جديد لتهديد الأمن في الساحل الافريقي ،**المجلة الجزائرية للدراسات السياسية** ، مجلد 1،عدد1(جوان 2014)، ص 85.

الشكل رقم 02 : نموذج للتنظيم العنقودي لجماعة مسلحة



المصدر : من إنجاز الطالب الباحث

وتعد التركيبة الجديدة (النمط العنقودي) للجماعات المسلحة خصوصا التنظيمات الإرهابية وجماعات المقاومة من الاستراتيجيات الناجحة، حيث تتفادى عمليات اغتيال القادة ولا يمكن تعطيل نشاطها، فهي تعمل بخلايا متعددة ولكل خلية قيادة خاصة بها توجهها وتنظمها ، وتمتاز بسهولة وسرعة التحرك وتنفيذ العمليات لعدم وجود نظام قيادي هرمي تشبه التنظيم البيروقراطي .ويستحيل تفكيك هذا النمط من التنظيمات فتفكيك خلية لا يعني تفكيك الكل فهي تعمل مجزئة ،أما هدف التنظيم فهو موحد بطريقة غير مباشرة[1].

[1] . Report : investigation of terrorist organizations using intelligent tools.

مثل حزب الله في جنوب لبنان في حربه الأخيرة ضد إسرائيل، وبعد اغتيال قائده " **حسن نصر الله** " وباقي القادة في الصفوف الأمامية غير الحزب من استراتيجيات الحرب وتكيف مع المعركة بتشكيل شبكات وخلايا عنقودية أربكت العدو ، وجعلته عاجزا في مواجهة عدو خفي دون قيادة واضحة ،ويتضح نجاح الأسلوب الجديد لحزب الله في المواجهة الأخيرة في خضم حربه المساندة لإيران ، ونفس الأسلوب اعتمدته المقاومة الفلسطينية في غزة بعد اغتيال معظم قادتها، إذ واصلت القتال بعقد قتالية صغيرة لاستنزاف العدو وإرغامه على التفاوض .

يظل تنظيم الجريمة المنظمة من أهم التنظيمات التي تجمع بين النمط الهرمي والنمط الشبكي معا، فهي تنشط في نظام معقد وسري، وتخضع في بعض الأحيان الى عائلات تتوارث الإجرام في شكل تسلسل هرمي، وفي نفس الوقت أعضائها يلتزمون بالولاء للرئيس أو الزعيم الذي من الصعب ضبطه في أعمال إجرامية بسبب السرية وعدم الوضوح [1] .

ثالثا: نموذج الذئاب المنفردة

بعد تزايد تنامي الجماعات الإرهابية وانتشارها في أوروبا والشرق الأوسط وشمال افريقيا ، ظهر مفهوم الذئب المنفرد ، كان في البداية يبدو أنه نشاط إرهابي منفرد ليس له انتماء أو اتصال بجماعات معينة ولكن سرعان ما تبنت الجماعات الإرهابية كالقاعدة وتنظيم الدولة هذا الأسلوب .

بحيث ينظر" **لأبي مصعب السوري**" المكنى "**مصطفى الست مريم** " هو أول من أدخل هذا الأسلوب للجماعات الإرهابية بعنوان" **الجهادي الفردي**" في مؤلفة تحت عنوان " **دعوة المقاومة الإسلامية العالمية لسنة 2004**" ، كما دعي تنظيم القاعدة في اليمن لاعتماد أسلوب الذئاب المنفردة بعنوان : كيف تصنع قنبلة في مطبخ أمك ، لحث الأتباع والمتعاطفين مع القاعدة لاستهداف الرعايا من الدول الغربية والقيام بعمليات فردية ضدهم .اعتمد تنظيم الدولة الإسلامية في العراق وسوريا نفس النموذج في حربه ضد التحالف الدولي ، حيث دعا المتحدث باسم التنظيم "**أبو بكر العدناني**" أتباعه باستهداف التحالف الدولي بالذئاب المنفردة وذلك بتنفيذ التفجيرات والاغتيالات الفردية[2].

[1] محمود الشريف البسيوني ،**الجريمة المنظمة عبر الوطنية** ، (القاهرة ،دار الشروق ، ، طبعة 1 ،2004)، ص 58.

[2] خير سالم دبابات ،البعد الدولي لظاهرة الذئاب المنفردة ،**مجلة علوم اجتماعية** ، مجلد 46 ، عدد2 ،(جوان 2020)، ص 169.

نمط الذئاب المنفردة هو ليس أسلوب محلي أو إقليمي حيث يتسم نشاطه ببعد دولي ويتضح ذلك في النقاط التالية :

- حدوث الهجمات في مواقع جغرافية مختلفة(النرويج 2011. فرنسا 2015.تونس 2015.الأردن 2016.الو.م .ا2016 . تركيا 2016) .
- اختلاف جنسية ضحايا الهجمات(ضحايا هجمات باريس 2005من 25 جنسية. ضحايا هجمات بلجيكا 2015من 11 جنسية)
- جنسيات المنفذين من مختلف الدول العربية والأجنبية
- دوافع منفذي الهجمات تختلف بين دوافع سياسية ودينية واقتصادية وتعود لإيديولوجيات لدول مختلفة[1] .

المبحث الثاني : المداخل النظرية لدراسة الجماعات المسلحة

توظيف النظريات و المقاربات في دراسة الجماعات المسلحة يوفر إطارا علميا يساعد الباحث على تفسير سلوك الجماعات و فهم أسباب ظهورها و تحليل العلاقة السببية بين هذه الجماعات و الفواعل الأخرى كالدول و تساعد على بناء فرضيات علمية توجه الدراسة لنتائج دقيقة تساعد في الوصول للتنبؤ و أهم هذه النظريات و المقاربات هي :

المطلب الأول : نظريات العلاقات الدولية

أولا: النظرية الواقعية

لم يهتم الواقعيون التقليديون بالفواعل من غير الدول، إلا أن الواقعيون الجدد تطرقوا لبعض الدراسات حيث يركزون على الدولة كفاعل رئيسي مع تأثير هامشي للفواعل الغير رسمية حيث يؤكد المفكر "**جون مير شايمر**

[1] نفس المرجع ، ص 77.

" أن تنامي وتطور تنظيم الدولة الإسلامية (داعش) في العراق سببه الولايات المتحدة الأمريكية التي قامت بتدمير العراق وتفكيكه وبث الفوضى ما سمح للإرهابيين بملء الفراغ حيث لم يكن هناك إرهاب قبل الغزو[1].

ويتفق الواقعيون الجدد أمثال " **ستيفن والت**" و " **كينيث والتر**" و" **جون مير شايمر**" على أن تنظيم الدولة (داعش) هي تنظيم ضعيف وصغير لها تأثير ضعيف على النظام الدولي وهي تنتهج التخويف والتهويل فقط لترعب المنافسين ، ويتم تضخيمها وتعظيمها إعلاميا فقط[2] ،فالواقعيون الجدد لايهتمون كثيرا بالفواعل الغير دولاتية خصوصا الجماعات العنيفة ويتضح مما سبق النظرة المصغرة لتنظيم الدولة (داعش) حيث يعتبرون سبب نشوء هذه الفواعل هي الدولة ، ولهذا فتأثير هده الفواعل يعود على الدولة وهي سبب نمو هذه الجماعات أو زوالها .

ويرى "**ريمون أرون**" أن في العلاقات الدولية يمكن أن تجد الشرعية في اللجوء للقوة وذلك لغياب المؤسسات والإجراءات الضابطة للنزاعات وحسب "**ريمون**" أن الوحدات السياسية تمتاز بالخصوصية وكل طرف يعتقد أن الحق بجانبه ويلجأ للقوة من أجل الدفاع عن هذا الحق[3].

وهدا ما أكد عليه " **كينت والتر** «حيث يرى أن الفواعل العنيفة خصوصا الجماعات الإرهابية هي ظاهرة ليست لها القدرة على تغيير بنية النظام الدولي أو تغيير موازين القوى ، ولا تستطيع الوصول لحد تهديد الأمن والسلم الدوليين بشكل فعال ، وأرجع" **والتر**" سبب ظهور الجماعات الإرهابية هو عبارة عن ردة فعل ناتجة عن سقوط الاتحاد السوفياتي وغيابه عن الساحة الدولية ،فتحول غضب وسخط الشعوب الضعيفة اتجاه الولايات المتحدة الأمريكية باعتبارها سبب معاناتهم ، وهذا ما جعل الو م أ تلجأ لزيادة قوتها ونشر نفوذها حول العالم لمواجهة هده التهديدات[4].

حسب الواقعيون الجدد الفواعل العنيفة من غير الدول كالجماعات الإرهابية وجماعات المقاومة والجريمة العابرة للحدود ، ليس لها القدرة على التأثير في السياسة الدولية ويظل تأثيرها محلي أو اقليمي محدود .

---

[1] أنور محمد فرج ، النظرية الواقعية والجماعات الإرهابية ، **مجلة دراسات سياسية و أمنية** ، مجلد 3 ، العدد 5 ،(16 جويلية2020)، ص 18 .

[2] أنور محمد فرج , نفس المرجع , ص 15

[3] سيف نصرة ، "تحليل هانس مورغانتو لمفهوم القوة وتطبيقاتها على وحدات النظام الدولي "، **مجلة تكريت للعلوم السياسية**، العدد 2 ،(ديسمبر 2014)، ص 164.

[4] أنور محمد فرج , مرجع سابق , ص 16 .

ثانيا: النظرية الليبرالية

على عكس الواقعيون الجدد يرى الليبراليون الجدد أن المفاهيم الجديدة في العلاقات الدولية يجب أن تركزعلى الفواعل الغير دولاتية التي تنشط خصوصا في المجال العسكري وقد برزت في مرحلة ما يعرف بالموجة الثانية والتي ازداد فيها تأثير الفواعل العنيفة من غير الدولة في السياسة العالمية[1]، ويرى الليبراليون أن الإرهاب والعصابات والجماعات الإجرامية من القضايا الدولية الخطيرة والمؤثرة في تفاعلات العلاقات الدولية بإبقاء أسلحة الدمارالشامل بعيدة عن هذه الجماعات ذات التهديد العالي للنظام الدولي.

ويتفق الليبراليون والواقعيون الجدد حول تنظيم الدولة الإسلامية (داعش) على أنها تحصيل حاصل حيث يؤكدون على أن ظهور التنظيم وسهولة انتشاره السريع يعود لغزو الولايات المتحدة الأمريكية للعراق وما تركته من فراغ وفوضى. وحسب المفكر جوزيف ناي تنظيم الدولة هو كيان ثلاثي الأبعاد فهو إيديولوجية سياسية ذات جذور دينية ومجموعة إرهابية عابرة للحدود الوطنية وشبه الدولة.[2] ولقد أوصى "**جوزيف ناي**"باستخدام القوة الذكية لمواجهة الجماعات المسلحة العنيفة باعتبارها خطيرة جدا وغير قابلة للإقناع. ولهذا يجب ضربهم بقوة كالضربات الجوية الدقيقة وفي نفس الوقت يجب مزج هذه الضربات بالقوة الناعمة كالخطاب واستخدام الإعلام من أجل كسب ود وثقة المسلمين، لأن الخطاب العدائي للمسلمين والقوة المفرطة قد يؤدي لنتائج كارثية.

ويعتبر الليبراليون التعدديون أن السياسة الدولية عبارة عن شبكة عنكبوتية **(cobweb)** تتفاعل فيها الدول والفواعل من غير الدول داخل نظام دولي تعددي، وهذا يجعل من الدولة تفقد مركزتيها كفاعل رئيسي وتظل فاعل جزئي ونسبي عكس ما يراه الواقعيون[3] . فحسب **جون بورتون** الدول ليست الفاعل الأساسي بل الأفراد، ولتحقيق السلام يجب إخماد النزاعات الاجتماعية التي تمتد أثارها للنظام الدولي بسبب الاعتماد المتبادل ، وتحقيق الاستقرار مرهون بتلبية حاجيات الأفراد داخليا لأن عدم الرضا للأفراد داخل المجتمع يتم التعبير عليه على مستوى عالمي .

ثالثا: النظرية البنائية

---

[1] شهرزاد إدمام ، فواعل عنيفة من غير الدول ، **مجلة سياسات عربية** ، العدد 8 ،(30أفريل 2014)، ص 74 .

[2] أنور محمد فرج ، المرجع نفسه ، ص 25.

[3] عامر مصباح ، **نظرية العلاقات الدولية ، الحوارات النظرية الكبرى** ،(القاهرة ، دار الكتاب الحديث، ط 1 ، 2008)، ص ،105.

لقد وجه البنائيون النقد للواقعيين الجدد لإفراطهم في التركيز على الدولة وإهمال الفواعل الأخرى خصوصا بعد سقوط الاتحاد السوفياتي وتفككه، وتزامن ذلك مع بروز الفواعل العنيفة من غير الدول كمؤثر في العلاقات الدولية كالجماعات الإرهابية والإفصاليين وحسب المنظور البنائي فان النظام الدولي عبارة عن مجتمع دولي " **SOCIETY GLOBAL** " تجتمع فيه عوامل مادية وتمتزج مع عوامل فكرية هوياتية وحركات وطنية مع حركات عرقية واجتماعية مختلفة تؤثر وتتأثر داخل النظام الدولي موجود أصلا في الواقع ولا يتم تشكيله مسبقا، وقد ركز" **تيدهوبف** " **Ted .Hopf**" على القضايا المركزية التي تؤثر في العلاقات الدولية حسب المفهوم البنائي وأهمها : الثقافة والأفكار والقيم والهويات والمصالح ، ولقد أشار "**ألكسندر وندت**" **Alexandre wented**" أن الأمن مرتبط بمدركات صانع القرار وهو الذي يتصوره ،فالنظر للتهديد وفق ثقافة وهوية وأفكار صانع القرار[1] .وأهم افتراضات البنائية حول الأمن هي :

- بني النظام هي بنى اجتماعية والفوضى الدولية هي من تكوين صناع القرار وليست معطى كما تفترضها الواقعية والليبرالية .
- محددات الأمن ليست شروط مادية فقط بل هناك شروط أخرى كالقيم والمعايير الثقافية والايدولوجيا والهوية
- تحقيق الأمن والحد من الحروب والنزاعات لا تتحقق إلا بتغيير تفكير الدول وصناع القرار[2]

المطلب الثاني : المقاربات السوسيولوجية والسيكولوجية

أولا:نظرية النظام المفتوح المعقد

حسب "**جون بارتولومي**" الأنظمة المفتوحة المعقدة هي أنظمة نسقية تتفاعل ديناميكيا مع بيئتها باستمرار وداخل هذا التفاعل يحدث تبادل للأدوار والتكيف مع البيئة ويرى " **بارتولومي** " فتحليل الفواعل العنيفة من غير الدول هي تشبه الكائن الحي يمر بمراحل حياة فمثلا توفر عامل فشل الدولة إلى جانب الانقسام الهوياتي هو بمثابة محفز لميلاد الفاعل العنيف وبتوفر عوامل ضغط أخرى داخل بيئته ينمو ويتطور في ظروف معقدة تساعده على التكيف مع بيئته وهذا الدخيل**Vnsa**(Violent Non State Actors)يستغل فرصة توفر عدة

[1] أنور محمد فرج , مرجع سابق , ص 26 .

[2] محمد الأمين العجال ،**تطور مفهوم الأمن وفق مقاربات نظرية** ، مداخلة قدمت في ملتقى دولي حول الجزائر والأمن في المتوسط ، جامعة منثوري قسنطينة ،2008 ،ص ص 18، 19

ظروف مواتية ليصل إلى مرحلة النضج من هذه الظروف المساعدة له هي ندرة الموارد والضغوط الداخلية والحرمان الاجتماعي والاقتصادي والانقسام الهوياتي والفشل الدولاتي فيتحول**Vnsa** إلى فاعل مهدد للأمن الوطني والعالمي في ظل تحولات أمنية خارجية[1]. وحسب تحليلات **بارتولومي** إذا تم اسقاط **Vnsa**على الإرهاب والجماعات الإجرامية والجماعات الدينية والعرقية[2] المتشددة يخلص المقال لبناء استراتيجية للقضاء على هذه الجماعات فيجب التفحص التحليلي لدورة حياة هذه المنظمات و تتبع علاقاتها ضمن نظمها الفرعية في بيئتها و معرفة أهدافها و وظائفها و تحديد نقاط ضعفها للقضاء عليها .

ثانيا: مقاربة العلاقات الدولية المعقدة ل(بادي بتران وماري كلود ستموش)

مقاربة سوسيولوجية في حقل العلاقات الدولية المعاصرة تهدف لبناء هيكل نظري بالاعتماد على علم الاجتماع والعلوم السياسية المقارنة ، حيث يرى "**بادي**" و"**سموتش**" أن النظام الدولي يتفاعل ضمن عالمين هما : ثنائية عالم الدولة و عالم متعدد المراكز وهذا ما خلق إشكالية تجاذب الانتماء ، بحيث عالم الدولة ينفرد بالولاء الوطني ، أما العالم الثاني متعدد المراكز خلق شبكة انتماءات غير مضبوطة خاضعة للإرادة الحرة للاعبين الدوليين ، ويقصد هنا بالعالم متعدد المراكز بالفواعل الغير دولاتية الشرعية والغير شرعية ،كالشركات متعددة الجنسيات والمنظمات الدولية والمجتمع المدني الدولي والجماعات المسلحة كالإرهاب الدولي والجريمة المنظمة وباقي الفواعل الغير دولاتيين[3] ، وبخضوع النظام الدولي لعدد كبير من التفاعلات والسلوكات إلى جانب الدولة أدى لتراجع الفعالية الدولية وعدم جدوى القانون الدولي لصالح الفواعل الغير رسمية ، وتراجع مكانة الدولة كفاعل رئيسي في العلاقات الدولية، كما افترضت الواقعية في نظرتها لمكانة الدولة.

ثالثا: نظرية روبرت ماندل ROBERT Mandel:

قدم هذه النظرية "**ماندل**" في كتابه "**اضطرابات الأمن العالمي**" حيث وجه نظرة معاكسة للجماعات المسلحة من فاعل يهدد استقرار الدول إلى فاعل يساهم في استقرار الدول ،وفي دراسته لفهم سلوك الفواعل المسلحة ركزعلى المرتزقة والإرهابيين والمتمردين وأمراء الحرب حيث يؤكد أن هده الفواعل تغتصب وظائف الدول الضعيفة الغير قادرة أصلا على حماية نفسها وعاجزة عن توفير العدالة والأمن ، وحسب " **ماندل** " تتحول

---

[1] شهرزاد إمام ، مرجع سابق ،ص ص 76 ، 77

[2] نفس المرجع ، ص 78 .

[3] باتران بادي و كلودسموتش ، **انقلاب العالم ، سيسيولوجيا المسرح الدولي** ، ترجمة سوزان خليل (القاهرة ، دار العالم الثالث، 1998)،ص ص 30 ، 45

الجماعات المسلحة لصمام أمان في هذه الحالة ، وأعطى أمثلة واقعية عن ذلك ومنها : حزب الله في لبنان والشركة الأمنية " **Executive outcome**" في سيراليون وطالبان في أفغانستان **والياكوزا** في اليابان.

اشترط" **ماندل**" لنجاح هذه الجماعات في تحقيق الاستقرارعلى مدى تسامح وليونة الدولة مع هذه الجماعات ومدى توافق الرأي العام الداخلي مع توجهات هده الجماعات، يزيد من أهمية حوكمة هذه الجماعات من طرف الدولة تعدد الفضائل داخل الدولة الواحدة[1] ، ويرى "**ماندل**" أن على الدول الضعيفة أو الفاشلة في ظل التحولات الأمنية الجديدة وفشل الحكومات في التصدي للتهديدات ، يجب عليها لضمان أمنها خصوصا على الحدود و الاستثمار في الفواعل المسلحة من غير الدول كبديل للجيوش النظامية ، بالتسامح مع فصيل مهيمن على اقليم محدد أفضل من تعدد الفصائل وخلق الفوضى و الأمن .

رابعا: مقاربة الحوكمة الهجينة: تزايد الاهتمام الأكاديمي بحوكمة الجماعات المسلحة ومدى تأثيرها الإيجابي على استقرار الدولة ، كما تمت الإشارة لهذا في مقاربة "**روبرت ماندل**" السابقة ، وقد وضع كل من "**سيويليامز**"و"**روبيرت ريشيجليانو**"عدة مؤشرات لنجاح العملية الحوكماتية في تحويل الجماعات المسلحة لفاعل إيجابي يحقق السلام والاستقرار، وهذه المؤشرات على مدى مواقف الجماعات من السلطة السياسية بين القبول والرفض ،وعلى أساليب الجماعات في السيطرة على الأراضي والأقاليم ، وعلى نوع الدعم الاجتماعي والاقتصادي لتلك الجماعات ، ومدى استخدام القوة وسلوكياتها العنيفة اتجاه المواطنين والقوى السياسية الأخرى ، ومن هذه المؤشرات يتضح أن حوكمة الجماعات المسلحة أمر معقد ودقيق بالنسبة للدولة[2].

خامسا: مقاربة المعضلة الأمنية المجتمعية "SOCIAL Security Dilemma " :

على مستوى العلاقات الدولية نجد هذه المقاربة في حالة من الشك وانعدام الثقة بين الدول والمجتمعات ، وتحدث بسبب غياب سلطة مركزية تضبط سلوك الدول ، أما داخل الدولة فتختلف ليس لغياب السلطة بل لانعدام قدرة السلطة على حماية الجماعات داخل الدولة ، و قد نقل مفهوم المعضلة الأمنية من مستوى العلاقات الدولية إلى مستوى الدولةهو"**باري بوزان** "**Barry Busan**" في كتابه The security Dilemma and EthnicConflictالمنشور سنة" **1993** "ويرى أنه يمكن تطبيق المعطلة الأمنية داخل الدولة وذلك

[1] شهرزاد إمام ، ، نفس المرجع ، ص 79.

[2] عبد الله عيسى عبده عيسى الشريف ، تأثير الفاعلين المسلحين من غير الدول على الاستقرار السياسي ، **مجلة علمية**، مجلد 8، عدد 15 ، (21 جانفي 2023،) ص636 .

عندما تجد مجموعة عرقية نفسها مسؤولة عن حماية نفسها والدولة عاجزة عن حمايتها ، وإذا كان هناك احتكاك بين جماعتين عرقيين أو أكثر فتنتشر الفوضى داخل الدولة ، هذا ما يؤدي بكل جماعة إلى محاولة حماية نفسها فتتحول الدولة غير القادرة على ضبط الفوضى في ساحة صراعات إثنية ، وهذا ما يفقد الدولة احتكارها للقوة[1].وفي ظل العنف والفوضى الناتجة عن الجماعات المتنازعة تضطر الجماعات الضعيفة للاستعانة بالميليشيا والجماعات الإجرامية والإرهاب وإدخال الأسلحة بطريقة غير شرعية[2]. ولا تقف المعطلة الأمنية المجتمعية عند هذا الحد بل تطور إلى التمدد لاستغلال الموارد والتصفية الإثنية والقضاء على الإثنيات _الضعيفة ، وخلق ظروف إثارة الثغرات الاثنية تؤدي لإضعاف الدولة وقد يصل الحد لانهيارها[3].

المبحث الثالث : طبيعة الجماعات المسلحة في منطقة الساحل والصحراء

قبل التطرق لدراسة تـــأثير الجماعات المسلحة على منطقتها يجب تحديد جغرافيـــة نشاط هـــذه الجماعات و التطرق لخصوصيات المنطقة وتحديد الأسباب الجغرافية التي تقف وراء نمو و انتشار هذه الجماعات في منطقة الساحل .

المطلب الأول : الأهمية الجيوسياسية لمنطقة الساحل والصحراء

أولا: التحديد الجغرافي للمنطقة

ترجع تسمية الساحل الإفريقي للفاتحين المسلمين ومصطلح ساحل كلمة عربية ومعناها الحافة إما حافة البحر مع اليابسة أو حافة الصحراء مع تضاريس أخرى تختلف عن الصحراء[4]، وقد تم ترجمة المصطلح حرفيا " **sahel**" وهي تلك المنطقة التي تمتد من المحيط الأطلسي غربا إلى البحر الأحمر شرقا ، ومن الصحراء الكبرى شمالا إلى سهول السافانا جنوبا وتضم كل من السنغال وموريتانيا ومالي وبوركينا فاسو والنيجر ونيجيريا وتشاد والسودان واريتريا[5]. وتعد منطقة الساحل الإفريقي منطقة فصل بين الصحراء الكبرى المعروفة

---

[1] سهام بن ناجي ، **الدولة الفاشلة في افريقيا** ، مذكر ماستر علاقات دولية (جامعة قالمة ، كلية الحقوق و العلوم السياسية ، 2012،2013)، ص 48

[2] عادل زقاع ، المعضلة الأمنية المجتمعية ،خطاب الاثنية و صناعة السياسة العامة ، دفاتر سياسية و قانونالجزائر ، العدد 5 ،2011 ، ص106.

[3] عادل زقاع ، نفس المرجع ، ص106.

[4] عادل زقار ، الساحل الافريقي و الاستراتيجية الفرنسية ، **المجلة الجزائرية للتنمية** ،مجلد4 ،عدد 2(21جويلية 2014) ص97 .

[5] دليلة عدير ،**الاستراتيجية الفرنسية في منطقة الساحل** ، مذكرة ماستر(جامعة ورقلة ، كلية الحقوق و العلوم السياسية، 2015)، ص 21

بقساوتها وجفافها ومنطقة غابات إفريقيا الاستوائية الرطبة كثيرة الأمطار (السافانا) وأنثروبولوجيًا هي تلك المنطقة الفاصلة بين إفريقيا البيضاء وإفريقيا السوداء[1] ، وهناك بعض الأدبيات ترجح أن تسمية الساحل معناه السهل ، باعتبارها سهول شاسعة خالية من الجبال والهضاب وهي أراضي مستوية ومسطحة .

لقد أضيفت عدة تسميات على منطقة الساحل الإفريقي عبر فترة زمنية طويلة ومن أهم التسميات:بلاد السودان ،وبلاد السيبة والصحراء الكبرى والسهل الإفريقي، ومن أسباب كثرة التسميات تعدد المجالات العلمية التي اهتمت بدراسة هذه المنطقة كالدراسات الجغرافية والدراسات الأمنية ،وهناك دراسات وسعت المجال الجغرافي للمنطقة ودراسات ضيقت المجال[2]. بالنسبة لمعهد الدراسات الأمنية **(iss)** يوجد تعريف وتحديد ثابت لمنطقة الساحل في الأدبيات العلمية،وقد اعتمد هذا المعهد مفهوم منطقة السهول الصحراوية الكبرى من المحيط الأطلسي إلى البحر الأحمر، ومن المناطق الصحراوية إلى الحدود مع السافانا دون تحديد مجموع الدول فهذا المفهوم أمني محض.أما الأمم المتحدة فحددت الســـاحل الإفريقي ضمن تسعة (09) دول وهي :السنغـــــال و موريتانيا ، مالي, بوركينافاسو , نيجيريا , تشاد , النيجر ,السودان ,أرتيريا[3].

وحددت اللجنة الدولية لمكافحة الجفاف والتصحر : **(comité .inter .ETATS de lutte contre la sècheresse au sahel)**منطقة الساحل استنادا لاعتبارات بيئية بنفس الدول التسعة للأمم المتحدة وإضافة الرأس الأخضر، أما وفق دول نادي الساحل فتم إضافة غامبيا وكينيا والصومال واثيوبيا,أما التي تعرف بقوس الأزمات فتضم السودان ومالي والنيجر وتشاد[4].

إذا تم تقليص المجال الضيق لمنطقة الساحل كما يراها " **بلانكولوباز** " **blancolupez** فهي تلك المجال المنحصر بين ثلاثة دول النيجر ومالي وموريتانيا، بالإضافة إلى مناطق من بوركينا فاسو وتشاد. وكانت هذه

---

[1] نرجس عواطي ، **الجماعات الارهابية في منطقة الساحل** ، مذكرة ماستر علاقات دولية ،(جامعة سكيكدة ، قسم علوم سياسية ،2019) ،ص ص 11.12

[2] محمد سفيان بوخبزة ، أهمية منطقة الساحل بين المصادر الدولية ، امدادات الطاقة ، **مجلة أكاديمية**، مجلد 7 ، عدد 1 ،(01 جوان 2024) ص 298 .

[3] بن زيان بن يطو، **المعضلات الأمنية في منطقة الساحل و تداعياتها على الأمن الجزائري** ، اطروحة دكتوراه دراسات أمنية ،(جامعة الجزائر ، كلية العلوم السياسية و العلاقات الدولية ، 2023) ص ص 77 ،78 .

[4] نفس المرجع ، ص 81 .

المناطق تحت النفوذ الاستعماري الفرنسي وتمثل أهمية بالغة في السياسة الخارجية لفرنسا، وهذا المفهوم خاص بالاتحاد الأوروبي ويعرف أيضا باسم إفريقيا الفرنسية.

وللتوضيح أكثر يجب تحديد المجالات الجغرافية والأقاليم داخل المنطقة وشرح مفصل للتسميات المختلفة

أ – بلاد السودان: هي المنطقة التي أطلقها الجغرافيون العرب على المناطق الفاصلة بين إفريقيا البيضاء وإفريقيا السوداء وذلك في فترة الفتح الإسلامي ، والمقصود بإفريقيا البيضاء وإفريقيا السوداء هو الفصل بين السكان البيض والسود[1] ،وهذه التسمية تشمل جغرافيا المنطقة كاملة من المحيط الأطلسي غربا إلى البحر الأحمر شرقا وهي منطقة حضارية وتجارية عند العرب القدامى **كالإدريسي وابن بطوطة** حيث وصفوها بمناطق بدوية شاسعة والحياة فيها صعبة تستخدم قديما طرق تجارية للعبور إلى شمال إفريقيا وشرقها[2].

ب – بلاد السيبة: وهذه التسمية تستخدم من قبل الفاتحين المسلمين لوصف المناطق الخارجة عن سلطة المماليك في العهد الإسلامي وأصل هذه التسمية تعبر عن المناطق البدوية التي كانت لا تخضع لسلطة الملك أو الحاكم ولا تدفع الجزية ، ويعتبرها الحاكم خارج نطاق سلطته لصعوبة فرض السيطرة عليها بسبب شساعتها وصعوبة تضاريسها[3] ،وقد أطلق على منطقة الساحل والصحراء زمن حكم المماليك لصعوبة السيطرة عليها وصعوبة إخضاع البدو في المنطقة .

ج – الصحراء الكبرى : باعتبارها أكبر صحراء مدارية في العالم وتغطي جزء كبير من إفريقيا وهي منطقة قاحلة وأراضي مسطحة تقل فيها الجبال والهضاب وتمثل حاجزا طبيعيا بين شمال إفريقيا ووسطها بطول **(3000)** كلم من البحر الأحمر إلى المحيط الأطلسي وتبلغ مساحتها الإجمالية حوالي **(09) ملاين كلم**[4].

ويمكن تقسيم منطقة الساحل والصحراء لعدة أقاليم جغرافية ذات أهمية دولية ولكل اقليم خصوصية تميزه عن الأخر وأهمها :

---

[1] ناصر بوعلام ، **التحديات الأمنية والتفاعلات الجيوسياسية في غرب المتوسط و الساحل الافريقي.** ، أطروحةدكتوراه دراسات أمنية ، (جامعة الجزائر ،كلية علوم سياسية و علاقاتدولية ، 2021،) ص 113.

[2].Stewart .southern .Saharan scholarship and the Bilad al - Sudan . the journal of African history .

[3]عبد الأحد السبتي ،**بين الزطاط و قاطع الطريق : أمن الطرق في مغرب ما قبل الاستعمار** ،(،دار توبقال للنشر و التوزيع , الدار البيضاء ،ط1، 2009)، ص 17 .

[4]أعمر عمورة ، **التهديدات اللاتماثلية في منطقة الساحل الإفريقي** ،مذكرة ماجيستر دراسات أمنية ،(جامعة الجزائر ، كلية علوم سياسية ، 2010)، ص14.

-**إقليم غرب إفريقيا** : يمتد من بحيرة تشاد حتى المحيط الأطلسي شمالا ومن الصحراء الكبرى حتى نيجيريا جنوبا ،ونقطة ارتكازه حوض نهرالسنغال وحوض نهر النيجر[1].وهذا الإقليم نجح في تأسيس تكامل إقليمي تحت تسمية المجموعة الاقتصادية لغرب إفريقيا (أيكواس) ، وهناك بعض الدول المنظمة الأيكواس خارج نطاق منطقة الساحل مثل كوت ديفوار وغانا وسيراليون هذا ما يشجع مستقبلا على توسع هذا التكتل ليكون جسر يربط بين دول الساحل والعمق الإفريقي[2].

-**إقليم القرن الإفريقي** : يقع في أقصى شرق منطقة الساحل الإفريقي غرب البحر الأحمر وخليج عدن ، وله حدود مع المحيط الهندي جنوبا وأخذ هذا الاسم من شكله ، ويمتد على أربعة دول الصومال وجيبوتي وارتيريا واثيوبيا وهو يطل على مضيق باب المندب ذات الأهمية الاستراتيجية على المستوى الدولي وتتداخل هذه المنطقة سياسيا وأمنيا واقتصاديا مع الخليج العربي والشرق الأوسط ما يجعل المنطقة ذات أهمية بالغة في السياسة العالمية خصوصا أنها تظل على مضيق باب المندب وحوض النيل من إثيوبيا ، وتدخل منطقة القرن الإفريقي في التفاعلات الدولية بين ثلاثة قارات إفريقيا وأسيا وأوروبا جعلها محور اهتمام الدول الكبرى وأولوية في أجندات الهيمنة و السيطرة.[3]

وعليه، نستنتج أن منطقة الساحل والصحراء ليست إطار جغرافي ثابت وذلك لعدة اعتبارات سياسية وأمنية وجغرافية وحتى بيئية، حيث يتم توسعها في بعض الدراسات لتشمل لعدة دول تضاف للدول المذكورة في الأدبيات المهتمة بالمنطقة ومجموع الدول هي :(السنغال ،موريتانيا ومالي ،النيجر ،بوركينافاسو ، تشاد ، نيجيريا ،السودان واريتريا, الصومال , أثيوبيا) ، أما النظرة الضيقة لمنطقة الساحل فتضمن مالي ،النيجر ،تشاد ،بوركينا فاسو ، أجزاء جنوبية من نيجيريا ودولة موريتانيا ، وهذه المنطقة يتم التركيز عليها في الدراسات الأوروبية وخصوصا فرنسا باعتبارها دول فرنكوفونية تحت الهيمنة الفرنسية ، وعلى الرغم منا لاختلاف الواضح بين توسيع وتقليص جغرافية المنطقة يظل هناك اتفاق بين الباحثين والمفكرين حول حدود المجال الجغرافي لمنطقة الساحل والصحراء وهو من المحيط الأطلسي الى البحر الأحمر ومن حدود الصحراء الكبرى

---

[1] شوقي عطا الله الجمل و عبد الله عبد الرزاق إبراهيم ، **دراسات في تاريخ غرب إفريقيا الحديث المعاصر** ،(المكتب المصري للمطبوعات ،القاهرة ,ط1، 1998)، ص 5 .

[2] أنس صقر أبو فخر ، دور الجماعة الاقتصادية لغرب إفريقيا ، **مجلة جامعة الشارقة** ، مجلد 12 ، عدد 01،(30 جوان 2015)، ص 119.

[3] صلاح الدين رأفت ، الأهمية الجيوسياسية للقرن الإفريقي ،**مجلة البيان الرقمية** ، العدد378، (نوفمبر 2018،)، ص 38

إلى حدود السافانا ، وجميع الدول داخل هذه المنطقة تعاني من تهديدات الجماعات المسلحة بمختلف تصنيفاتها.

الشكل رقم 03 : خريطة تمثل المجال الجغرافي لمنطقة الساحل



المصدر : قوي بوحنية ،الجزائر و الهواجس الأمنية الجزائرية في منطقة الساحل الافريقي مركز الجزيرة للدراسات: http://studied.aljazeera.net/ar/reports.html

ثانيا: الأهمية الجيوسياسية والاقتصادية لمنطقة الساحل والصحراء

لمنطقة الساحل والصحراء الكبرى أهمية جيوسياسية يجعلها محط اهتمام الدول الكبرى، فموقعها الجغرافي يعد همزة وصل بين القارات والمحيطات، ودلك بالربط بين المحيط الأطلسي والمحيط الهندي عبر البحر الأحمر، وتربط بين إفريقيا وأوروبا عبر البحر الأبيض المتوسط وبوابة شمال إفريقيا (**المغرب العربي**) ولها تماس غير مباشر مع الخليج العربي والشرق الأوسط عبر مصر والقرن الإفريقي[1].

بالإضافة لهذا منطقة الساحل تعد خزان عالمي للثروات الطبيعية النادرة ،هذا ما يجعلها مجال لتنافس الدول الكبرى ومحرك مهم لسياسة الدولية ،وقد كانت من قبل الصحراء جرداء وقاحلة وشبه معزولة وبعد التطور الذي شهدته الثورة الصناعية وتطورالاتصال والمواصلات تحولت لمنطقة تضاهي الشرق الأوسط من حيث

[1] سمير قلاع الضروس ،منطقة الساحل الافريقي و الأنظمة الاستراتيجية ، **مجلة أكاديمية** ، جامعة ابن خلدون ، تيارت ، مجلد 6 ، عدد 2(05 جويلية،2020) ص 332 .

الأهمية الجيوسياسية ،وذلك بعد اكتشاف خبايا باطنها من ثروات هائلة كاحتياطات الذهب والنحاس والحديد اليورانيوم واحتياطات طاقوية كبيرة كالبترول والغاز[1]،حيث تم اكتشاف احتياطي هائل من النفط في كل من مالي والنيجر وموريتانيا وتشاد ، أطلق عليها مدير إفريقيا الشمالية لمؤسسة **طوطال** "**جون فرانسوا ريغي**" **jean fransoisArrighi**" تسمية منطقة الدورادو البترول الجديد ، لذا تحولت منطقة الساحل كمجال لاستقطاب للدول الكبرى وأدرجت في أجندات السياسة العامة لعدة دول كالولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا والصين وروسيا وحتى دول إقليمية كتركيا وإسرائيل ،حول منطقة الساحل لمناطق نفوذ لهده الدول.

وهناك عدة مميزات جيوسياسية تعطي الأفضلية لمنطقة الساحل في معادلة الإصدارات الدولية وخطوط الإمداد ومن أهمها هي :

- يتميز نفط الساحل بتعدد أنواعه والجودة العالية واحتوائه على نسب أكبر من الغاز والبنزين ونوعيته الخفيفة تتناسب مع احترام البيئة في التكرير .
- قرب منطقة الساحل من السوق الأوروبية والأمريكية مما يقلل تكاليف النقل .
- التوترات الإقليمية في الشرق الأوسط وشرق أوروبا وتأثر إمداد الطاقة في الخليج وبحر قزوين زاد من الأهمية الجيوسياسية لمنطقة الساحل كبديل .
- مشروع خط أنابيب الغاز العابر للصحراء بمسافة حوالي (**4000كلم**) بقوة ضخ تصل إلى **(30) مليار متر** مكعب من نيجريا العابر على النيجر والجزائر ويعد هذا المشروع ذو بعد استراتيجي لأوروبا لتغطية حاجاتها من الغاز .
- مشاريع الطاقات المتجددة الواعدة في منطقة الساحل سيما الطاقة الشمسية باعتبار المنطقة صحراء معرضة لطاقة شمسية هائلة تعد فرصة للمستثمرين الأجانب في هذا المجال .

هذا ما يفسره التواجد الأجنبي بكثرة في منطقة الساحل والصحراء وانتشار الشركات الاقتصادية والقواعد العسكرية خصوصا الولايات المتحدة الأمريكية ،فرنسا ، روسيا و الصين ، إلا أن ضعف الدول في المنطقة والنزاعات الداخلية تحول أمام استغلال هذه الموارد والنهوض بالمنطقة .

---

[1]_جميلة علاق ، استراتيجية التنافس الدولي في منطقة الساحل ،**مجلة آداب وعلوم اجتماعية** ،مجلد 11، عدد 19 ،(21 ديسمبر 2014)،ص 331.

كما تعتبر منطقة الساحل الإفريقي غنية بالثروات الطبيعية كالذهب واليورانيوم والنفط والغاز والحديد والنحاس ، فمثلا موريتانيا وحدها تتوفر فيها حقول النفط كحقل " **شينقتي** " الضخم " و" **بانا** " و" **تفيل** "و"**تيبوف** " بالإضافة الى مناطق غنية بالحديد "**كالزويرات**" **وروسيات**" **وفريديريك** " **و النحاس** في منطقة " **أكح موجت**" ، وقدر مخزون خام الحديد في تشاد وموريتانيا ب" **100مليون** " طن **والنحاس ب** " **27.3 مليون طن**" وتتوفر كميات هائلة من الرصاص والزنك واليورانيوم في النيجر ومالي وتتربع على احتياطي الذهب والفوسفاط والنحاس والألماس ، بالإضافة الى القطن والذهب والألماس في بوركينا فاسو. وهناك احتياطي ضخم للنفط .

حيث تحتل نيجيريا المرتبة الأولى في تصدير النفط في افريقيا [1].كما تتوفر في منطقة الساحل ثروة مائية كبيرة كنهر النيجر في المرتبة الثالثة طولا في إفريقيا ونهر السنغال بالإضافة للسودان الذي يمر عليه نهر النيل[2].

الشكل رقم 04 : جدول يوضح نسبة احتياطات المعادن الإفريقية عالميا

الثروات الطبيعية	نسبة الاحتياطي الإفريقي عالميا
الكروم	%97
البلاتين	%85
الذهب	%74
المنغنيز	%50
اليورانيوم	%25
النحاس	%14
الطاقة الكهربائية	%20
النفط	%20
الكاكاو	%70

المصدر : التواجد الأجنبي في افريقيا : تقدم آسيا و تقهقر القوى التقليدية جريدة العرب – 23 ماي 2007 الرابط: http://www.alrad.coukin-id=19656

المناخ :يتميز فضاء الساحل الإفريقي بمناخ صعب بحيث يمر بفصلين جاف طويل وممطر قصير، هذا ما يؤدي لتدهور الميدان الزراعي ، وهذه الظروف المناخية الصعبة تؤدي إلى الإحباط الشعبي وانتشار

[1] زهيرة مزارة ، ميلود عامر رحاج ،السياسة الفرنسية اتجاه الساحل الإفريقي ،بين القطيعة و الاستمرار ،**مجلة أكاديمية للدراسات الاجتماعية و الانسانية** ،الشلف ، مجلد 09،عدد 18 ، (جوان 2017) ، ص 246.

[2] بن يطو ، زياد ، مرجع سابق ،ص .ص ، 92.93

الفقر،مما يساعد على التمرد والنزاعات والتطرف،ومن خصوصيات منطقة الساحل تعرضها لموجات الجفاف المتكررة والتي أدت لحالات المجاعة الخطيرة والتي تسببت في وفاة أكثر من " **02 مليون** " شخص في الثلاثين السنة الأخيرة ، وهذا ما يصحبه من انتشار الأوبئة والحروب الداخلية والنزوح ويجعل من المنطقة في عدم استقرار دائم بسبب عوامل المناخ القاسية[1].

وهناك رهانات بيئية يطرحها تغير المناخ غي منطقة الساحل تحديدا ، حيث ورد تقرير **Groupe GiEc Inters ouvre cémenta Sur L'évolution du climat** دول الضفة الجنوبية للمتوسط ستكون أكثر عرضة للمتغيرات المناخية وارتفاع في درجات الحرارة مقارنة بدول أقاليم أخرى حول العالم والخطر الأكبر يشمل العمق الإفريقي (الساحل والصحراء)[2]، وهذا ما سيدفع سكان الساحل الإفريقي للبحث على أقاليم أخرى مناسبة للعيش فيتحول سبب للهجرة والنزوح ، وغالبا ما يتم ربط الهجرة بالمتغيرات الأمنية بسبب ما تفرزه هجرة السكان من تهديدات الجماعات المتطرفة والتمرد وجماعات الجريمة المنظمة على مستوى المنطقة والمستوى الإقليمي والدولي ، وهذا ما تضمنته أجندة **cop .21. conférence of the parties،في باريس** و **cop 22 في مراكش** ، والذي أعطى أهمية بالغة للمعطى البيئي في تهديد ضفة المتوسط وعمق الصحراء وربط بين متغيرات التنمية والهجرة والطاقة والإرهاب في ظل تحديات المتغيرات المناخية[3] .

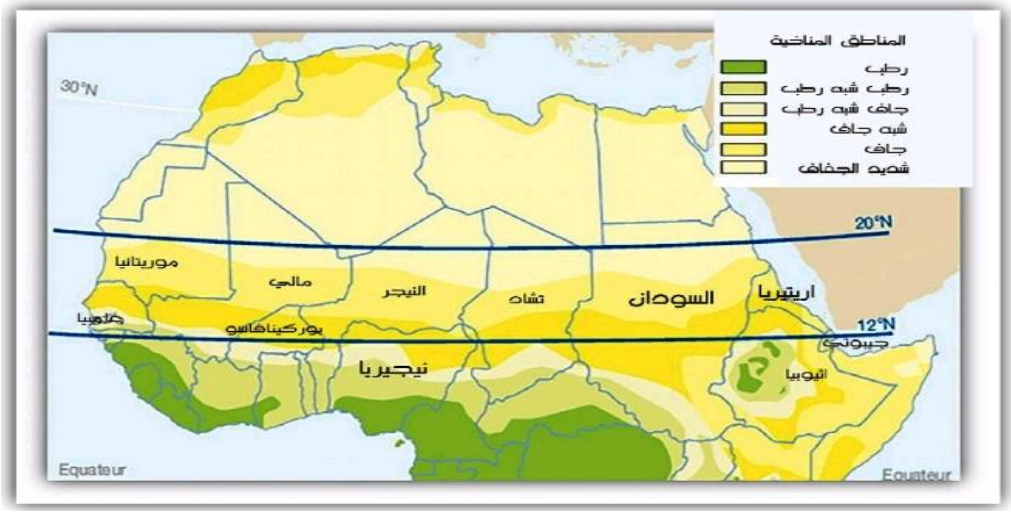
---

[1] محمد برقوق ، الساحل الأفريقي بين التهديدات الأمنية والحسابات الخارجية ، **مجلة العالم الاستراتيجي** ، مركز الدراسات الاستراتيجية ، الجزائر ، مجلد ،عدد7،(نوفمبر 2008)، ص02

[2] عطية محمود محمد الطنطاوي , أثر التغيرات المناخية على الأمن الغذائي في إقليم السالح الإفريقي , **مجلة الدراسات الإفريقية** ,معهد البحوث و الدراسات , القاهرة , عدد36 ,2014 , ص 410

[3] ناصر بوعلام ، مرجع سابق ، ص 82.

الشكل رقم 05: خريطة تمثل التضاريس المناخية لمنطقة الساحل الافريقي



المصدر: PhilippHeinrigs, « Icidence sécuritaires du changement climatique au Sahel : perspectives politiques « p5 , sur : https//www.oecd.org

2. التركيبة السكانية المعقدة: تتسم منطقة الساحل والصحراء في إفريقيا بتنوع تركيبتها السكانية وتعرف بانتشار واسع للأقليات الإثنية والعرقية والدينية، فشساعة المنطقة جعل منها خليط معقد ومتشابك بسبب الانتشار الواسع للتنوع السكاني وهذا من أكبر الأسباب التي شجعت على انتشار العداء والنعرات الاثنية. ومن أهم الاثنيات المنتشرة في منطقة الساحل هي :

– قبائل الفولاني ": وهي قبائل البدو والرحل ومن أكبر القبائل المنتشرة في المنطقة وما يميز الفولانيين أنهم يعيشون البداوة والرعي وكثيرو التنقل ما جعلهم يعرفون الصحراء جيدا ، حياتهم بسيطة وبدائية ويتواصلون بلغتهم الخاصة (البامبارا) والدول الأكثر انتشارا لهذه القبيلة النيجر ،وتشاد ، وغينيا وبوركينا فاسو ، وهم متمسكين بهويتهم ويرفضون الذوبان مع هويات أخرى، لذا ينضم شبابهم للجماعات الإجرامية الأشد خطورة وتعجز الجيوش النظامية في التعامل معهم .

– قبائل الهوسا : يتمركزون في شمال نيجيريا وجنوب النيجر وتشاد وجنوب مالي ويتواصلون بينهم بلغة " الهوسا " وهناك جزء منهم ينتشر في السودان ويدينون للإسلام ،حيث كان سبب تواجدهم في السودان هو الحج وهناك جزء منهم في السنغال وهم لا يعترفون بالحدود السياسية.

قبائل الطوارق : ينتشرون في منطقة الساحل والصحراء لهم قيادات قبلية وتقاليد خاصة يكنون الولاء لقائد القبيلة ومعظمهم مسلمون ، وقد ساهموا في نشر الإسلام في العمق الإفريقي وتعود جذورهم لشمال إفريقيا[1]. وقبائل الطوارق يتوزعون على عدة دول في منطقة ثابتة وهي مالي والنيجر وشمال بوركينا فاسو وجنوب ليبيا والجزائر وجزء من السنغال ، ويتواصلون بلغة خاصة بهم (الطوارقية) وهي من أصل أمازيغي ولهم تقاليد خاصة تميزهم عن باقي سكان المنطقة ، وهم لا يعترفون بالحدود الوطنية وذلك حفاظا على هويتهم المنتشرة عبر عدة دول ، ولهم نية إقامة دولتهم الخاصة ما جعلهم يتصفون بالنزعة الانفصالية ، إلا أنهم حرصين جيدا على علاقة جيدة بالهويات الأخرى ويتفادون النزاعات العرقية والاثنية[2].

[1] زهية زايدي،**تجارة الرقيق و آثارها الاقتصادية و الاجتماعية على غرب إفريقيا** ، مذكرة ماستر،(جامعة غرداية ، قسم العلوم الاجتماعية، 2017) ص 19.

[2] طبيب محمد الهاشمي أمين ، أزمة الطوارق و تداعياتها على أمن الجزائر، **مجلة دراسات إفريقية و حوض النيل** ، مجلد 2 ، عدد 5 ،(مارس 2019) ،ص صص ، 254،255،256

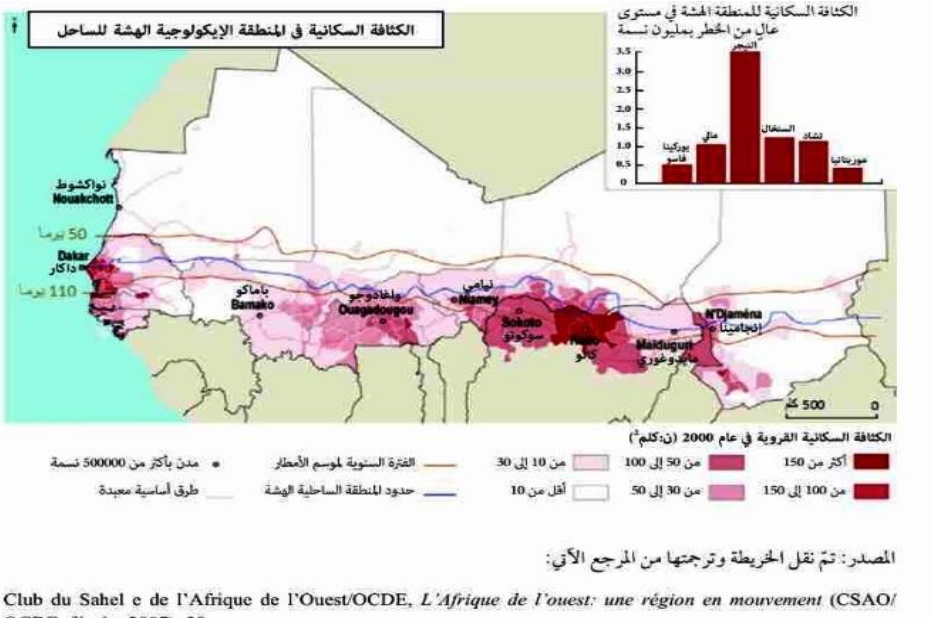
الشكل رقم 06:جدول يمثل توزيع الأقليات الاثنية والعرقية لدول الساحل الإفريقي

الدولة	الأقليات الاثنية والعرقية	اللغة والدين
مالي	**مجموعة 1)**المودنيغ ، البامبرز، السونيك ،الماليك ، يورو **مجموعة 02)**اليولو ،التوكولور ،البولسار **مجموعة 03)** مين أنكا ،سينوفر ،اليوبر ، الفولتا **مجموعة 04)**الطوارق ،العرب ،المور ،صحراويين . **مجموعة 05)** السونغاي	94 % مسلمون 02 %وثنيون 04 %كاثوليك
السودان	القبائل السود ، قبائل العرب ، قبائل البيجا ، قبائل الزغاوة ، قبائل الفور ، قبائل أمهرة ، قبائل المساليت ، قبائل الجعليون ، قبائل الرزيقات	السودان الشمالية أغلبية مسلمة السودان الجنوبي أغلية مسيحية كاثوليك وبروتستات
موريتانيا	قبائل الفولاني ، قبائل الهالبولار ، قبائل الوولوف ، القبائل السود ،قبائلالبربر ، قبائل العرب ، قبائل المور ، قبائل صنهاجية	اللغة الرسمية العربية الإسلام دين الدولة مع إمكانية ممارسة الشعائر الدينية الأخرى
النيجر	قبائل الجرما ، قبائل الهوسا ، قبائل الطوارق ، قبائل الفولاني ، قبائل الكانوري ، قبائل التوبو	المسلمون 95 %و 5 %وثنيون ومسيحيون
تشاد	قبائل الباما ، قبائل الكانوري ، قبائل الفولاني ، قبائل العرب ، مجموعة السارا ، مجموعة التوبو ، قبائل الزغاوة	المسلمون أكثر من 50 % مسيحيين أكثر من 40 %وأقلية وثنية وديانات تقليدية

نيجيريا	قبائل الهوسا ، قبائل الفولاني ، قبائل اليوروبا ، قبائل التيف ، قبائل الايبو ، قبائل الكانوري	المسلمون أكثر من 50 % والمسيحيين حوالي 40 % و الباقي أقليةديانات تقليدية

المصدر: من اجاز الطالب بالاعتماد على عدة مراجع و مصادر

الشكل رقم 07: خريطة تمثل توزيع الكثافة السكانية في منطقة الساحل



المطلب الثاني :أنماط الجماعات المسلحة في الساحل والصحراء

لتفادي الخلط بين الجماعات المسلحة في الساحل الإفريقي تم التمييز بين أربعة أنواع من الحركات والجماعات المسلحة في منطقة الساحل والصحراء وهي :

- جماعات مسلحة وسياسية ليس لها أنشطة جهادية مثل بعض جماعات الطوارق في مالي والنيجر.
- جماعات مسلحة ذات أهداف جهادية مثل تنظيم القاعدة وداعشو بوكوحرام .
- جماعات متخصصة في الاتجار غير المشروع مثل مهربي البشر والمخدرات والسجائر وتجار الكوكايين لها أهداف ربحية .

- جماعات تعمل على القرصنة والسرقة والخطف كالقرصنة في خليج غينيا والصومال[1].

أولا: التنظيمات الجهادية :

تنظيم بوكو حرام : هو حركة إسلامية متعصبة تأسست على يد رجل دين يدعى محمد يوسف سنة" 2002" وتنشط في بدايتها بالتحديد في المناطق الشمالية لنيجيريا وتهدف لإقامة دولة اسلامية ، معظم عناصرها من الطلاب والشباب الإسلاميون ورجال الدين وفيما بعد انظم لها اليها مؤيدين بفضل خطاباتها عن الفساد داخل الحكومة[2]، وقد كان من أهم أهدافها مهاجمة المدارس والكنائس بحجة طرد الثقافة الغربية[3].

حركة الشباب الصومالية : لقد أدى انهيار الدولة في الصومال الى إنشاء بما يعرف المحاكم الشريعة سنة 1990 (اتحاد المحاكم الإسلامية) يهدف لمواجهة أمراء الحرب في مقديشو وبعدها برزت جماعة تحت مسمى حركة الشباب ، وفي عام 2006 شهدت الصومال تدخل للقوات الأجنبية وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية لمواجهة المحاكم الإسلامية هذا ما أدى انجذاب المتطرفين إلى حركة الشباب أكثر وجعل منها قوة استطاعت أن تسيطر على أجزاء كبيرة من مقديشو[4].

تنظيم القاعدة بالمغرب الإسلامي : توسع هذا التنظيم نحو المغرب العربي والساحل الإفريقي بعد ما كان يسيطر على مناطق في الشرق الأوسط وهذه الجماعة منبثقة في إفريقيا من الجماعة الإسلامية المسلحة والتي اكتسبت شهرة دولية بعد اختطاف (30) سائحا أوروبيا سنة 2003 في الصحراء وفي سنة 2007 أعلن قائدها عبد المالك دروكدال عن اسمها الجديد ، تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي[5].

تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام : تحول تدفق الإرهابيين من سوريا والعراق بشكل كبير نحو منطقة الساحل الإفريقي وحسب التقارير الاستخباراتية فإن تنظيم (داعش) استقطب ولاء ومبايعة من حوالي (20)

---

[1] كريم مصلوح : **الأمن في منطقة الساحل والصحراء في افريقيا** ، مركز الإمارات للبحوث والدراسات الاستراتيجية ،(أبوظبي ، ط1 ،2014)، ص 15 ، 16

[2]Stephen A Harmon terror and insurgency in the Sahara – Sahel region corruption , contraband , jihad and the Mali of 2012, 2013 .

[3] أونا أخومو ،بوكو حرام تحديات أمنية وتمرد متصاعد، **مجلة التحالف الإسلامي العسكري لمكافحة الإرهاب**، مجلد 3، عدد 33، (يناير2002)ص ص 4.5 .

[4] خالد بشكيط ، التهديدات اللاتماثلية في منطقة الساحل ،**مجلة أبحاث قانونية و سياسية** ، مجلد 3، عدد 1(16 جوان2018)ص ص 220،221

[5]خالد بشكيط ،مرجع سابق ، ص 2018.

تنظيم إرهابي في منطقة الساحل الإفريقي والمغرب العربي وبعض المناطق في إفريقيا مثل جند الخلافة في الجزائر وتونس والدولة الإسلامية في ليبيا وبوكوحرام في نيجيريا وحركة الشباب وخلية بشير أبو نعمان في الصومال[1].

حركة التوحيد والجهاد في غرب إفريقيا: هي مجموعة انشقت عن القاعدة ببلاد المغرب الإسلامي سنة 2011 بقيادة زعيمها حمادة ولد خيرو الموريتاني ، ولقد أعلنت في بيان مسؤوليتها عن خطف رهائن أوروبيون في صحراء الجزائر في 2011 وطالبه بدفع فدية مقابل إطلاق سراحهم[2].وقد كان من أهم أسباب انشقاق هده الجماعة عن القاعدة في المغرب الإسلامي هي :أن معظم قادة القاعدة في المغرب الإسلامي من البيض ما أثار توتر واستياء الأعضاء من السود والإحساس بالتهميش وتوفر أسلحة جديدة من ليبيا شجع على ازدياد انتشار الجماعات الإرهابية ومنح الشباب داخل التنظيمات فرص بمنحهم القيادة والرتب وتوزيع الإمارة ، وزيادة الشكوك في القيادة الإرهابية للقاعدة في الجزائر على أنها مخترقة من طرف أجهزة الأمن الجزائرية[3] .

جماعة نصرة الإسلام والمسلمين :هو تحالف جهادي يدين بالولاء لتنظيم القاعدة بقيادة قائد التمرد الطوارقي في مالي تأسس سنة 1991 "اباد أغ غالي " تضم عدد كبير من المنشقين مثل كتيبة الملثمين وحركة التوحيد والجهاد لأبو الوليد الصحراوي وجماعة المرابطين استطاع هذا التنظيم التحالف مع قبائل الأزواد فساعد تنظيم الدولة في السيطرة على مناطق نفوذ جديدة ويركز في نشاطه على خطف الرهائن الأجانب والسيطرة على طرق وشبكات التهريب .

حركة تحرير ماسينا: أعلنت هذه الحركة عن وجودها سنة 2015وذلك بحجة إعادة أمجاد ماسينا الجمهورية الإسلامية في إشارة إلى إمبراطورية ماسينا سابقا ، وقد انظم لهده الحركة عدد كبير من شباب قبائل الفولاني المتأثر بإحياء الجمهورية الإسلامية (ماسينا) وقد تحالفوامع جماعة أنصار الدين بقيادة " إياد أغا غالي " ما

[1]Yonah . Alexander .Terrorism . in north Africa and the Sahel in2014 ,sixth annual report . February 2015.

[2]Stephen aharmon ,op.cit ,p , 181.

[3] خالد بشكيط ، مرجع سابق ،ص ، 219

ساعدهم في السيطرة على شمال مالي ، وقائد جماعة ماسينا " أمادو كوفا "والذي كان من المقربين من إياد أغا غالي وقد تم الإعلان عن مقتل أماد وكوفا في العملية الفرنسية (برخان) في 2018والجماعة نفت الخبر[1].

ثانيا: أمراء الحرب :

قوات حميداتي (الجنجويد) : هي جماعات مسلحة أنشئت في البداية كقوات شبه عسكرية تمتلك أسلحة خفيفة ومركبات جندتها السلطات السودانية لمواجهة المتمردين في الجنوب ، وأعضائها من العرب و الأفارقة ساعدوا قوات الرئيس السابق للسودان "عمر البشير"في محاربة التمرد خصوصا في إقليم دارفور.وبعد سقوط نظام البشير تم ضم هذه القوات للدولة كجهاز أمني تحت مسمى قوات الدعم السريع ، وبعد دخول السودان في مرحلة انتقالية بقيادة المجلس العسكري دخلت قوات الدعم السريع في حرب مع القوات العسكرية وتحولت قوات الدعم السريع لقوة تواجه الدولة وسيطرة على جغرافيا واسعة خصوصا دارفور وما جاورها الغنية بالذهب ، لتتحول لجماعة أمراء حرب بقيادة" حميدتي" تسيطر على موارد السودان في الجنوب بدعم خارجي[2].

أمراء الحرب في الصومال :بعد سقوط السلطة المركزية في الصومال سنة "1991" عمت الفوضى وللأمن في عموم السودان ،وبعد فشل المساعي الدولية في حل الأزمة الأمنية ودوامة العنف ، ظهرت عدة فصائل مسلحة لها بعد عشائري أطلق عليهم أمراء الحرب سيطروا على عدة أقاليم في الصومال ، حيث تحول كل إقليم يحكمه فصيل مسلح ينتمي لقبيلة محددة ، ومن أهم جماعات أمراء الحرب في الصومال الجبهة الديمقراطية للإنقاذ بقيادة "عبد الله يوسف أحمد " من قبيلة ماجرتين سيطرت على محافظات "مدج ونوحال وبري"، والجبهة الوطنية الصومالية بقيادة الجنرال " عمر حاج محمد مسلي "ينتمي لقبيلة مريحان تسيطر على الصومال وجنوبه هدفها السيطرة على مقديشو، والحركة الوطنية الصومالية بقيادة " أحمد محمد جوليد " من عشيرة إسحاق سيطرت على إقليم غرب الصومال (صومال لاند) وهناك أكثر (20) فصيل آخر تنشيط في الصومال[3] .

ثالثا: جماعات التمرد والانفصالين :

---

[1] عرابي عبد الحي عرابي ، التنظيمات الجهادية في الساحل الإفريقي ، دراسات استراتيجي ،2023 ،ص ، 12 على الرابط :www.dimensioscenter.net: 2026/04/29 الساعة 16:20

[2] عبد السلام جحيش و سلميان أبكر محمد، **دور الأطراف الخارجية في النزاعات الدولية**،(المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية و السياسية ،برلين،ط1 ،2018)،ص .ص ، 91.92 .

[3] موقع wikipedia ،الرابط :https://arwikipedia.org ، 2026/0/04 ، الساعة 10:00

قبائل الطوارق : أزمة الطوارق نابعة من الإثنية الطوارقية الموزعة على عدة دول في منطقة الساحل ، وبحكم هذا التوزيع فرض عليهم التحرك عبر الحدود الوطنية ما خلق معضلة خصوصا أنهم قبائل تعيش الترحال والرعي ، ولهم نزعة انفصالية خصوصا في النيجر ومالي وذلك لعدة أسباب أهمها :

- تهميش قبائل الطوارق إداريا وسياسيا .
- سياسة التجويع وتحريض الاثنيات الأخرى ضدهم .
- الاستحواذ على المساعدات الموجهة لهم .
- غياب برامج التنمية وحرمانهم من التعليم في الجامعات وفي الخارج[1].

وباجتماع هذه الأسباب أدت لتنامي مشاعر التمرد عند الطوارق خصوصا في إقليم أزواد حيث ظهرت حركة تحرير أزواد ، وتطورت الفكرة لدى الطوارق لإقامة دول خاصة بهم. ولقد أدت عوامل أهمها الانقلابات العسكرية وسقوط نظام القذافي لزيادة نفود الطوارق في المنطقة وحصولهم على أسلحة تفوق أسلحة الجيوش النظامية ما حولهم لأقوى جماعة انفصالية في منطقة الساحل الإفريقي[2].

المطلب الثالث: جغرافية تمركز الجماعات المسلحة في الساحل والصحراء

أولا: أسباب انتشار الجماعات المسلحة في الساحل :تعتبرمنطقة الساحل و الصحراء من أكبر الأقاليم انتشار الاثنيات و القوميات هذا ما جعلها فضاء خصب للحروب الأهلية و النزاعات والنعرات الاثنية بين القبائل و مختلف المكونات المجتمعية في المنطقة، هذه الاختلافات و التناقضات التقت مع عدة أسباب أخرى متعددة جعلت المنطقة بؤرة لانتشار وتنامي الجماعات المسلحة بمختلف أصنافها ،ومن أهم الأسباب هي :

الفشل الدولاتي :تعاني دول منطقة الساحل و الصحراء من أزمة هوية واندماج وطني، فالمؤسسات داخل الدولة الواحدة كالجيش و الأحزاب و النقابات والتعليم لها انتماء للقبيلة أو الطائفة بدل الدولة ،هذا ما يجعل من المؤسسة الوطنية في خدمة العصبية.و ما زاد الأمر تعقيدا أن الجماعات الاثنية في منطقة الساحل تمتد

[1] نسرين بونقلة ، **دور الأقليات في تدويل الأزمة**، مذكرة ماستر علاقات دولية (جامعة قالمة ، كلية الحقوق و العلوم سياسية ، 2020.202)، ص ، 101.

[2] أحمد إيدير، التعدد الأثني و التحدي الأمني في مالي ،دراسة في كرونولوجيا النزاع ،**مجلة أفاق علمية** ، مجلد09، العدد 2 ،(2017) ، ص 261.

خارج جغرافية الدولة لدول مجاورة مثل(قبائل الطوارق) تمتدعبر(مالي،النيجر، الجزائر و ليبيا)[1].هنا كإجماع بين المفكرين و الباحثين على أنها دولا فاشلة وعاجزة عن بسط سلطتها و إحكام السيطرة الكاملة على مجالها الجغرافي. وكلما زادت مساحة المجال الجغرافي خارج سلطة الدولة كانت فرصة لاتساع جغرافية الجماعات الإرهابية و حركات التمرد وا لانفصاليين و جماعات الجريمة المنظمة ويجعل الدولة و أجهزتها الأمنيةعاجزة عن مواجهة هذه الجماعات والتصدي لها بكفاءة ،مما يسمح _للجماعات المسلحة ممارسة نشاطها بحرية[2] .

فساد الأنظمة السياسية : ومن أهم الأسباب السياسية التي كرست عدم استقرار منطقة الساحل هي ظاهرة الانقلابات العسكرية و تدخل الجيش في العملية السياسية ، فمثلا دولة مالي سجلت فيها منذ استقلالها خمسة(5) انقلابات عسكرية (1974-1996-1999-2010-2020-2021) جعلت من مالي في خانة الدول الفاشلة ،و قد تم تصنيفها في مؤشر الدول الفاشلة في خانة الخطر لسنة 2012 و 2013 ، حسب مؤشر الفشل لصندوق السلام كل من مالي ، النيجر ، تشاد و موريتانيا ضمن خانة الخطر ،و ذلك بسبب غياب المؤسسات القادرة على تسيير الدولة[3]. و لقد أدى الفشل السياسي في مالي إلى غياب دولة القانون و سوء تسيير الميزانية و توزيع المواد ووصل الحد إلى تواطؤ السلطة الحاكمة مع الجماعات الإرهابية و تجار المخدرات ، ما أفقد الثقة بين الحكومة المالية و شعبها حيث أدى لتصاعد النزاع بين الحكومة المركزية و متمردي الطوارق جعل دولة مالي تصنف ضمن الدولة المنهارة[4] .

الولاء للقبيلة ومعضلة الحدود : عرفت دول الساحل الإفريقي بالدول المستوردة التي خلفها الاستعمار كما يقول " كارل ماركس" **KARL MARX**" هذه الدول ثمرة زرع اصطناعي حيث تم صناعتها حديثا و لم تراعي الحدود القبلية والعرقية. فمعظم حدود الدول في المنطقة أقيمت وفق اتفاقيات بين الدول الأوروبية الاستعمارية خصوصا بين فرنسا وبريطانيا،وأهم هذه الاتفاقيات اتفاقية النيجر1998 و الاتفاقية الانجليزية الفرنسية لسنة1899،حيث تم هندسة الحدود دون دراسة إثنوغرافية تراعي خصوصيات سكان المنطقة وإنما

---

[1] بومدين عربي ،أزمة الدولة في الساحل الافريقي ، **مجلة قراءات سياسية**، منشورة ،قسم العلوم السياسية ، العدد 38، (2012)، ص 25

[2] إدريس عطية ، مرجع سابق ، ص. ص86 .87 .

[3] فاطمة زمام ،الجماعات العابرة للحدود في افريقيا منطقة الساحل ، **مجلة أكاديمية للعلوم السياسية** ، مجلد 6،عدد2،(30 جوان 2020)، صص 25.24 .

[4] ، المرجع نفسه ، ص 25 .

على أساس مصالح اقتصادية إمبريالية.[1]وبسبب عدم تطابق العرقيات والتنوع القبلي مع الحدود السياسية تفجرت صراعات بين هذه الجماعات.

من أهم النزاعات العرقية القبلية في منطقة الساحل الحروب الأهلية في تشاد بين الشمال و الجنوب جعل الدولة في احتقان وانقلاب أمني دائم و أزمة قبائل الطوارق و الأزواد مع الحكومة المركزية في باماكو الذي أدى سبب عدم الاستقرار في مالي إلى استغلال بعض الجماعات الإرهابية الصراع القائم و انتشرت على ثلثي الدولة مثل جماعة أنصارالدين و حركة التوحيد والجهاد و القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي و جماعة بوكو حرام التي توسعت في 2012و جعلت من مالي مناطق نفوذ لها.[2] لقد شكلت شساعة الحدود لدول الساحل تحدى أمام السلطات المحلية في مراقبة حدودها و السيطرة على أراضيها هذا ما سهل الاتصال بين الجماعات الإجرامية الداخلية والجماعات الخارجية بالإضافة لسهولة تنقل هذه الجماعات بين الدول المعنية خصوصا الحدود الثلاثية بين الدول[3].

في الغالب ما يؤدي الفقر و التخلف و اليأس للفوضى و العنف و يهدد الأمـن الإنساني أمام غياب التنمية و تفشي أوضاع مزرية ، هذا كله يفتح الفرصة للجماعات الإجرامية لاستغلال فئة الشباب بتجنيدهم ، و بما أن منطقة الساحل تعاني من الجفاف و تقلص مناطق الرعي و انعدام مناطق زراعية تقريبا هذا كله جعل من المنطقة أرض منفرة للسكان حيث يكثر فيها النزوح و نقص الخدمات كالرعاية الصحية و مرافق الحياة[4] ، هذا ما يجعل من المنطقة بيئة حاضنة للجماعات الإجرامية، وحسب **جير ويتسن**"أن الجماعات المسلحة تستفيد من البيئات الفقيرة في الموارد لأنها نتنج تجنيد الأفراد ذوي الدوافع الإيديولوجية"[5].

1- التدخل الخارجي:

تعتبر منطقة الساحل مجال حيوي استراتيجي بالنسبة للدول الكبرى وعلى رأسهم فرنسا وأمريكا وروسيا والصين ، حيث تعتبر فرنسا منطقة الساحل الإفريقي منطقة تابعة لها وذلك بموجب الإرث الاستعماري لها وذلك لضمان حاجياتها من الموارد الطبيعية .ودأبت فرنسا على تنصيب نخب سياسية موالية لها تضمن

[1] فلاح خلف كاظم الزهري ،محاضرات النظم السياسية في قارة افريقيا، الجامعة المستنصرة، بغداد ، 2022 ،2023 ، ص 10.

[2] حسين الشيخ ،العلوي ، مرجع سابق ، 2015.

[3] فلاح خلف كاظم ،مرجع سابق ، ص 16.

[4] شريفة كلاغ ، التهديدات البيئية في دول جنوب صحراء، **مجلة مدارات سياسية** ، مجلد 02 ، العدد5 ،(20 جوان2018) ، ص 110.

[5] بن يطو بن زيان ، مرجع سابق ، ص 149.

استمرارهيمنتها على المنطقة،ممأدى لتوتر العلاقات بين شعوب المنطقة وأنظمتها السياسية و شجع على ظهور الانقلابات العسكرية[1]،وجعل من دول المنطقة أرض خصبة لانتعـــاش الجماعات المسلحة ،خصوصا في مـــالي والنيجرو بوركينافاسو و باقي الدول الفرنكوفونية.و يتجلى أيضا دور فرنسا في تأجيج النزاعات الاثنية والعرقية في تدخلها لانفصال إقليم دارفور عن السودان ،حيث دعمت زعيم حركة تحرير السودان "**عبد الواحد عبد النور**" و شجعته على فكرة الانفصال وذلك لفرض فرنسا سيطرتها على ذهب دارفور[2] .

أما الاهتمام الأمريكي بمنطقة الساحل يرجع إلى ثلاث أسباب هي؛ الطاقة بحيث ربطت أمريكا أمنها الطاقوي بالمنطقة، سياسة الحرب على الإرهاب المعلنة،والصعود الصيني كمتغير منافس لأمريكا في إفريقيا و منطقة الساحل[3].

اعتمدت الولايات المتحدة الأمريكية على استراتيجيات ومبادرات أمنية متعددة كانت أهمها تأسيس **(أفريكوم)** التي كانت هدفها المعلن مكافحة الإرهاب، إلا أن حقيقة تأسيسها كانت لمواجهة النفوذ الأوروبي و الروسي والصيني في المنطقة هذا ما أدى لدخول المنطقة في صراع على النفوذ. و تجدر الإشارة برفض أغلبية القادة الأفارقة لتواجد " **أفريكوم**" ما أثار الشكوك حول التواجد الأمريكي في منطقة الساحل خصوصا بعد تزايد التهديدات والأعمال الإرهابية المهددة للمنطقة كالهجوم على السفارة الأمريكية في نيروبي 1994 و تفجير السفينة الأمريكية **(كول)** في خليج عدن 2000[4] ، بالإضافة لهذا هناك دور كبير للولايات المتحدة الأمريكية في دعم المتمردين في السودان ضد الحكومة السودانيـة و ذلك بالعقوبات ضد الحكومة والحملات الدعائية و تمويل المتمردين و الضغط على الجنائية الدولية لإدانة الرئيس السابق البشير ، ما زاد في تأجيج النزاع و كان سببا في انتشار الجماعات المسلحة في السودان و امتدادهم للدول المجاورة[5].

و يظهر الاهتمام الزائد للولايات المتحدة بمنطقة الساحل خصوصا المجال الممتد من مالي و تشاد و النيجر و موريتانيا في عدد المبادرات الأمنية حيث تم إطلاق مبادرة " **الساحل الكبير**" سنـــة 2002 و تلتها مبادرة "**مكافحة الإرهاب عبر الصحراء**" (TSCTI) سنة 2004 ثم مبادرة " مكافحة الإرهاب عبر الصحراء

---

[1] محمد رحالي ،تراجع النفوذ الفرنسي في منطقة الساحل الافريقي ، **مجلة الدراسات الايرانية** ،مجلد 09 ،عدد 22 ،(أكتوبر 2025) ،ص ص ،111 ، 112.

[2] عبد السلام جحيش، مرجع سابق ،ص 125 .

[3] عربي بومدين ،مرجع سابق ، ص .ص .43.. 44

[4] أمحمد مالكي ، لماذا أفريكوم و لمواجهة من؟ ،**مجلة المغرب الموحد** ، عدد 05 ،(17 فيفري 2010)،ص 37.

[5] عبد السلام جحيش و سليمان أبكر ، مرجع سابق ، ص 131 .

(TSCTI) سنة 2005 و العملية عبر الصحراء(TSCTI)[1]، على الرغم من هذه المجهودات و المبادرات الأمريكية كانت النتائج عكسية حيث شهد المحور الممتد عبر مالي و النيجر و موريتانيا وصولا لبوركينافاسو زيادة في انتشار الجماعات المسلحة و ارتفاع في مستوى نشاطها .

أما اهتمام الصين بإفريقيا و خصوصا منطقة الساحل و الصحراء فقد جاء متأخرا حيث استغلت الصين الكراهية التي يكنها الأفارقة للإرث الاستعماري لتتوغل سريعا في إفريقيا بأسلوب اقتصادي إنمائي[2]،اعتمدت الصين استراتيجية مضادة للاستراتيجيات الغربية في تغلغلها داخل دول الساحل الإفريقي حيث ركزت على الاستثمارات الاقتصادية و تقديم القروض طويلة الأمد و المشاريع المغرية و التي حققت المكاسب للطرفين هذا ما حقق لها الفوز بعدة مشاريع وصفقـات في المجـال التنموي و العسكري ،وحرصت الصين على الحفاظ السيادة الوطنية في المنطقة مـا أكسبها ثقة الحكومـات[3] ، و بطبيعة الحال فإن فرنسا لن تترك مكاسبها في دول الساحل و تحاول استعادة نفوذها في المنطقة وهذا ما يضعها في مواجهة الصين والاستعانة بحلفائها كالولايات المتحدة الأمريكية وحلف الناتو و حول الصراع في الساحل من صراع إقليمي إلى صراع دولي [4] ، وكل هذه الظروف تؤدي إلى حتمية تنامي الجماعات المسلحة و ارتفاع حدة الصراع .

أما بالنسبة لروسيا فهي تهتم بمنطقة الساحل ليس لأنها غنية بالمواد الطاقوية، لكنها تبحث عن مناطق نفوذ في إفريقيا لعدة أسباب ومن أهمها : البحث عن ممرات تجارية آمنة وبرية و بحرية, البحث عن أسواق لفك الحصار المفروض عليها من الجانب الأوروبي والأمريكي ؛كما تعد منطقة الساحل الإفريقي مفترق الطرق بين الأقاليم الإفريقية هذا من جهة ,ومن جهة أخرى تحاول روسيا فرض الموازنة في الأسواق الطاقوية العالمية، وذلك بفرض سياسة أمن الطاقة والتعاون مع الدول المنتجة[5]. وقد زاد اهتمام روسيا بمنطقة الساحل في السنوات القليلة الماضية وذلك بسبب الصراع الأوكراني الروسي وهذا لسببين مهمين الأول يتضح في سياسة بوتين في إعادة أمجـاد روسيا العظمى و ممارسة النفوذ و السبب الثاني الضغط على فرنسا و أمريكا

[1] إدريس عطية ، ، مرجع سابق ، ص93 .

[2] ريم محمد موسى ،التنافس الدولي على افريقيا و مستقبل الاندماج الاقليمي ، **مجلة الدراسات الافريقية و حوض النيل** – مجلد5 ، عدد 4،(سبتمبر 2022)، ص 50.

[3] محمد رحالي ، مرجع سابق ، 180.

[4] نفس المرجع ص120.

[5] محمد سفيان بوخبزة ، مرجع سابق ،ص307

باعتبارهما ساهما في الحرب الأوكرانية[1]، و مع دخول روسيا منطقة الساحل و وصول **شركة فاغنز**و مشروع **أفريكاكوربس** أدى لزيادة الاضطرابات الأمنية وزيادة نشاط الجماعات المسلحة و عسكرة المنطقة بسبب انتشار شركة فاغنر وبيع الأسلحة للانقلابين و نشر القواعد العسكرية الروسية في المنطقة[2].

الشكل 08:جدول يمثل أثر التدخل الأجنبي على النشاط الإرهابي (مالي نموذج)

السنة	عدد الهجمات الإرهابية (مالي)	عدد قوات التدخل الدولي	نسبة السيطرة الحكومية على الأراضي
2012	190	500	40%
2015	130	3000	55%
2020	310	5100	47%
2024	280	2800	50%

المصدر : ميساء نواف عبد الخالق ، دور التدخل الدولي دحر الإرهاب، الجامعة الإسلامية لبنان

الرابط: https://journal.sahsrp.cpmlindex.php/jhss

2-الأزمة الليبية : دخلت الأزمة الليبية كعامل جديد في زيادة انتشار الجماعات المسلحة في منطقة الساحل و الصحراء ، و ذلك بعد تدخل حلف الناتو وإسقاط نظام القذافي ما تسبب في انتشار السلاح بكميات كبيرة بسبب نهب مخازن الأسلحة والذي تغاضى وتقاعص عنه حلف الناتو وهذا ما انتقدته بعض الدول كالجزائر ومالي، فتحولت المنطقة لسوق سوداء للأسلحة الخفيفة وحتى الثقيلة منها ، ما ساهم في تسليح عدد كبير من المقاتلين من جهة ومن جهة أخرى سقوط الدولة في ليبيا تحول الى منطقة عبور للمسلحين نحو الساحل الإفريقي و قد قدر عدد الأسلحة الخفيفة التي تسربت من ليبيا نحو دول الساحل و الدول المجاورة بـ 45 ألف قطعة سلاح ، ومن أهم المحفزات لانتشار الجماعات المسلحة في منطقة الساحل والصحراء يمكن تلخيصها في النقاط التالية :

- ضعف الحكومات والجيوش وسوء تسيير الموارد وتوزيعها على السكان مما سهل على الجماعات المسلحة الاستثمار في استياء السكان ودفعهم للتمرد على الحكومات المحلية خصوصا فئة الشباب .

[1] نوال بوميلك ، أثر التنافس الدولي في منطقة الساحل على النفوذ الفرنسي ، **مجلة جزائرية للدراسات السياسية**، مجلد 10 ، عدد 1،(05 جوان 2023)، ص 168.

[2] مرجع نفسه ، ص 174 .

- التدهور المستمر للأحوال الاقتصادية والاجتماعية وتأثير عامل المناخ على العملية الإنتاجية ، مما دفع الشباب للانضمام للحركات الجهادية التي تمتلك الموارد من العائدات الإجرامية ، تقدر مداخيل جماعة نصرة الإسلام والمسلمين 40 مليون دولار سنويا من عائدات التهريب.
- الأزمات السياسية كالانقلابات العسكرية المتتالية خصوصا في مالي والنيجر وبوركينافاسو،ما انعكس على الواقع الأمني وقلة السيطرة الحكومية .
- تطور أنماط التحالفات بين الجماعات المسلحة ما يوفر لها الموارد والأعضاء للتجنيد كتحالف الجماعات الإرهابية مع جماعات الجريمة المنظمة [1].

ثانيا: مناطق تمركز الجماعات المسلحة في الساحل والصحراء

للجماعات المسلحة في منطقة الساحل والصحراء مناطق نفوذ خاصة بها ، ولكل جماعة مجالها الجغرافي الذي تسيطر عليه وتنشط في حدود منطقتنا فتنظيم القاعدة في المغرب الإسلامي يركز في عملياته حسب بيانات مؤسسة " **لونج وورجورنال** " على مالي كقلب ميدانه والمناطق المجاورة له كالجزء الشرقي من موريتانيا وأقصى جنوب الجزائر وأجزاء كبيرة من النيجر وشمال بوركينافاسو وغرب تشاد ، ويركز على جنوب ليبيا كعمق لوجستي لنقل السلاح ، وتشاركه في نفس المنطقة الجماعات الموالية له كجماعة أنصار الدين و كتيبة المرابطون[2]، و كما هو معروف على تنظيم القاعدة يركز في تمركزه على المناطق المعروفة بالمثلث الحدودي خصوصا الحدود الثلاثية بين الدول الضعيفة كمالي و النيجر و بوركينافاسو[3].

أما جماعة بوكوحرام تتموضع منذ النشأة في شمال نيجيريا و الكاميرون وتوسعت نحوالحدود مع تشاد و النيجر ، و قد تم تصنيف جماعة بوكوحرام2019 كجماعة إرهابية الأكثر دموية و قد ركزت نشاطاتها الإجرامية على الحدود بين التشاد والنيجر و شمال شرق نيجيريا كمناطق نشاط دائم ،وتمركز مؤقت حول بحيرة تشاد بسبب قرب البحيرة للعاصمة التشادية ماجعل الجيش يكثف عملياته حول البحيرة[4].

---

[1] عرابي عبد الحي عرابي ، التنظيمات الجهادية في دول الساحل ، دراسات استراتيجية ،**مجلة دراسات استراتيجية** ،لندن ، (08 ديسمبر 2023) تقرير

[2] بوعلام رزيق ،استراتيجية المجابهة التشريعية للإرهاب وأثرها على التهديدات الأمنيةاللاتماثلية ،**مجلة دراساتاستراتيجية وعسكرية** ،برلين ، مجلد 1،عدد1، 2018 ،ص ص 128. 129.

[3] عرابي عبد الحي عرابي ،مرجع سابق

[4] الارهاب في منطقة الساحل :حقائق وأرقام ، تقرير الناتو والمركز الافريقي للدراسات (NSD.SHUBIACSRT)

أما متمردي الطوارق كما تصفهم بعض الحكومات كمالي و النيجر وتعتبرهم جماعات تهدد أمن و استقرار منطقة الساحل ينتشرون و بصفة دائمة باعتبارهم أهل المنطقة في مالي ،النيجر، جنوب صحراء الجزائر، جزء من جنوب ليبيا ،أجزاء صغيرة من شمال نيجيريا و بوركينافاسو[1]، الطوارق يتموضع في مناطق مشتركة النفوذ مع تنظيم القاعدة وتنظيم داعش و بوكو حرام إلا أن هذه الجماعاتنادرا ماتشتبك مع بعضها بل بالعكس هي تقيم علاقات تعاون بينها خصوصا فيمالي والنيجر .

الشكل رقم 09 : خريطة تمثل أماكن تواجد قبائل الطوارق في منطقة الساحل الإفريقي



المصدر: قوي بوحنية، الاستراتيجية الجزائرية تجاه التطورات الامنية في منطقة الساحل،2012، مقال على الرابط https://studies.aljazeera.nem ،اطلع عليه في 2021/4/5 ،ص4.

تعد منطقة الساحل الإفريقي ملتقى للخطوط الدولية لتهريب شحنات الكوكايين و القنب القادم من كولومبيا و المكسيك و أفغانستان ، فحسب تقرير الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات "INCB " لسنة 2011 فإن تموضع الشبكات الإجرامية للتجارة بالمخدرات القادمة من أمريكا الجنوبية تتمركز في غرب إفريقيا خصوصا خليج غينيا ، السنغال ، أما القادم من أفغانستان فيستقر في الصومال ، ثم ينتقل إلى قلب منطقة الساحل تشاد ،مالي ، النيجر و بوركينافاسو ليتم لاحقا شحنها إلى أوروبا و باقي مناطق العالم عبر ليبيا ، الجزائر و

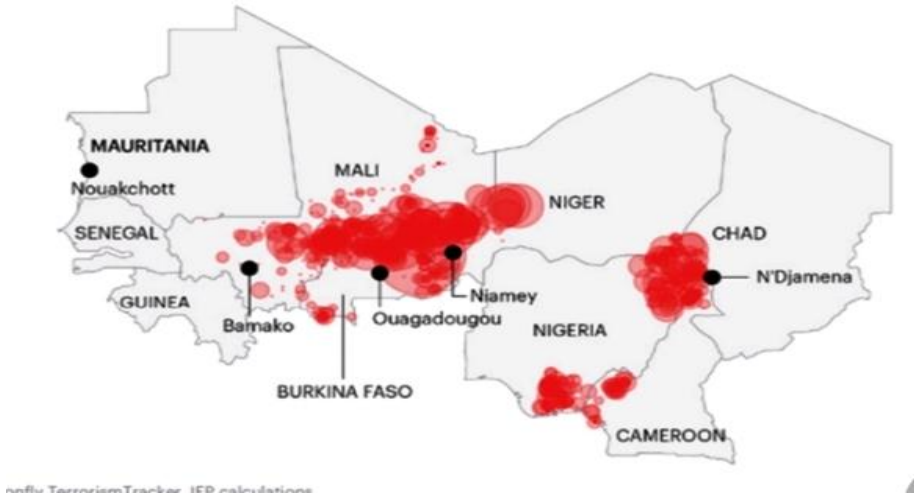
https://thesouthernhub.org : 2026/05/05 الساعة 10:45

[1] نرجس العواطي، مرجع سابق ، ص 61.

المغرب[1]، و تركز الشبكات على معابر برية بين الجزائر ومالي للدخول إلى ليبيا و نقل المخدرات نحو أوروبا أو نقلها نحو مصرعن طريق معبر تشاد و السودان لتمر نحو الشرق الأوسط ، و تعد منطقة الساحل خصوصا مالي، النيجر و موريتانيا من أكبر المناطق في العالم لتجارة القنب سيما هناك دول تمارس زراعة القنب في المنطقة كالمغرب و نيجيريـــا[2].

لقد مثل "**منتزه دبليو**" الوطني الواقع بين حدود النيجر و بوركينافاسو و البنين موقعا و ملاذا آمنا للجماعات الإرهابية ، حيث تتموضع عدة جماعات إرهابية في المنتزه نظرا لكثافة النباتات و الأشجار يتم استخدامها كغطاء للتخفي و في السنوات الأخيرة تحول "**منتزه دبليو**" لقاعدة مهمة للجماعات الإرهابية تستخدمه في إنشاء معسكرات للتدريب ومنطقة انطلاق تنفيذ العمليات مستفيدة من الغياب الأمني و موقع المنتزه المثالي لهم حيث يقع بين الحدود الثلاثية للنيجر،بوركينافاسو والبنين ،ما يصعب التنسيق الأمني بين ثلاثة دول هذا من جهة ، و صعوبة التضاريس من جهة أخرى[3].

الشكل رقم10: خريطة تمثل أماكن تزايد الأنشطة الإرهابية في منطقة الساحل



المصدر :DragonflyTerrorismTrackerIEPcalcu

[1]عامر ناصر، رهان الشبكات الدولية للأشجار بالمخدرات على منطقة الساحل ،**المجلة الجزائرية للدراسات السياسية** ،مجلد8،العدد1،(2021)،ص ص 56.57.

[2]عامر ناصر، المرجع نفسه ،ص ،ص ،60 ،61 .

[3]عادل زقار و سفيان منصوري ، الساحل الافريقي و الاستراتيجية الأمنية الفرنسية نحو مقاربة أمنية جديدة ، **المجلة الجزائرية للأمن و التنمية** ، مجلد 4، عدد2،(2014).ص ص 118.98.

الفصل الثاني

التهديدات الأمنية للجماعات المسلحة

لمنطقة الساحل والصحراء

المبحث الأول: تأثير تغير استراتيجيات عمل الجماعات المسلحة على الساحل والصحراء

تعد منطقة الساحل أكثر المناطق هشاشة و ضعف على المستوى الأمني ، حيث تحولت الجماعات المسلحة في المنطقة أحد أبرز التحديات التي تواجه دول الساحل ، هذا ما زاد في تعقيد المشهد الأمني خصوصا بالتزامن مع تزايد أنشطتها و انتشارها .

المطلب الأول: نمط التحالفات ومصادر تمويل الجماعات المسلحة

تميل الجماعات المسلحة في منطقة الساحل للعمل في استقلالية عن بعضها ، ولكن في السنوات الأخيرة انتهجت أنماطا جديدة من التحالفات وتبادل الأدوار بالتعاون في ما بينها ، وذلك لمواجهة الضغوطات الأمنية وتحصيل الموارد وتحقيق أهداف مشتركة مثل تحالف الدولة الإسلامية في الصحراء الكبرى ، والقاعدة في بلاد المغرب الإسلامي (AQIM) حيث يشتركان هتان المجموعتان في تقاسم الموارد والتدريب وتبادل الأفراد ما أدى لتحولهما من حيث تنفيذ عمليات معقدة وواسعة شكلت قلق كبير للسلطات المحلية والقوات الدولية ، وقد سمح هذا التعاون بارتفاع مستوى التهديد الإقليمي والدولي[1].

أولا : الاستراتيجيات التقليدية : تعتمد الجماعات المسلحة في منطقة الساحل استراتيجيات معقدة لضمان بقائها وحماية نفسها من احتمالية التفكيك، ولهذا تعتمد أساليب ذكية للتجنيد والتدريب والتمويل بالمال والسلاح، حيث كل التنظيمات تعتمد أسلوب واحد كما أثبتت تقارير استخباراتية غربية أن هذه الجماعات تعتمد على قرابة (4) ألاف مدرسة ومعهد قرأني ومؤسسات دينية يتواجد فيها وسطاء لتجنيد الشباب في صفوف الجماعات الجهادية في المنطقة ، فضلا عن اعتماد الجماعات على مناطق لوجيستية لشراء السلاح وتدريب الأفراد في الجنوب الليبي كأم الأرانب وتمسة وأوباري مستفيدين من تفكك النظام والجيش الليبي ، وتتمركز أهم المدارس والمعاهد لتعبئة الشباب وتحريضه على الجهاد في نواكشوط والحوضين و روسو في موريتانيا ، وكيدال ومنكاوتمبكتو وغاو موبتي في مالي، وفي نيامي و زندر و أغادير في النيجر، وفي نحامينا وأبشا وفايا في تشاد وفي أغادوجو و بوبوو ديوسولاو هفوياو توغان ونوفا في بوركينا فاسو .

وقد سجل تعاون وثيق وتنسيق بين تنظيم القاعدة وتجار المخدرات والمافيا الكولومبية والبرازيلية ، أما تنظيم الهجرة الغير شرعية فيتم الاستعانة بأهل الصحراء العارفين بالمعابر السرية ، بحيث يعتمد تنظيم القاعدة في تهريب البشر على قبائل الطوارق وقبائل البرابيش ، وهدا ما ساعد في انغماس تنظيم القاعدة بمنطقة الساحل في مكونات النسيج الاجتماعي وسهل عليه التحرك بسهولة[2] والجماعات الإرهابية في منطقة الساحل تعتمد

---

[1] أحمد السيد ابراهيم عبد الرزاق : مستقبل أمن الساحل الافريقي بين التنافس الدولي والتهديدات الارهابية ، **مجلة السياسة الدولية** ، مجلد 59، عدد 234 ، (31 أكتوبر 2023)، ص25.

[2] فرانسيس ميرتينس والمادو فليب ، هل أصبح غرب أفريقيا محطة مركزية لتهريب البشر ، **مجلة الناتو** ، الرابط: http://www. nato int / docu/ revie w/ 2009/ organized crime / AR/ index htm التصفح 2026/04/05 الساعة : 14:45

استراتيجية التحالف مع جماعات الجريمة المنظمة أو مع جماعات إرهابية مثلها ، فالجماعات الإرهابية غالبا ما تحرص على علاقات تعاونية مع الجماعات الإجرامية ، فالإرهاب يحتاج إلى أموال وعائدات ضخمة والجريمة المنظمة بحاجة للحماية وكل من الجماعتين يوفر حاجة الأخر ويشتركان في عدو واحد والمتمثل في الدول ,هذا ما يجعل التعاون بينهما حتمي للطرفين[1]. أما تحالف الجماعات الإرهابية فيتجلى في تحالف تنظيم القاعدة مع بوكو حرام وحركة الشباب الصومالية ، حيث تبين أن هناك أدلة عن وجود صلة بين المجموعات الثلاثة يشاركون بعضهم في التنسيق والتدريب .

ثانيا : اعتماد استراتيجية الاقتصاد الرقمي كألية للاستمرارية والتكيف : في ظل التطورات الدولية الراهنة شهدت الهياكل المالية للتنظيمات المسلحة تحولا خطيرا ويصعب تعقبه وذلك بالتخلي على الطرق التقليدية كالتبرعات وطلب الفدية، وانخرطت في الاقتصاد الرقمي الموازي مكنت الجماعات المسلحة تخلصها من الرقابة المالية بامتلاك منظومات مالية لا مركزية منحتها حرية التصرف المالي والاستثمار خارج رقابة الدولة والأنظمة المصرفية ويتضح ذلك في النقاط التالية :

1 –الانتقال نحو العملات المشفرة : تحولت التكنولوجيا لثورة في الأداء المالي وفرت بيئة مثالية لنقل الأموال العابرة للحدود في ثواني وبخصوصية شبه مطلقة ، وتكمن قوة الأداء المالي للجماعات الاجرامية من خلال القدرة على توظيف " عملات الخصوصية " (privacy. Coins)) مثل (monero.and .zcash) التي تستخدم تقنيات اخفاء الهوية تجعل من المستحيل تتبع مسار العملات أو تحديد هوية المرسل والمستقبل .

2 – الويب المظلم : لقد تحول الويب المظلم لمركز تجاري معهم (dark web.) للتنظيمات الاجرامية حيث يتم ربط العرض بطلب احتياجات العمليات الاجرامية في الأسواق الخفية ويتم فيه تأمين الأسلحة والوثائق المزورة والمواد اللازمة لصناعة المتفجرات حيث تمتلك هذه التقنية تشفير مزدوج وتوفر غطاء يحمي المتعاملين من الاختراق الاستخباراتي، ويوفر هذا المركز التجاري لمنصة تستخدمه الجماعات الاجرامية في تكتيك غسيل الأموال السيبيراني عبر شراء أصول رقمية داخل الألعاب أو رموز استثمارية غير قابلة للاستبدال ودلك من أجل تحويل الأموال الغير مشروعة بإعادة البيع الى أموال نظيفة يمكن سحبها .

3 – استغلال منصات التمويل الجماعي :انتقلت الجماعات الاجرامية من تبرعات المساجد والجمعيات الخيرية الى أسلوب رقمنة الأعمال الخيرية وحملات التمويل الجماعي ، وذلك عن طريق منصات التواصل الاجتماعي لإطلاق حملات تحت غطاء انساني أو اغاثي وذلك باستقبال التبرعات عبر روابط دفع اليكتروني ، وهذا الأسلوب يعتمد من أجل نجاحه على التظليل العاطفي لجدب متبرعين من مختلف مناطق العالم ويوفر عائدات مالية ضخمة بتطرق عبر شبكات إلكترونية معقدة تعجز الأجهزة الأمنية على التمييز بين العمل

[1] خنوفي وداد و زواك شيماء ، **أثر نشاط جماعات المسلحة في غرب إفريقيا على الأمن القومي : نيجيريا نموذج** ، مذكرة ماستر،(علاقات دولية ، جامعة 20أوث 1955 سكيكدة ، كلية الحقوق و العلوم السياسية ، 2020،2019)، ص 12.

الخيري الحقيقي والعمل الداعم للتنظيمات الإجرامية بالاعتماد على تقنية " الخلاطات المخططة " (mixing services) لتشتيت مسار التبرعات ودمجها في عدة عائدات يصعب تعقب مصدرها الأصلي في نمط تمويل لامركزي يحول كل فرد يملك هاتف ذكي حول العالم يعد مانح محتمل .

4 – الإندماج بين اقتصاد الموارد المحلية والشبكات الاجرامية : وذلك بالاعتماد المنظمات الاجرامية على دمج مواردها المحلية في الاقتصاد العالمي فيتم من خلال سيطرة المنظمات العنيفة على الموارد الطبيعية كسيطرة الجماعات الارهابية على الذهب وتجارة الكوكايين في منطقة الساحل الافريقي ويتم بيعها عبر وسطاء في الأسواق الدولية ثم يتم تحويل العوائد المالية لعملات مشفرة لإخفاء منبعها ، وقد شجع التحالف الهجين بين الجماعات الارهابية وجماعات الجريمة المنظمة على تحويل التنظيمات الارهابية لكيان اقتصادي له القدرة على محاربة الدولة على المدى الطويل .[1]

هناك منابع متعددة تمول الجماعات المسلحة ومن أهمها عائدات المخدرات التي تعود بالملايين الدولارات على الجماعات الإرهابية وجماعات الجريمة المنظمة والمتمردين ، حيث ينشطون في شبكة تعاونية لتجارة المخدرات في منطقة الساحل الإفريقي ، فالكوكايين القادم من أمريكا اللاتينية يدخل الى مناطق في غرب إفريقيا فيتولى تنظيم القاعدة في المغرب الإسلامي وتنظيم أنصار الشريعة في وسط وجنوب ليبيا بنقله إلى أوروبا. في حين يمر الهيروين القادم من أفغانستان عبر إيران إلى اليمن، ثم يتم إدخاله إلى منطقة الساحل عبر الصومال لتتولى عصابات تهريب مسلحة نقله من دار السلام بتنزانيا ومومباسا بكينيا إلى دارفور في الغرب السوداني، وتتولى ميلشيا ليبية من قبيلتي التبو و الزاوية إيصاله الى مناطق بالكفرة والواحات وجالو وأحجرة ، لتستلمه داعش الليبية وتتكفل بنقله إلى أوروبا عبر موانئ الزويتينة وأجدابيا و درنة .

وقد تراوحت عائدات التهريب عبر الخطين الغربي والشرقي بين مليار و02 مليار دولار أمريكي، تأخذ منها التنظيمات الجهادية المتطرفة في مناطق الساحل والصحراء حصة ما بين 500 إلى 700 مليون دولار أمريكي[2]. تعتبر تجارة المخدرات من أهم مصادر تمويل الجماعات المسلحة في شتى تصنيفاتها، وهناك منابع أخرى تعتمد عليها بعض الجماعات ، مثل تحصيل رسوم العضوية ؛ وهذا الأسلوب اعتمده قائد الجماعة لبوكو حرام " محمد يوسف " الذي اشترط للانضمام للجماعة دفع رسوم قدرها 100 نيرة في اليوم وركز على التجار والمزارعين وملاك الأراضي وسائقي الدراجات النارية الموالين للتنظيم[3]، وتبرعات بعض التجار والسياسيين.

---

[1] فاطمة مصطفى وأحمد شعبان ، تحولات الارهاب المعاصر، تقييم الأداء الاستراتيجي للتنظيمات الارهابية في ظل سيولة الدولة والثورة الرقمية ، **مجلة كراسات استراتيجية** ،(مركز أون ،ريشيريش للبحوث العلمية والاستشارات ،القاهرة،أفريل 2026).ص ص 17.14.

[2] حسين الشيخ علوي ، مرجع سابق ، ص 6

[3] نبيل شكري ، **بوكو حرام السلفية الجهادية في افريقيا** ، (المكتب العربي للمعارف ،القاهرة ، ط1، 2015)،ص57

المطلب الثاني: تصاعد العمليات الإجرامية

أولا: عمليات الاختطاف

من أهم استراتيجيات الجماعات الإرهابية في منطقة الساحل اختطاف الرهائن، وفي الغالب يكون المختطف شخصية مهمة أو أجنبية ، حيث من الملاحظ أن معظم المختطفين في منطقة الساحل الإفريقي هم أوروبيون من أجل طلب الفدية ، يتم اختيار الضحايا من السياح وعمال الإغاثة أو عمال في الشركـــــات الاقتصادية و حسب تصريح الخبير الفرنسي المختص في شؤون الإرهاب " **ماثيو غيدار**" Mathieu Guidere» " **في شمال إفريقيا ترى الجماعات الإرهابية الرهائن على أنهم أسرى حرب تستخدمهم كورقة ضغط و تفاوض مع الحكومات الغربية من أجل الحصول على فدية مالية من أجل تحريرهم ،أو من أجل تحرير سجناء تابعين لتنظيم في دول الساحل**"[1]. ففي سنة 2016 قامت جماعة إرهابية بالهجوم على فندق "سبلينديد " في بوركينافاسو واحتجزوا من بداخله و قد كان معظم المحتجزين من الأجانب ،و قد قتل (29) شخص و جرح العشرات أثناء عملية الاحتجاز ، و بعد مدة من الانتظار على أمل التفاوض بين الإرهابين و السلطات ثم محاصرة الفندق من قبل القوات البوركينابية و الفرنسية ، حيث أسفرت العملية على تحرير (176) رهينة و قتل خمسة من بوركينافاسو وفرنسيان وسويسريان وستة كنديين وهولندي و مبشر أمريكي إلى جانب المنفذين[2]،و يتجلى بحسب الضحايا أن الجماعات الإرهابية تركز على الأجانب وتعتبرهم جهات معادية

تحولت عمليات الخطف لأداة تمويل عبر طلب الفدية، فتكررت عمليات الخطف لعدة مرات كعملية دابشي تم اختطاف 110 تلميذ و اختطاف أعداد كبيرة في مناطق أخرى ، حيث حققت جماعة بوكوحرام عائدات ضخمة من الفدية التي تدفعها الحكومات فما بين 2013" إلى 2015 دفعت حكومة الكاميرون 3.57 مليون دولار كفدية لتحرير رهائن ، و ما بين 2017 إلى 2018 دفت الحكومة النيجيرية ما يقارب 07 ملايين دولار كفدية للجماعة ، و في سنة 2018 قامت جماعة من تنظيم الدولة الاسلامية التابعة لبوكوحرام بخطف 105 تلميذة من معهد الفتيات الحكومي للعلوم التقنية ، ليعيد للشعب النيجري مآسي حادثة شيبوك، ويطرح التساؤل عن غياب الدولة و أجهزتها الأمنية التي تسمح لتنظيم إرهابي بالسيطرة على مناطق و مقار حكومية بسهولة[3].

---

[1] ماثيو غيدار ، **القاعدة تغزو المغرب العربي : الإرهاب على أبواب أوروبا** ، (باريس ، ط 1، 06 سبتمبر 2007)، ص 277.

[2] مقابلة مع العميد : عوماروناماتا ، **مجلة منبر الدفاع الافريقي** ، مجلد 13 ، عدد 1،(جوان 2020)، ص 23 .

[3] فريدو ماونووهاو صامويل ، بوكوحرام ديناميات صعود و تراجع جماعة عنيفة في نيجيريا ، تقرير مركز الجزيرة للدراسات ، 2018، على الرابط

.studies .aljazeera.net Jcforstudies@aljazeera.net الصتفح يوم : 2026/04/10 على الساعة : 10:30

وعليه، يعتبر تنظيم بوكو حرام من أعنف وأخطر التنظيمات الإرهابية في منطقة الساحل التي تعتمد أسلوب الابتزاز والخطف وضرب المقرات الأمنية بعمليات مباغتة وتجنيد الانتحارين، وتكمن خطورة هذا التنظيم في استهداف المدنيين وحول النساء والأطفال إلى أهداف مشروعة له لنشر الخوف والدعر وسط المدنيين ، ولقد تصاعدت عمليات تنظيم بوكو حرام مند سنة 2014 وذلك بعد اعلان التنظيم مبايعة تنظيم القاعدة[1].هذا ما أكسب التنظيم الخبرة في تنفيذ العمليات النوعية، باعتماده نصب الكمائن بعدد قليل من الأفراد وتفجير الأماكن العامة كالأسواق الشعبية وزرع الألغام والاغارات على المنشآت والمقرات الحكومية، يهدف من خلالها لخلق الفوضى الأمنية وإبطال سلطة الدولة في السيطرة على إقليمها، ولقد نجح هذا في زيادة نفود التنظيم وتوسيعه نحو بحيرة تشاد والكاميرون.

ثانيا: خلق شبكة عبر إقليمية لتجارة المخدرات

ظهرت معضلات أمنية مرتبطة بالجريمة المنظمة، فتهريب المخدرات أصبح يهدد المنظومة الإقليمية والدولية وذلك بسبب ارتباطه بباقي الجرائم كالإرهاب الدولي، هذه الأسباب أدت لظهور مفهوم جيوبولتيك المخدرات ومعناه تتبع ورصد جميع الروابط والمخرجات التي لها علاقة بالمخدرات كمناطق الإنتاج ومعابر المرور ومناطق الاستهلاك، وذلك من أجل تسهيل دراسة وتحليل ظاهرة تهريب المخدرات.

وتظهر دراسة جيوبولتيكية المخدرات خصوصا الكوكايين أن مناطق الانطلاق بدايتها من السوق في أمريكا الشمالية ثم تنقل بحرا وجوا نحو منطقة الساحل الإفريقي داخل الدول الهشة ، وبعدها تمر عبر دول المغرب العربي خصوصا الجزائر وليبيا لتستقر في مناطق الاستهلاك في دول أوروبا ، وجزء من الشحنات تنقل عبر تشاد والسودان نحو الشرق الأوسط، ولهذا فظاهرة تهريب المخدرات عبر منطقة الساحل لها تهديد أمني لعدة أقاليم خصوصا غرب إفريقيا والمغرب العربي[2].

ولا يقف التهديد عند هذا الحد فقوة ونفوذ بارونات المخدرات يؤدي لتأثير في سلوك الدولة وصانع القرار في الدول الفاشلة فدولة مالي مثلا هناك تغلغل للجماعات الإجرامية في مؤسسات الدولة وحسب مركز كارنيجي للسلام هناك تقارير تؤكد تسامح وتساهل مسؤولين في الدولة مع مهربي المخدرات وضلوع بعض المسؤولين والسياسيين في الأنشطة الإجرامية، هذا ما سبب تنامي وازدهار النشاط الإجرامي في مالي والمنطقة ككل[3].وبهذا تتحول الدولة من فاعل أمني يسعى لمكافحة تجارة المخدرات والتقليل من الاجرام الى فاعل مساهم في تهديد أمن المنطقة وتوفير ممرات أمنة للجماعات الاجرامية .

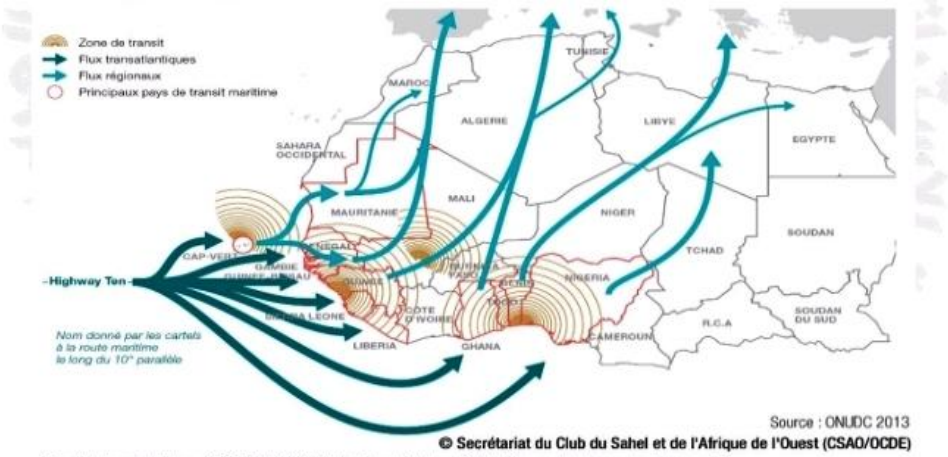
---

[1]Gérald Bronner : la pensée extrême : comment des hommes deviennent des fanatiques (paris.Denoel.2009) p133

[2] بوعلام برزيق ، مرجع سابق ، ص 137 .

[3]تقرير مؤسسة كارنيجي للسلام ، الجريمة المنظمة في منطقة الساحل والصحراء ، بيروت 2012 ، الرابط : http:// carnegie Endowment.org 25 أفريل 2026، الساعة 10:45

الشكل رقم 11: خريطة تمثل الخطوط الدولية لتهريب الكوكايين عبر منطقة الساحل



المصدر: Jean-Charles ANTOINE,Les réseaux criminels en Afrique : création et enjeux géopolitiques, 01/05/2018 https://www.diploweb.com/Les-reseaux-criminels-en-Afrique.html

المطلب الثالث: تزايد التمدد الإقليمي للجماعات المسلحة

لم تعد أنشطة الجماعات المسلحة وتجديدا الجماعات الإرهابية تتمركز في منطقة الساحل الافريقي فحسب، وانما تجاوزت هذا النطاق للتمدد نحو مناطق أخرى، حيث اعتمد تنظيم الدولة الاسلامية استراتيجية عولمة المشروع الجهادي وتستخدم في تمددها أسلوب التغلغل الإقليمي بهدف كسب تأييد الجماعات المتطرفة المحلية. فبعد تمركز تنظيم داعش في منطقة الساحل شرع في التوسع جنوبا ، ففي سنة 2019 أعلن زعيم تنظيم إرهابي المدعو "**موسى سيكابالوكو**" في جمهورية الكونغو الديمقراطية مبايعة زعيم تنظيم داعش ، في نفس السنة أعلن تنظيم داعش تنفيذ هجوم في الكونغو الديمقراطية بواسطة حلفائه في المنطقة ، و قد تم تسجيل نحو 849 قتيل مدني في سنة 2020 و هجوم على أحد السجون أدى لهروب أكثر من 130 سجين ، وهذا التصعيد نسب لحلفاء داعش في الكونغو سيما فصيل "بالوكو"، و تحول المنطقة لمعقل جديد لتنظيم داعش ، ما حتم على الكونغو الديمقراطية الانضمام للتحالف الدولي لمحاربة داعش[1]. وقد اعتمدت داعش على نفس الأسلوب في الموزمبيق بعد إعلانها عن وجود فرع لها في كابوديلجاد والمقاطعة ذات الأغلبية المسلمة في الموزمبيق سنة 2019، ثم تبعها إعلان التنظيم عن تنفيذ عدة عمليات جهادية في مناطق نفوده الجديد، و بالرغم من الضربات المتتالية من طرف القوات الأمنية، ظل تنظيم داعش

[1] عبد الرحمان حسن حمدي ، **معضلات إفريقيا : الانتقال المتعثر .الارهاب .التدخل الخارجي** ،(المستقبل للأبحاث و الدراسات ، أبو ظبي ، ط1، 2022)، ص ص، 180. 181.

يتمدد في عمق افريقيا الوسطى بالاعتماد على أدرعه المحلية، واستقطاب عدة مقاتلين جدد زاد من السعي وراء تنفيذ عقيدة ومنهج تنظيم داعش[1]

تعتمد الجماعات المسلحة في تمددها على التواصل والتنسيق بين أقاليم منطقة الساحل وخارجها لتوريد الأسلحة والمجندين ولعل أخطر همزة وصل بين الجماعات المسلحة تشاد، حيث تربط بين القرن الإفريقي شرقا ودول الساحل في غرب افريقيا وما زاد في تعميق الأزمة التشادية وحولها منطقة لوجستية لعنف والتطرف انتشار الجماعات المتمردة وأهمها ميليشيا الزغاوة وارتباطها بمشكلة دارفور[2].

لقد تحولت في السنوات القليلة الماضية منطقة غرب افريقيا الى بؤرة حاضنة للعنف والتطرف بسبب تزايد النشاط للجماعات الارهابية والجريمة المنظمة، وما زاد من خطورتها أنها ظواهر عابرة للحدود حيث تم تسجيل ارتفاع وتيرة أحداث العنف المرتبط بالإرهاب بنسبة 43%بين سنتي 2022و2024 والمقدرة ب 450 حادث عنف، هذا ما أدى لتأجيج التوترات داخل المجتمعات لدول المنطقة وساعد في فرض الهيمنة والسيطرة لهذه الجماعات على حساب سلطة الحكومات. وتتميز الجماعات في غرب إفريقيا بالقوة والقدرة على الانتشار وخطورة الأنشطة كجماعة نصرة الإسلام والمسلمين وتنظيم الدولة وجماعة بوكو حرام ، وما ساعد هذه الجماعات على السيطرة والهيمنة الإقليمية وعلاقاتها التعاونية مع تجار الأسلحة والتهريب والذي أسهم في تغدية هذه الجماعات..

وحسب مؤشر الارهاب العالمي 2024 فان منطقة الساحل والصحراء في افريقيا سجلت أكبر منطقة في عدد الوفيات المرتبط بالإرهاب في العالم للمرة السابعة على التوالي ومعظم التأثير نابع من غرب افريقيا ، حيث احتلت جماعة نصرة الاسلام والمسلمين المرتبة الثالثة عالميا من حيث أكثر الجماعات، فتكا اذ شنت في 2023 فقط حوالي 112 هجوم راح ضحيته أكثر من 1099 شخص . وتعتبر جماعة نصرة الإسلام والمسلمين من الحركات الإرهابية المهيمنة جغرافيا في غرب افريقيا بحيث يمتد انتشارها عبر بوركينا فاسو ومالي والنيجر وموريتانيا، هذه الجماعات لوحدها تعد فاعل مؤثر في الأمن الإقليمي لغرب افريقيا ومنطقة الساحل والصحراء ككل، بالإضافة إلى تأثير باقي الجماعات الذي تحول لتهديد عالمي خصوصا وهذه المنطقة تعد ذات أهمية استراتيجية في المعادلة الاقتصادية العالمية .[3]

وتعتبر منطقة دالتا من المناطق الأكثر خطورة من حيث أعمال العنف وانتشار الحركات المتمردة، وذلك بسبب سوء توزيع الثروة، علما أن هذه المنطقة غنية بالبترول والاستثمارات النفطية وتقع بين النيجر ونيجيريا. ولقد شهدت عدة أعمال عنف خصوصا استهداف المنشآت النفطية من طرف الجماعات الإرهابية واستهداف

---

[1] نفس المرجع ، ص ، ص 174، 187.

[2] عبد الله صالح ، الأزمة التشادية .... الى أين ؟، **مجلة السياسة الدولية** ، مجلد 43 ، عدد 182 ،(2008)ص ص ، 166، 168

[3] مصطفى ابراهيم سليمان الشعري ،الاستراتيجية الدولية لمكافحة الارهاب في غرب افريقيا ،**مجلة بحوث الشرق الأوسط** ،مجلد13،العدد 108،(فيفري 2025)، ص 191.192.

المدينين ففي (2008) عرفت مدينة جوس أكبر أحداث عنف راح ضحيتها (500) قتيل على اثر انتخابات محلية ، وتعتبر منطقة دالتا النيجر من أخطر المناطق التي تواجهها السلطات النيجيرية خصوصا بسبب الصراعات الاثنية والجماعات الإرهابية[1].

المبحث الثاني: الاتأثيرات الجيوسياسية للجماعات المسلحة في الساحل والصحراء

ما زاد من خطورة الجماعات المسلحة في الساحل الإفريقي التحول والتغير في نمط أنشطتها منذ سنة 2015 ، حيث تحولت من التكتيكات التقليدية إلى أساليب جديدة كالتحالفات والتوسع الجغرافي وامتلاك التكنولوجيا و الأسلحة المتطورة ، هذا ما رفع من مستوى خطر تأثيرها.

المطلب الأول: إضعاف البنية المؤسسية لدول الساحل

تؤدي الجماعات المسلحة إلى تقويض سيادة الدولة وضعف قدرتها على ممارسة وظائفها الأمنية والتنموية والاجتماعية، وتخلق بيئة مواتية لتهديد استقرار النظام السياسي، وتهدف الجماعات المسلحة لإضعاف السلطة ومؤسسات الدولة وقد يصل الحد الى اسقاط النظام السياسي, وتعتمد الجماعات المسلحة التأثير على صانع القرار والقدرات الاستخراجية والتوزيعية وانفاذ القانون والسيطرة الأمنية وافشال البرامج الحكومية، فتسلك الدولة منحنى تنازلي على ثلاثة مراحل وهي:

- الدولة الضعيفة (weak state): هنا تعجز الدولة عن القيام بوظيفة من الوظائف الأساسية وأهمها لحفاظ على الأمن بالمقابل القدرة على تحقيق باقي الوظائف هذا ما يجعل الوظائف المتبقية مهددة بسبب القصور في وظيفة الأمن .

- الدولة الفاشلة (Failed State)تعجز الدولة في هذه المرحلة عن القيام بوظائفها والسيطرة بشكل كامل على مجالها الجغرافي والتحكم في مواردها، وأيضا تصبح الدولة غير قادرة على تعمل مسؤوليتاها اتجاه مواطنها ومسؤوليتها كعضو في الجماعة الدولية ، فهي دولة عاجزة على التزاماتها بموجب القانون الدولي ، وهذا ما يسمح للجماعات المساحة بالسيطرة على الجغرافيا والموارد داخل الدولة الفاشلة[2].

- الدولة المنهارة CollapsedStateوتعدهذه المرحلة الدنيا لضعف الدولة وهناك نوعـــان انهيار جري و انهيار كلي، الانهيار العربي أو الانهيار القطاعي ويصيب قطاعات لدولة كتوقف خدمات الصحة والتعليم و

[1] بدر الدين العيفاوي ، مرجع سابق ، ص 64

[2] عبدالله عيسى عبده عيسى الشريف ، تأثير الفاعلين المسلحين من غير الدول على الاستقرار السياسي، **المجلة العلمية لكلية الدراسات الاقتصادية و العلوم السياسية** ، مجلد8 ، عدد 15 ،(جانفي2023) ، صص 161،162 .

الأمن . والانهيار الكلي عند توقف كامل القطاعات وانعدام السلطة وتوقف المؤسسات و ظهور كيانات تؤدي أدوار الدولة وهو انهيار طويل الأمد مثل الحالة الصومالية[1].

وعندما تصل الدولة الى مرحلة الدولة المنهارة تواجه معضلات أمنية معقدة وانفلات أمني، حيث تعم الفوضى وتتحول المعسكرات المتناثرة للجماعات التابعة للدولة أهدافا لهجمات الجماعات المسلحة المحلية والخارجية ، فلا توجد جماعة تستطيع الدفاع عن نفسها أوضبط النظام في أي منطقة جغرافية داخل الدولة المنهارة[2]. ويوجد خطر أمني ناتج من نشاط الجماعات المسلحة والمتمثل في خطر تدفق السلاح من الدول مجاورة التي تشترك في إقليم لغير مستقر، حث يتم نقلها للأطراف المتصارعة انتشار السلاح له دور كبير في تقوية الجماعات الإرهابية و جماعات التمرد ضد الدولة مما يضعفها و يؤدي لانهيارها[3]، وبسبب هشاشة لحدود الدول لساحل يتم استغلال وضع الأمني لتجار و مهربي البشر والمخدرات و تهريب السلاح و جعل المنطقة في حالة فوضى ، مما يؤدي لتقويض خطير يهدد كيان الدولة و يتحول بصفة غير مباشرة إلى تهديد للأنظمة السياسية في الدول المجاورة للدولة غير المستقرة حيث تستغل الأطراف الأخرى بيئة عدم الاستقرار و السياسي داخل الدولة[4]، و هذا ما حدث في اقليم أزواد، حيث استغل طوارق الأزواد لانتشار الواسع للجماعات الإرهابية و الجريمة المنظمة في مالي ليطالبوا بالانفصال عن السلطة المركزية ، هذاما جعل صانع القرار في مالي مضطر للاستعانة بجهات خارجية للمساعدة في مواجهة لتهديدات المتعددة و لو على حساب سيادة الدولة كالتدخل الفرنسي (عملية سرفال برخاق 2014)والتدخل الروسي (تدخل فاغنر 2021) .

و أما تأثير الجماعات المسلحة على النظام السياسي لا يقل خطورة على تأثيره على الدولة ، فحسب المفكر"بارى بوزان" فإن استقرار المؤسسات السياسية يضمن استمرار الأنشطة الاستراتيجية الوطنية للدولة واستقرار الأمن السياسي يضمن استمرار علاقة الدولة بالدول الأخرى في العلاقات الدولية ، ويري بوزان أن التهديدات. السياسية قد تأخذ عدة أشكال و من أهمها الصراع الايديولوجي داخل النظام السياسي[5].

وبالنظر إلى نشاط الجماعات المسلحة في منطقة الساحل الإفريقي تتجلى مظاهر إضعاف الأنظمة من خلال نقطتين أساسيتين وهما :

---

[1] أشرف راضي ، الحرب على الارهاب في افريقيا و مشكلات التعامل مع الدولة الفاشلة ، http://www.dr.abumatar.com/boeken/boek.11 septembre /14.htm 11:00 على الساعة : 2026/04/20

[2] أحمد محمود ابراهيم ، **الإرهاب الدولي في افريقيا ، بين أزمات الداخل و تهديدات القاعدة** ،(مركز للدراسات السياسية و الاستراتيجية ، ط1 ، عدد183 ، 2008)، ص 9

[3] سيدي أحمد ولد الأمير ، الحركات الجهادية بإفريقيا : التمدد في ظل الصراع ، مركز الجزيرة للدراسات ، 2012 ، http://studies .aljazeera.net تصفح : 2026/04/08 الساعة 10:00H

[4] محمد تورشين ، مرجع سابق .

[5] أحمد عبد العزيز الأصفر ، **عوامل انتشار ظاهرة تعاطي المخدات في المجتمع العربي**،(الرياض،جامعة نيف العربية للعلوم الأمنية ،ط1 ، 2011)، ص 322

- .معظم أنشطة الجماعات المسلحة تستهدف المواطنين وممتلكاتهم و استهداف القوات الأمنية ، و ذلك من أجل اظهار للمواطنين أن دولتهم عاجزة بنظامها السياسي الحالي على توفير الأمن و الاستقرار لهم و أمام هذا اليأس الشعبي يتم إضعاف شرعية النظام داخليا.

- أما على الصعيد الخارجي تفضل الجماعات المسلحة خطف واستهداف العمال خطف والمستثمرين الأجانب خصوصا العاملين في الشركات النفطية في سعي منهم لإحراج الحكومات و يهدد السيادة الوطنية[1] .

المطلب الثاني :تهديد استقرار دول الجوار

ومن الآثار السلبية للجماعات المسلحة على الأنظمة السياسية الانتقال من تهديد داخلي للدولة الى تهديد دول الجوار بطرق مباشرة أو غير مباشرة خصوصا الدول التي تعاني من اختلالات في الهيكل السياسي ووجود اضطهاد للأقليات العرقية والحزبية ، فيتحول من عنف سياسي إلى تهديد أمني قد يؤدي لانهيار النظام السياسي[2].هناك عملية تأثير وتأثر متبادلة بين الانقلابات العسكرية و الجماعات المسلحة في منطقة الساحل، حيث وبعد ما شهدته المنطقة من تحالفات بين الجماعات الإرهابية والمتمردين في 2013 وازدياد أعمال العنف خصوصا في مالي(تنظيم القاعدة و متمردي الأزواد). و بعد فشل عملية سرفال وعملية برخان في احتواء الأزمة أدت إلى تمهيد الطريق أما الإنقلابين العسكريين سنة 2020 و إنقلاب سنة 2021، فالانسداد السياسي و تصاعد العنف يتيح المجال لتوسيع أنشطة الجماعات المسلحة بعد الإنقلاب[3] ،باستغلال الانسحاب المحتمل من بعض الأراضي وملئ الفراغ واستغلاله لتحصيل بعض المكاسب بالرشوة لبعض القادة والنخب ، هذا ما يفتح المجال أمام الجماعات المسلحة لاختراق المجتمع و زيادة معدل التجنيد[4] ، و للتوضيح أكثر نذكر مثال إنقلاب بوركينافاسو 2022" وعلاقته بالجماعات المسلحة فمن خلال تتابع الإحداث التالية:

– إرتفاع أعمال العنف والأنشطة لإرهابية في العاصمة الكبرى لبوركينا فاسو من مطلع 2022 خصوصا تنظيم داعش والقاعدة حيث تم تسجيل (4000) حادث عنف.

– ضرب الجماعات الإرهابية لقوافل الإمداد والمساعدات زاد من أزمة الغداء واستياء المواطنين من السلطة المدنية؛

---

[1] فاطمة زمام، الجماعات الارهابية العابرة للحدود في منطقة الشمال الافريقي ، **مجلة أكاديمية العلوم السياسية** ، مجلد 6 ،عدد 2 ،(05 جويلية 2020)، ص 127.

[2] محمد تورشين ، الحركات المسلحة والامن في افريقيا ، ورقة تحليلية ، مركز الجزيرة للدراسات ، 2023 على الرابط :

Jcforstudies @ aljazeera.net .studies .aljazeera.net14:30: الساعة 2026/05/05 :

[3] شيماء سمير محمد حسن ، **الانقلابات في القارة الافريقية** ، (المركز الديمقراطي العربي ألمانيا ، ط1 ، 2024)، ص 171.

[4] شيماء سمير محمد حسن ، مرجع نفسه، ض ، ص 107. – 108.

– فشل سياسة الحوار بين المقدم داميبا والجماعات الإرهابية أدى لزيادة الهجمات وسيطرة الإرهاب على مدن كاملة ما أدى لاستياء ضباط الجيش

– فشل فرنسا في القضاء على الجماعات الإرهابية أدى لزيادة أعداد المعارضين لفرنسا من عسكرين ومدنيين و دعوا الانقلاب وطالبوا بتدخل روسيا للقضاء على الجماعات الإرهابية[1].

بسبب انتشار الجماعات المسلحة في كل من النيجر وموريتانيا ومالي وبوركينافاسو، تشهد دول الجوار تهديدات الأمنية ، مثل ما حدث في منطقة دالتا النيجر على حدود النيجر و نيجيريا، حيث تعد هذه المنطقة من أخطر المواقع والأكثر صراعا نتيجة لاختباء الجماعات المتمردة والارهابية في معسكرات بالنيجر و تنطلق منها لضرب أهداف داخل نيجيريا.وهذا ما حدث على الحدود الجزائرية الموريتانية حيث تختار الجماعات الارهابية كتنظيم القاعدة ببلاد المغرب الأراضي الموريتانية و تشيد المعسكرات للتدريب تنطلق منها لتهديد الدول المجاورة كالجزائر.[2] وبالإضافة إلى هذا تعد منطقة غرب افريقيا بؤرة لتهريب الكوكايين من أمريكا اللاتينية ، فالدول بمنطقة الساحل تعد مركز تجميع الكوكايين لنقله إلى أوروبا عبر طرق حتمية تمر على الجزائر وتونس وليبيا والمغرب ، ما يجعل من دول المغرب العربي عرضة لتهديد الشبكات الإجرامية بسبب موقعها الجغرافي بين دول الساحل وأوروبا ، جعل من المغرب العربي تحت هاجس تهديد أنشطة الجريمة المنظمة كتهريب المخدرات وأنشطة ذات صلة قد أحصى مارك كليمان**kiliman mark** خمسة نقاط تنتج عن عصابات المخدرات والإجرامية وهي :

–خلق سيولة نقدية لدعم العمليات والتجنيد الإرهابية.

–خلق الفوضى وللأمن في الدول التي تنتج المخدرات والتي تعبر عليها وتستهلكها وتنتج بيئة مناسبة النمو الإرهاب.

–خلق الفساد في المؤسسات القانونية والعسكرية الحكومية، إضعاف. قدرة المجتمع على مواجهة التنظيمات المسلحة

–توليد أنشطة مفيدة للجماعات المسلحة كالإتجار بالسلاح وتبيض الأموال و التزوير و التهريب

–تشتيت المنظومات الأمنية والاستخباراتية[3]

---

[1] نسرين الصباحي ، دوافع الانقلاب العسكري في بوركينا فاسو و تداعياته المركز المصري للفكر و الدراسات الاستراتيجية ، 17 أكتوبر 2022، http://ecss.com.eg 06 ماي 2026 الساعة 09:30

[2] بدر الدين العيفاوي ، المشكلات الأمنية في غرب افريقيا ، **المجلة الجزائرية للدراسات السياسية** ، مجلد 6 ، عدد 2 ، (31 ديسمبر 2019) ، ص ص 64-66.

[3]Mark. A.R. Kleiman,Illicitdrugs and the terrorist threaticausal links and implications for domectic drug contro policy « washigton : congressionol research service (CRC) report for congress (2014/2004) p.p.

وبالنظر لهذه النقاط نجد دول المغرب العربي تعاني من هذه الروابط بين التهريب و تهديد الجماعات المسلحة ما يجعلها تواجه تحديات شعبية ومستمرة من أجل تحقيق أمنها واستقرارها، وذلك بسبب موقعها الجغرافي بالنسبة لدول الساحل جعل منها مسرحا لنشاط الجماعات الإرهابية كتنظيم القاعدة خصوصا الجزائر باعتبارها تحد ثلاثة دول موترة مالي والنيجر وموريتانيا، إضافة إلى الطبيعة الصحراوية الواسعة التي تسهل نشاط الجماعات المسلحة. ولقد أكد الباحث في الحركات الإسلامية في المغرب العربي سعيد لكحل :" **أن القاعدة في المغرب الاسلامي بات تنظيم جهوي و لم يعد خطر محصور داخل الجزائر، حيث امتدت دائرة أعماله الإرهابية لتشمل دول الجوار و خاصة موريتانيا، مالي و النيجر**" وأضاف أن أسباب هذا التمدد الطبيعية الصحراوية وضعف الامكانيات اللوجيستيكية وضعف التنسيق الأمني بين دول المنطقة[1].

تعد الجزائر من الدول المهمة في المعادلة للأمنية المنطقة الساحل والصحراء في أفريقيا باعتبارها البوابة المهمة بين دول الساحل والبحر الأبيض المتوسطة وأوروبا، هذا ما جعلها في تأثر بالتفاعلات ضمن منطقة _الساحل، فأي تأجيج للصراع يلقي بظلاله على الجزائر مباشرة.ففي سنة 2012 شهدت منطقة الساحل الإفريقي تصاعدا في أعمال العنف انتقل مباشرة للحدود الجزائرية الجنوبية ، حيث سجلت الجزائر سنة 2015 هجوما انتحاريا على موقع أمني للدرك الوطني بتمنراست قتل فيه عدد من رجال الأمن الجزائري، وقد أعلنت نفس الجماعة الإرهابية تبني اختطاف القنصل الجزائري وستة من مساعديه في نفس السنة[2]. وبعد شهور قليلة من هذه العمليات شهدت الجهة الجنوبية الشرقية للحدود الجزائرية مع ليبيا تصعيدا خطيرا غير مسبوق، والمتمثل فيعملية احتجاز الرهائن في عين أمناس والتي نفذها تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي بقيادة مختار بلمختار، تم في هذه العملية احتجاز 150 رهينة من الأجانب داخل قاعدة لتصفية الغاز ، وقد هددت الجماعة تفجير الموقع وقتل الرهائن بحجة أن الجزائر سمحت بفتح مجالها الجوي للقوات الفرنسية التي ساهمت في العملية العسكرية ضد الأزواد في مالي ، وقد انتهت الأزمة بالقضاء على الإرهابين وتحرير أكثر من نصف الرهائن وقتل البعض منهم[3].

لمنطقة الساحل طابع تشابكي معتقد بسبب الانتماء الهوياتي بين المجموعات العربية الاثنية المنتشرة على حدود حول الساحل ، هذا ما يساعد في أقلمة المشاكل الداخلية فالأزمة الليبية ألقت بظلا لها على دول الجوار كالنيجر و تشاد والجزائر ومع عدم قدرة الدولة على مراقبة حدودها الواسعة ، بحيث تحولت ليبيا بعد الثورة إلى

---

[1] القاعدة تتوسع في شمال افريقيا و تؤرق الدول العربية ، موقع الامارات الشيرازي ، 2009 على الربط Http: //magharebia.comlar/articles/awi/features/2010/featuret01 التصفح بيتاريخ : 2026/04/20 على الساعة 11:00

[2] محمد محمود أبو المعالي ، القاعدة وحلفاؤها في الساحل والصحراء، على الرابط : http : www. islam. Maghribia. com.index .php.html التصفح بتاريخ : 2026/04/24 على الساعة : 15:00

[3] جازية زايدي ، **مكافحة الارهاب في الساحل الافريقي** ، مذكرة ماستر، (جامعة مستغانم ، كلية حقوق و علوم سياسية ، 2012،2013)، ص ص 41،42 .

مصدر تهديد الدول الساحل والصحراء ، وأفادت التقارير الامريكية الى أكثر من 45 الف قطعة سلاح جرى تهريبها من ليبيا الى أكثر من 14 دولة على الأقل ، وتورطت فيها ميليشيات ليبية وشبكات تجارة المخدرات والجماعات الإرهابية التي تنشط في منطقة الساحل وتحديدا تنظيم القاعدة ببلاد المغرب الإسلامي، وأصبحت عمليات تجارة وتهريب المخدرات تحت حماية مسلحة.[1]،وقد كان النصيب الأكبر من الأسلحة لتنظيم القاعدة التي تسيطر على مناطق حدودية بين مالي والنيجر و موريتانيا والجزائر.[2]

فالأوضاع الداخلية في ليبيا أضحت تتحكم في القضايا الإقليمية فحولت المليشيا والجماعات المسلحة إلى قوة تتعدى سلطة الدولة وعمقت الفشل الدولاتي في الساحل الإفريقي، ورفعت من حدة الصراعات القبلية والأثنية خصوصا في شمال مالي[3].وهناك ثلاث آليات مهمة تعتمدها الجماعات المسلحة في منطقة الساحل وهي حسب دراسات " لأوانا ترونكا" « OanaTranca » يتدفق الصراع على ثلاثة آليات كالآتي :

-**الانتشار**: وهي طريقة مباشرة للتجاوز الانتقال حيث يتوسع الصراع من الداخل إلى الخارج عبر الحدود الوطنية ،و هي ظاهرة إقليمية يعتمدها فواعل الصراع وهي نتيجة حتمية و هذا ما حدث مع جماعة بوكوحرام عندما ضغط عليها الجيش النيجيري انتقلت نحو بحيرة تشاء و الكاميرون.

-**العدوى** : هي طريقة غير مباشرة فالأعمال التي تقوم بها جماعة في دولة ما تتحول بمثابة إلهام وقاعدة توجيهية لجماعات أخرى في الدول المجاورة كجماعة الأزواد الانفصالية إذا نجحت في إقامة دولة للطوارق في شمال مالي ستتحول لإلهام وتوجيه الطوارق في الجزائر ليبيا و النيجر للانفصال .

-**التصعيد** : هي مرحلة جديدة يتطور فيها الصراع من مستوى منخفض إلى مراحل صراعية خطيرة و ذلك بسبب دخول فواعل دولية جديدة تؤدي لتوسيع الصراعات ، مثل ما حدث بعد سقوط نظام القذافي توسع الصراع في منطقة الساحل ما أدى لدخول القاعدة و داعش إلى جانب الجماعات المسلحة في شكل تحالفات، حيث شهدت المنطقة منذ 2014 تصعيد العمليات الاجرامية وعنف غير مسبوق[4]

ومن أسباب تأثير دول الجوار على الصراعات ظهور ما يعرف بالسوق الرمادية لبيع الأسلحة وقد تورطت عدة دول في تمويل الصراعات بدعم الجماعات الاثنية والمتطرفة ، على رأسها الولايات المتحدة الأمريكية التي

---

[1] صورية براك، "هشام ساحلي، " راهن القضايا الاقتصادية غير المشروعة على الحدود وتأثيرها على الأمن الوطني الجزائري : تهريب _المخدرات 2013- 2017) نموذجا" ، **مجلة الاقتصاد والقانون**، العدد 02 ،(ديسمبر 2018)، ص 184.

[2] نور الدين حتحوت ، **التدخل العسكرية والالتزام الدولي بالاحترام حقوق الإنسان** ، (الاسكندرية ، مصر ، طبعة 1، 2022)، ص 283.

[3] عبد الله بلعزيز ، **الربيع العربي إلى أين : أفق جديد للتغيير الديمقراطي** ، (مكتبة الأسرة ، الأردن ، ط1، 2012)، ص 59 .

[4] صبحي قنصوة ، أسباب و آليات انتقال الصراعات الاثنية بين الدول :دراسة بعض الحالات الافريقية ، **مجلة دراسات افريقية** ، مجلد 45، عدد 4،(2023)، ص 516 .

نقلت كميات كبيرة من الأسلحة لجماعة كردية في شمال العراق لإضعاف نظام صدام حسين ، وهناك بعض الدول في منطقة الساحل مولت جماعات متمردة ومن أهمها ما يلي :

. الصراع في اثيوبيا مولته السودان ،

. الصراع في مالي والنيجر مولته ليبيا

. الصراع في السنغال مولته موريتانيا

. الصراع في الصومال مولته اثيوبيا

. الصراع في السودان مولته اثيوبيا [1]

_المطلب الثالث: تحول التهديدات الأمنية للضفة الشمالية للمتوسط

من أهم الأزمات التي خلفتها الجماعات المسلحة في منطقة الساحل الإفريقي هي الهجرة غير الشرعية نحو أوروبا باعتبار منطقة الساحل الأفريقي منطقة عبور رئيسية لمرور المهاجرين عبر شمال افريقيا الى أوروبا ولقد اعتبر الاتحاد الأوروبي مشكلة المهاجرين غير الشرعيين واللاجئين الأفارقة من أكبر الهواجس التي تهدد أوروبا. وبالنظر للجهود الأوروبية لمكافحة الهجرة غير الشرعية نجد معظم المبادرات والاتفاقيات مع دول شمال افريقيا حيث يعتبر الاتحاد الأوربي الهجرة القادمة من منطقة الساحل هي الأخطر بالمقارنة مع أقاليم أخرى وذلك بسبب العدد الهائل للمهاجرين وعلاقتهم بالإرهاب والجريمة المنظمة[2].

هناك ظاهرة لا تقل خطورة على الهجرة الغير شرعية وتكمن في ظاهرة تهريب الكوكايين التي تعمل الجماعات المسلحة على تأمين طرق نقل المخدرات. وتعد منطقة غرب افريقيا معبرا مهما لمرور الكوكايين القادم من أمريكا اللاتينية والمتجه نحو أوروبا والشرق الأوسط عبر منطقة الساحل الافريقي، وفي ظل غياب الدولة وضعف مراقبة الحدود جعل من مالي والنيجر من أهم الطرق الدولية لمرور كميات كبيرة من الكوكايين نحو أوروبا من بوابة ليبيا ما بعد نظام القذافي، وهناك كميات كبيرة تمر عبر السنغال وموريتانيا من بوابة المغرب لتصل الى السوق الأوروبية. أما الكميات التي تعبر نحو الشرق الأوسط تعبر شرقا عبر تشاد والسودان ، ولعل من أهم العمليات الأشهر لتهريب الكوكايين الطائرة التي حلقت من فنزويلا من نوع بوينغ 227 الحاملة 11 طن من الكوكايين وحطت في شمال مالي، وعرفت عند الاعلام باسم الخطوط الجوية للكوكايين والتي

---

[1] باراك صورية ، **اعادة احياء النزعة القومية في العلاقات الدولية بين التفكيك والتوحيد** ، أطروحة دكتوراه في العلاقات الدولية ، (جامعة باتنة 1 كلية الحقوق والعلوم السياسية ، 2017، 2018) ص 268

[2] أسامة فاروق مخيمر: أمننة الهجرة الغير شرعية في العلاقات الأوروبية المتوسطية ، **مجلة دراسات أمنية** ،مجلد 25،عدد 04،2024 ،ص 141، 142

كانت متجهة نحو أوروبا عبر ليبيا والجزائر، وفي سنة 2024 قامت الجمارك السينغالية بتوقيف شاحنة على متنها 01 طن من الكوكايين قادمة من مالي[1].

وتعد منطقة الساحل والصحراء من أهم مناطق عبور الكوكايين في العالم و ما زاد في تشجيع تجار الكوكايين السلطات المحلية في الساحل تنظر لهذه الظاهرة على أنها لا تشكل خطر كبير عليها فهي مناطق عبور فقط بالإضافة لتواطؤ بعض المسؤولين ورجال الأعمال في تقديم الدعم للمهربين مقابل المال، ومن جهة أخرى فالشعوب في منطقة الساحل ترى أن التهريب مصدر رزق ولهذا يقدمون المساعدة للمهربين والجماعات المسلحة مقابل المال ، هذا ما حول منطقة الساحل والصحراء مصدر تهديد لعدة أقاليم كأوروبا والشرق الأوسط ، بالإضافة للمغرب العربي الدي أصبح همزة وصل بين أوروبا ومنطقة الساحل في تصدير الأزمات كالهجرة غير الشرعية وتهريب المخدرات.

الشكل رقم 12: خريطة تمثل خطوط تهريب السلاح و المخدرات عبر منطقة الساحل الإفريقي



المصدر : بوعلام قرزيق، أثر التهديدات الأمنية اللاتماثلية على السلم و الأمن في إفريقيا ،مجلة دراسات استراتيجية و عسكرية ، مجلد1،عدد1، 2018، ص138.

[1]. الشيخ محمد ، تجارة الكوكايين خطر محدق بدول غرب افريقيا ، صحيفة العرب الأولى ، الشرق الأوسط ،2024

المبحث الثالث: التأثيرات الاقتصادية والاجتماعية للجماعات المسلحة في دول الساحل والصحراء

من أهم الأهداف التي تركز عليها الجماعات المسلحة ما يتعلق بالبعد الاقتصادي لأمن الدول، وذلك باستهداف كل ما يتعلق بالأعمال التجارية وضرب مراكز الانتاج والنشاطات التسيير والمالية من أجل اضعاف الدولة.

المطلب الأول: استنزاف الموارد الحيوية لدول الساحل

تعتمد الجماعات المسلحة في الساحل خصوصا تنظيم القاعدة على أعمال تخريبية مست أعمال التنقيب والشركات النفطية وتهديد تواجد المستثمرين الأجانب بالخطف والاستفزاز مما نتجت عنه تبعات على قطاع السياحة، بالإضافة إلى زيادة الانفاق العسكري الموجه لمحاربة هذه الجماعات والذي ينعكس سلبا على التنمية الاقتصادية، وتقلص الأمن غالبا ما يؤدي لتقلص الاستثمارات والنمو الاقتصادي.[1]

تعتمد الجماعات المسلحة على التنقيب وتعدين الذهب غير القانوني، وذلك من أجل توفير رواتب المجندين وشراء السلاح خصوصا بعد ارتفاع أسعار الذهب في السنوات الأخيرة الماضية، بحيث وسعت الجماعات المسلحة كتنظيم القاعدة وداعش أنشطتها للإتجار بالذهب، وذلك بالسيطرة على مواقع التنقيب التقليدية في المناطق الغنية بالذهب كمالي والنيجر وبوركينا فاسو، فتطرد المنافسين من الجماعات المسلحة وقوات الأمن على حد سواء وتستغل السكان المحليين والأطفال في التنقيب. ولهذه الأنشطة تداعيات خطيرة على المنطقة كاستنزاف ثروات دول الساحل من الذهب ذات القيمة العالية، وتهديد الأمن الإقليمي بفتح طرق تجارية عبر الحدود الوطنية لإخراج الذهب وبيعه بالإضافة لتلويث المياه الجوفية بسبب غياب الرقابة على استخدام الزئبق والسيانيد المستخدم في الكشف عن الذهب [2].

وقد أقر مجلس الأمن سنة 2020 في جلسة حول السلام والأمن في افريقيا حيث وضح أن منطقة الساحل تعاني من استغلال الجماعات المسلحة والشبكات الإجرامية عبر الوطن للنزاعات المحلية وتقاعس السلطات، فتمول أنشطتها وترسخ وجودها في مناطق سيطرتها لتجني ملايين الدولارات عبر التجارة بالموارد الطبيعية. واستطاعت الجماعات الإجرامية من انشاء تدريجيا قنوات إمداد بالموارد لتحسين تمويل نفسها في شراء السلاح والتجنيد واستطاعت بناء اقتصاد موازي، وساعدت في نشر عصابات الإتجار بالذهب وسماسرة ومجرمين وميليشيا ما فرض تداعيات إقليمية ودولية خطيرة[3].

---

[1] فاطمة زمام وأحمد حشاني،مرجع سابق ، ص 128

[2] حكيم نجم الدين ، الذهب يمول الارهاب في افريقيا جنوب الصحراء ، تقرير الجزيرة ، 2025:http://opinio. aljazeera.netl
2026/04/18 على الساعة : 10:00

[3] مجلس الأمن ، الجلسة 9147 ، المنعقد في اكتوبر 2022 نيويورك ، بعنوان : السلام والأمن في افريقيا وتعزيز مكافحة الجماعات المسلحة.

ويعد الذهب من أهم العوامل التي أدت لانتشار الجماعات المتطرفة في شمال مالي باعتبارها غنية بالذهب وطرق مهمة لعبور المخدرات بالإضافة لهشاشة الدولة، إذ دفع لاقتتال بين جماعات داعش وتنظيم القاعدة من أجل السيطرة على مناطق الذهب وضمان موارد التمويل والتمركز ، ما زاد من توتر الصراع في مالي ، تواجد مجموعة فاغنر في مناطق استخراج الذهب كطرف ثالث في الصراع[1].

المطلب الثاني: تقويض المساعي التنموية

ان النهوض بالتنمية يتطلب وجود بنى تحتية واستمرار وضرب المؤسسات وتدميرها بسبب النزاعات المستمرة كالمستشفيات والمدارس والمرافق التي تجسد الولاء بين الوطنية والشعوب. وأمام عجز دول الساحل على مواجهة تحدي اعادة الاعمار ينعكس على الضعف التنموي في بعض الدول حيث يكون الصراع مرتفع وغياب التنمية في بعض المناطق، بالإضافة لهذا ينعكس غياب التنمية على ارتفاع معدلات البطالة خصوصا عند فئة الشباب، هذا ما يزيد من خطر انخراط العاملين عن العمل في صفوف الجماعات المسلحة[2]. ولقد تم استثمار مفهوم التنمية والأمن من طرف الولايات المتحدة الأمريكية في اطار حربها على الارهاب ، حيث استغلت الفقر والتخلف في منطقة الساحل والصحراء في افريقيا مستخدما خطاب التهديد والخوف والخطر القادم من البؤر السوداء على حد وصفها ، في محاولة منها لأمننة المنطقة بمفهوم الأمن والتنمية وذلك باعتبار المهمش والفقراء من شعوب الساحل مصنفين ضمن مصدر التهديد والخطر لتجد نفسها مبرر لتعزيز التنمية في المنطقة بخطاب توفير الصحة والتعليم ونشر الديمقراطية من أجل ازالة الخطر المهدد للأمن القومي الأمريكي وضمان الاستقرار والأمن العالمي ، والهدف في الأخير كسب التأييد الدولي لعسكرة منطقة الساحل بغطاء تنموي

هناك جدلية بين الأمن والتنمية ويتضح ذلك في التأثير المتبادل بين العنف والمشاريع التنموية ، فسوء توزيع الثروة وضعف الانجازات التنموية غالبا ما يخلق بيئة مواتية للتطرف وانتشار العنف ، وبدورها أنشطة الجماعات المسلحة كتدمير البنى الأساسية للدولة وضرب المصالح الاقتصادية، وتهديد بيئة الاستثمارات، كلها تؤدي لهشاشة الاقتصاد وتمنع الدولة من الاستغلال الأمثل لمواردها فمعظم دول الساحل تعاني من سوء تسيير مواردها وتندرج ضمن البلدان الريعية ، وغياب التنمية الحقيقية بسبب تهديد الجماعات المسلحة[3].

---

[1] محمد أغا اسماعيل ، الصراع على الموارد في منطقة الساحل ، التحالف الاسلامي العسكري لمحاربة الارهاب, الرابط : https ://www imct.org 2026/05/02 الساعة 11:15

[2] _ عائشة بوعشية، **أثر النزاعات الاثنية في افريقيا** ، أطروحة دكتوراه ،(جامعة باتنة ،كلية الحقوق والعلوم السياسية 2017 ،2018)، ص161.

[3] محمد أحمد علي اسماعيل ، ظاهرة الارهاب وتأثيرها على التنمية في افريقيا ، **مجلة دراسات افريقية** ، مجلد 48 ، عدد 2 ،(2026) ، ص 130.

من أهم التأثيرات للتهديدات الأمنية على التنمية تظهر في ارتفاع مستوى الانفاق العسكري على حساب الجهود التنموية فارتفاع عدد الهجومات الارهابية في منطقة الساحل يقابله بالضرورة رفع ميزانية الانفاق العسكري بحيث في منطقة الساحل والصحراء الكبرى تم تسجيل ارتفاع هائل في حجم الهجمات الارهابية وقابله ارتفاع كبير في الميزانية الدفاعية خصوصا سنة (2018) ، وهذا ما انعكس سلبا على الاستثمار والانتاج حيث حولت دول الساحل مواردها لاسترداد المعدات العسكرية والتدريب بدلا من احياء مشاريع تنموية[1]،وبالإضافة لهذه الأثار هناك تداعيات سلبية غير مباشرة تنتج عن أنشطة الجماعات المسلحة ، فالأعمال الارهابية تبث الرعب والخوف هذا ما يسبب تراجع السياحة ونشاط البنوك وهناك أيضا تهديد للزراعة في دول الساحل بسبب هجرة المزارعين وترك أراضيهم ، فترك الزراعة وتربية المواشي له تداعيات كارثية على الاقتصاد

وضعف التنمية دائما ما يصحبه انتشار الجرائم والسرقة ومختلف الآفات الاجتماعية المهددة للأمن ، ولهذا يرى " **روبرت ماكنمارا** " وزير الدفاع السابق للولايات المتحدة ورئيس سابق للبنك الدولي في كتابه (جوهر الأمن) ، حيث ذكر أن الأمن القومي لا يمكن تحقيقه بالقوة العسكرية فقط بل بتنمية مستقرة من نمو اقتصادي وسياسي ، وهناك أمثلة كثيرة في الدول النامية حققت التنمية والاستقرار[2] ،الا أن منطقة الساحل الافريقي تعاني من عدة تهديدات أمنية كالجماعات الارهابية والاتجار بالبشر والمخدرات ويأتي تهديد الجماعات الارهابية في الدرجة الأولى المعطلة للتنمية في المنطقة ، كالقاعدة في المغرب الاسلامي وبوكو حرام وتنظيم داعش التي تعتمد على استراتيجية استهداف الأجانب لطلب الفدية واستهداف المنشآت الحيوية حيث تسببت في فرض تحدي كبير أمام ايصال المساعدات التنموية وانجاح المشاريع ، مما فاقم من تدهور الوضع الانساني والتنمية البشرية[3]

كما تعاني منطقة الساحل من النزوح الداخلي المستمر بسبب انعدام الأمن وتصاعد الأعمال الإرهابية ، وقد بدأت هذه الأوضاع لهجرة السكان لمعظم الأنشطة المحلية كالزراعة وتربية المواشي ، ما زاد في ارتفاع مستوى الفقر لدى شعوب الساحل ، ومند سنة 2020 شهدت المنطقة عدة انقلابات بسبب فشل الحكومات المتعاقبة في وضع حد للأزمات الأمنية خصوصا معضلة الهجمات الإرهابية المتكررة والأوضاع الإقتصادية المزرية ، إلا أن هذه الإنقلابات ورغم الوعود المقدمة بتحسين ظروف المعيشة والمشاريع التنموية إلا أن الأوضاع الاقتصادية زادت تدهورا وتم تسجيل أعلى مستويات الفقر والعجز التنموي خصوصا في الدول التي حدت بها الانقلاب ، غينيا ، بوركينا فاسو ، مالي ،النيجر، فالانقلابات العسكرية هي نتيجة غير مباشر لتصاعد

---

[1] المرجع نفسه ص 127

[2] مصطفى ونوغي ، اشكالية بناء الأمن والتنمية في منطقة الساحل الافريقي ، **مجلة علوم الاجتماعية والانسانية** ، جامعة باتنة ، مجلد 22 ، عدد 2 ،(2021) ، ص 643

[3] مصطفى ونوغي ، مرجع سبق ذكره ، ص 654

الأعمال الإجرامية وعدم الاستقرار الأمني ، وهذه الأخيرة تؤدي لتفاقم الأزمات الإقتصادية كتفشي الفقر وغياب التنمية[1].

ولقد بادرت مالي سنة 2022 بالانسحاب من كافة الهيئات التابعة للمجموعة الخماسية وقواتها العسكرية المشتركة ، وذلك بالتزامن مع انسحاب قوات عملية برخان الفرنسية بعد فشلها في تحقيق أهدافها المتمثلة في القضاء على الجماعات المسلحة وتليها مباشرة في سنة 2023 انسحاب بوركينا فاسو والنيجر ليضع كل من تشاد وموريتانيا العضوان المتبقيان أمام حتمية الاعلان على حل المجموعة ، وقد كانت أهم الأسباب لفشل هذا التكتل الأمني عجز القوة العسكرية المشتركة للمجموعة على كبح نشاط الجماعات المسلحة والحد من انتشارها ، والخلفات مع فرنسا بعد تأكد الدول الأعضاء أن فرنسا تستغل المجموعة لخدمة مصالحها على حساب الجهود الأمنية ، وتوجه سياسات دول الساحل نحو التحالف مع روسيا بعد اقتناعهم من عدم جدوى المبادرات الغربية خصوصا فرنسا .

ومن أهم المؤشرات أيضا على فشل العملية التكاملية في منطقة الساحل انسحاب مالي والنيجر وبوركينا فاسو من المجموعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا (الايكواس) سنة 2024 بقرار من الرؤساء الانقلابين للدول الثلاث وتبعا لقرار غلق الحدود بين الدول الأخرى والدول الأعضاء الأخرى وحضر جوي للرحلات وايقاف جميع التعاملات بين الدول الثلاث والايكواس وقد أفرز هذا الانسحاب تداعيات خطيرة تهدد مستقبل التعاون والتنسيق بين دول الساحل خصوصا اقليم غرب افريقيا وقد تكون له تبعات سلبية أخرى كتفكك تكتلات أخرى .

ويظهر عمق فشل العمليات التكاملية في منطقة الساحل الافريقي في أزمة الطائرة بدون طيار التي أسقطتها الجزائر بعد اختراق حدودها ، وقد أدى هذا الحادث لاستنكار واحتجاج من طرف السلطات المالية معتبرة هذا العمل اعتداء عليها وأن الطائرة كانت ترصد جماعات ارهابية ، حيث بادرت السلطات المالية للانسحاب من لجنة الأركان المشتركة هذه الهيئة التي كانت تجمع الجزائر بدول الساحل المجاورة لها واتهمت مالي الجزائر بدعم الارهاب ، هذا ما يعيد الجدل بين الحكومة المالية والجزائر في قضية مسلحي الطوارق ، ويمكن فشل بناء تكتلات اقليمية في منطقة الساحل لعدة أسباب أهمها :

- فشل الجهود الاقليمية في القضاء على الجماعات الاجرامية .

[1] نهى أحمد عبد الرحمان أبو العينين ، انعدام الأمن والاستقرار السياسي وأثره على الوضع الاقتصادي في الساحل ، المركز الديمقراطي العربي ، 2025 ، .https : democraticac.de 2026/05/01 الساعة 09:45

- الاختلاف بين دول الساحل في تحديد الجهات المعادية من الجماعات المسلحة.
- القرارات الغير عقلانية لصناع القرار لدول الساحل.
- ربط العمليات التكاملية بالقوى الخارجية .
- ضعف تمويل المنظمات والهيئات الاقليمية .
- أزمة الطوارق تقف عند عائق بين الجزائر وجيرانها في أي مبادرة تكاملية.

وهناك عائق التدخلات الأجنبية والقواعد العسكرية بحجة مكافحة الارهاب الذي يقوض سلطة الاتحاد الافريقي والتكتلات الأخرى ككيانات جماعية ويفرض ألية تفتيت دول الساحل بدل تكتلها ويزيد من سيطرة القوى الغير حكومية في المنطقة كالشركات وباقي الفواعل الغير رسمية هذا ما يزيد من التدهور الأمني وتقليص فرص تسوية الصراعات .

المطلب الثالث: تهديد النسيج المجتمعي

بسبب الصراع المستمر في منطقة الساحل والصحراء تحولت القبائل والعائلات من مجتمعات مستقرة إلى شعوب الشتات بين متشردين ومهاجرين باستمرار حيث تم تسجيل حوالي في الصومال (400.000)متشرد و(500.014) في السودان متشرد ونيجيريا (17.141)متشرد وموريتانيا (93.929) متشرد وكل هذه الأعداد الكبيرة تعاني من انعدام أدنى ظروف الحياة كالتعليم والصحة والسكن اللائق[1] ، وقد كان لهذا النزوح تبعات خطيرة كارتفاع أعداد المتشردين في المنطقة حيث سجل في الصومال (400.000) متشرد وفي السودان (1325.235) متشرد وفي تشاد (112.686) ، وهذه عينة صغيرة من الأعداد الهائلة للمتشردين في منطقة الساحل وقد اجتمعت عدة ظروف لتضاعف هذه الأعداد باستمرار كالتصحر والجفاف وشح الموارد ، وتظل الصراعات المسلحة هي أهم أسباب النزوح والتشرد فدول المنطقة تجد صعوبة حتى في احصاء النازحين بسبب كثرة تنقلاتهم وعدم الثبات في المخيمات[2].

من أكبر المعضلات المجتمعية التي تواجه منطقة الساحل الافريقي ظاهرة تجنيد الاطفال ، وعلى غرار ما يعانيه أطفال المنطقة من تشرد وأمراض وأوبئة ويتعرضون للقتل فهناك أعداد كبيرة منهم يتم تجنيدها في صفوف الجماعات المسلحة أما عصبا أو طوعا ، فحسب تقرير الأمم المتحدة هناك في السودان أكثر من (17) ألف طفل مجند وفي الصومال (200) ألف طفل مجند ضمن قوات الميليشيات والجماعات المسلحة ،

[1] عائشة بوعشيبة ،**أثر النزاعات الاثنية في افريقيا**،أطروحة دكتوراه ،(جامعة باتنة ،كلية حقوق وعلوم سياسية ، قسم علوم سياسية، 2017)ص 131

[2] مولوجينا جيبر هوت ، الأساليب التعاونية لحل الصراعات في افريقيا ، ورقة مقدمة الى معهد الدراسات الأمن في افريقيا ، جامعة أديسا بابا اثيوبيا ، 2013، ص 06.

وهناك عدد منهم مجند ضمن القوات الحكومية[1] ،عامل الفقر والظروف المزرية جعلت الأطفال يلجئون بدل الدراسة للانضمام لصفوف الجماعات المسلحة وهناك حتى أباء يبيعون أبنائهم لهذه الجماعات مقابل المال ، اعتقادا منهم أنهم يوفرون مصدر رزق لأبنائهم[2].

ولظاهرة تجنيد الأطفال تبعات خطيرة لما تفرزه من اختلالات إجتماعية بحيث يتحول الطفل المجند غير مقبول في المجتمع ما يجعله فرد خطير ومصدر للعنف ، بالإضافة لتفكك الأسرى بسبب اختطاف الأطفال من طرف الجماعات المسلحة لتجنيدهم إضافة لانتشار الأمية والجهل فالأطفال بدل الدراسة يتم تدريبهم على القتال واستخدام الأسلحة، وغالبية الأطفال المجندين يتم ارغامهم على تعاطي المخدرات والحبوب المهلوسة من أجل تحويلهم لألة قاتلة وابعادهم عن الحياة الطبيعية، تؤدي لخلق جيل عنيف وخطير على المجتمع والدولة[3]

ومعظم هؤلاء الأطفال المجندين عند الكبر يتخلون عن الجماعات التي ينتسبون إليها ويتحولون للعمل كمرتزقة إما في الدولة التي عاشوا فيها أو في الدول المجاورة خاصة مع انتشار نشاط الشركات الأمنية الخاصة في المنطقة التي ترى في هؤلاء المرتزقة موارد بشرية مدربة وجاهزة للقتال ، بحيث تتحول طاهرة تجنيد الأطفال إلى تهديد اقليمي يثير مخاوف الدول المجاورة[4] ، وهناك أيضا تأثيرات صحية على مجتمعات الساحل التي تعيش عنف الجماعات المسلحة فحسب المتحدث باسم مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية في جنيف " **نيس لاركيه** " **Nis Larkeh**" أن النزوح يؤدي لتدهور الظروف الصحية ، حيث يعاني الناس من انعدام الصرف الصحي وتدهور الأمن الغذائي ، كما حذر تقرير مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الانسانية من تفشي حالات كوليرا في غاو شرق مالي بسبب عدم توفر المياه الصالحة للشرب ، حيث وضح التقرير أن (60%) من سكان مدينة غاو غير قادرين على الحصول على مياه صالحة للشرب وقد تم الإبلاغ عن 22 حالة مصابة بالكوليرا وتوفي منهم اثنان[5].

أما نزاع دارفور فقد كانت له سلبيات وتداعيات على النسيج المجتمعي في السودان حيث تشير الإحصائيات إلى وصول النازحين الى نسبة (25%) من السكان في دارفور بسبب النزاعات، وهذا له دلالات ديمغرافية

---

[1] عبد السلام معزيز ، تجنيد الأطفال في افريقيا بين واقع الظاهرة وحتمية الحماية ، **مجلة أكاديمية للبحث القانوني** ، مجلد 14 ، عدد 2،(2016) ص. ص، 142،143 .

[2] عبد السلام معزير ، مرجع سابق , ص 144.

[3] نجلاء عبد الهادي ، ظاهرة تجنيد الأطفال في الحروب والصراعات الافريقية ، **مجلة أفاق افريقية** ، مجلد 6، ع 20،(2006)،ص 56

[4] نجلاء عبد الهادي ، نفس المرجع السابق ص70.

[5] نجيبة صخري ، **التدخل الأجنبي وأثره على الأمن الانساني في الساحل الافريقي** ، أطروحة دكتوراه ،دراسات أمنية ، (جامعة وهران ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ،2021 ،2022)، ص 230.

بعيدة المدى بتوجه السكان نحو المناطق الحضرية إذ يهدد مستقبل الإنتاج التقليدي وزوال تقاليد وهوية القبائل السودانية ، وانتقال قبائل الى مناطق قبائل أخرى بدوره أيضا يساهم في تأجيج الصراعات الاثنية[1].

وفي ظل استمرار الصراع في دارفور وغياب الأمن رفض السكان العودة لمناطقهم الآمنة فطلب البقاء أفضل من طلب الخدمات الاجتماعية ، وهذا ما جعل النسيج المجتمعي مضطرب وتسوده عدم الثقة بين القبائل و الاثنيات ، إذ يؤدي لأزمة اجتماعية خصوصا فيما يخص المشاركة السياسية فالشعب السوداني خاضع لمعيار القبائلية والعشائرية بدل الولاء للدولة الوطنية باستمرار بسبب الصراعات الدائمة للجماعات المسلحة والجماعات الاثنية على حد سواء.

[1] منزول عبد الله منزول ،**الوضع الانساني في دار فور و مستقبل النازحين و اللاجئين**، (دار العربية للعلوم، الدوحة ، ط1، 2013)، ص ، 202.

الفصل الثالث

آليات مواجهة الجماعات المسلحة

في منطقة الساحل و الصحراء

المبحث الأول: سياسات دول الساحل والصحراء

بالتزامن مع تصعيد الجماعات المسلحة لعملياتها الاجرامية و توسيع انتشارها برزت مبادرات و جهود وطنية، اقليمية ،دولية للحد من خطر هذه الجماعات وذلك بتعزيز التنسيق المشترك و التعاون الاقليمي في عدة مجالات .

المطلب الأول :المساعي الوطنية لدول الساحل لمواجهة الجماعات المسلحة

تباينت الجهود الفردية لدول الساحل الافريقي في مواجهة التهديدات الأمنية الناجمة عن نشاط الجماعات المسلحة حيث عملت كل دولة على تعزيز قدرتها العسكرية والأمنية وفقا لخصوصية التحديات التي تواجهها. شملت هذه الجهود تكثيف العمليات العسكرية و تعزيز مراقبة الحدود إلى جانب اعتماد برامج مكافحة العنف و التطرف و تجفيف مصادر تمويل الجماعات المسلحة .

- **بوركينافاسو:** في سنة 2021 شهدت بوركينا فاسو ارتفاع في نشاط الجماعات المسلحة حيث احتلت المركز الرابع عالميا من حيث النشاط الإرهابي ، وتأتي بعد الصومال وأفغانستان والعراق وقد سجلت حوالي 597 عملية إرهابية راح ضحيتها حوالي 1073 قتيل وشرد حوالي مليون شخص ، ولهذا اعتمدت الحكومة عدة اجراءات للحد من العمليات الإجرامية كإعلان حالة الطوارئ في البلاد وانشاء محاكم خاصة بقضايا الإرهاب والتطرف. وتم إنشاء وزارة مسؤولة عن المصلحة الوطنية والتماسك المجتمعي، وتم إطلاق استراتيجية وطنية لمكافحة الإرهاب تدعمها الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية [1]. وقد انظمت بوركينا فاسو لمبادرة " أكر" لتغيير في استراتيجياتها الأمنية نحو الجنوب وبالتعاون مع البنين وكوت ديفوار وغانا والتوغو، وذلك من أجل التنسيق الأمني لمواجهة زحف الإرهاب نحو الجنوب الى افريقيا الوسطى.

- **دولة مالي** : هي من أكثر الدول تضررا من الهجمات الإجرامية وفي السنوات القليلة الماضية مرت بتكرار الانقلابات العسكرية 2020 و2021 ، هذا ما جعل سياسة مالي في مكافحة الإرهاب متقلبة حيث كانت تعتمد على فرنسا في توفير الأمن أما قادة الانقلاب الأخير تجاهلوا الحلفاء التقليدين من أجل بناء علاقات مع روسيا في توجه غير عقلاني للسياسة الخارجية في مالي ، هذا ما أنجر عليه انسحاب فرنسا من مالي وانهاء عملية برخان وتوقف تدفق المساعدات الأمريكية اضافة إلى تعليق عضوية مالي في المجموعة الاقتصادية لغرب افريقيا " ecwas " ، و ركزت مالي على نشر قواتها من حرس الحدود وشرطة الحدود بالتعاون مع

[1]Global terrorism. Index « 2023 » the institute for economic / peace I Sydney .march 2023.p24.retrieved from : https://24pw/vkmkox على الساعة 16:00 2026/05/19

دول الجوار وبسبب قلة الموظفين والموارد وضعف التدريب لم تحقق مالي أي تقدم ، بل على العكس هناك زيادة في الأنشطة الإجرامية واستمر استهداف المدنيين وأفراد الجيش وتحولت مالي إلى بؤرة للجماعات الإرهابية تمرد منطقة الساحل عبر حدودها.

–**دولة تشاد :** على اثر مقتل الرئيس التشادي سنة 2021 " ادريس ديبي " من خلال اشتباكه مع مسلحين ، أعلن المجلس العسكري تقلده للحكم في ظروف أمنية صعبة، حيث تعرضت المناطق الحدودية لتصاعد عمليات العنف وتهديد المدنيين خصوصا حول بحيرة تشاد ، وقد فشل الجيش في التصدي لهذه الهجمات بسبب نقص الإمكانيات وضعف الموارد ومع ذلك التزم المجلس العسكري الانتقالي بمحاربة الإرهاب ، وأبدى جهود معتبرة في اطار الترتيبات الأمنية في منطقة الساحل كالمشاركة في مجموعة (g5) ودعم دول الجوار . وواصلت الحكومة التنسيق مع فرنسا ضمن عملية برخان إضافة الى دعم الأمريكي للقوات التشادية.

وهناك جهود ضمن محاولة تجفيف المنابع المالية بإنشاء الوكالة الوطنية للاستخبارات المالية لمكافحة الجرائم وتمويل الإرهاب ، وعلى الرغم من التحديات الصعبة التي تواجه تشاد إلا أنها استمرت في الدعم العسكري لدول الجوار، بحيث أرسلت 1425 جندي إلى شمال مالي ضمن بعثت الأمم المتحدة minisma و أرسلت 650 جندي لشمال مالي ضمن جهود(g5) ونشرت 1200 جندي على الحدود مع بوركينا فاسو والنيجر ومالي . فدولة تشاد تركز على دعم الجهود الدولية والإقليمية هذا ما أسهم في تلقيها الدعم من عدة دول كالصين ، وروسيا وفرنسا وألمانيا وايطاليا وتركيا والاتحاد الأوروبي[1].

– **السينغال:** تعاني مناطق غرب أفريقيا مند 2016 ارتفاع في معدل الهجمات الإجرامية حيث زادت بخمسة أضعاف ،ومعظم الهجمات من أجل تأمين السلاح وتأمين منافذ للتهريب ومن بين الدول التي تعاني من التبعات لهذه الأعمال الإجرامية دولة السنغال لموقعها المهم في المعابر الدولية لتهريب الكوكايين، ولهذا اعتمدت السلطات السينغالية مقاربة خاصة ومميزة عن باقي الدول للحد من الأنشطة الإرهابية ، بحيث اعتمدت وزارة الداخلية السنغالية على الجمعيات الإسلامية والطرق الصوفية بإحياء عدة فعاليات وأنشطة ثقافية لتوعية الشعب بمفاهيم التسامح والسلام والحد من العنف والتطرف .

ونسقت السلطات مع وسائل الإعلام والصحفيين لتفادي عرض الأحداث المؤثرة للإرهابين لما لها من نتائج عكسية على الرأي العام ، وقد ركزت السنغال على التعاون والتنسيق مع الشركاء الدوليين كالولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا والسعودية بهدف محاربة الشبكات الإرهابية ، وفي سنة 2020 قام الرئيس السنغالي بزيارة

[1] أحمد السيد ابراهيم عبد الرزاق ، مرجع سابق , ص 27

لموريتانيا وتمت دعوتها لتأسيس تحالف ثنائي بين الجارتين من أجل مكافحة تهريب الأسلحة والمخدرات على الحدود ، وفي سنة 2019 احتضنت السنغال النسخة السادسة لمنتدى دكار قدمت نموذجا مهما لحفظ السلام والأمن في افريقيا [1].

وقد كان لعلماء والشيوخ في السنغال تأثير كبير في الوعي السياسي والنهضة التوعوية في السنغال للمفكر والمصلح الشيخ : " أنت ديوب " الذي وضع منهج نجح في القضاء على النعرات الإثنية وأسس لنهضة افريقية تعزز من الانتماء وتنبذ وتناهض الغرب، وتحول " أنت ديوب " مصدر إلهام للشباب يشجع على الوحدة الإفريقية.

– **الجزائر:** تعتبر الجزائر دولة محورية في إقليمها والأقاليم المجاورة لها، ولهذا فالقضايا والمشاكل الدائرة حول إقليمها لا يوجد لها حل إلا بإقحام الجزائر كطرف أساسي في أي مبادرة، والجزائر لها ما يقارب 3777 كلم كشريط حدودي مع دول الساحل الإفريقي وهي مالي والنيجر وموريتانيا وليبيا، ، هذا ما زاد في اهتمام السياسة الأمنية الجزائرية نحو هذه المنطقة[2]،على الرغم من أن العقيدة الأمنية الجزائرية مقيدة دستوريا بمبادئ محددة أهمها؛ عدم اللجوء للحرب لتفادي المساس بالسيادة للشعوب والدول وتلجأ لحل الخلافات الدولية بالوسائل السلمية، وتشارك في حفظ السلم في اطار احترام مبادئ الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي وجامعة الدول العربية، المادة 31 من دستور 2020 المعدل التضامن مع جميع الشعوب التي تكافح من أجل التحرر السياسي والاقتصادي والحق في تقرير المصير ، المادة 32 من نفس الدستور المعدل ، والعمل على دعم التعاون الدولي وتنمية العلاقات الودية بين الدول على أساس المساواة والمصالح المتبادلة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول.

ومن أهم الجهود الجزائرية في منطقة الساحل:

- **مساعي حل أزمة الطوارق:** تركز الجزائر في حل أزمة الطوارق بمبدأ حسن الجوار وقد خاضت عدة وساطات دبلوماسية، تركزت على رفض دعوات الانفصال وضرورة التعاون في المناطق الحدودية المشتركة التي تضم الطوارق من خلال التنمية وإعادة ادماج مقاتلي الطوارق في المؤسسات الرسمية، والجزائر تطالب بعدم اتهام الطوارق بوصفهم إرهاب أو متطرفين وتنادي بتمكينهم من حقوقهم وعدم استعمال القوة لحل

[1] مور لوم ، المقاربة السنغالية في مكافحة الارهاب ، تقرير لمركز التحالف الاسلامي العسكري لمحاربة الارهاب 2020 المكتبة الإلكترونية : الرابط :/https//www.imctcorg/en : 2026/05/05 الساعة 09:00

[2] نور الدين فلاك ، دور العقيدة الأمنية الجزائرية في مواجهة التحديات الأمنية ، **مجلة دراسات قانونية وسياسية** ، مجلد 4، عدد2 ، (2019) ، ص .1083.

مشاكله،[1].وبعد اشتداد الصراع بين القوات المالية ومسلحي الطوارق حاولت الجزائر حل الأزمة بطرق دبلوماسية حيث عقدت اتفاقيات ولقاءات بين الطرفين وتم توقيع عدة اتفاقيات في الجزائر، سعيا منها لحماية أمنها القومي وضمان استقرار اقليمي في منطقة الساحل.

- **تجريم دفع الفدية:** الموقف الجزائري تميز بالرفض القطعي لدفع الفدية للإرهابيين مقابل الإفراج على الرهائن، حيث تعتبر الجزائر الفدية بمثابة موارد مالية يستغلها الإرهابيون لشراء السلاح ودفع رواتب المجندين. ولم تقف عند هذا الحد بل دفعت بمشروع تجريم دفع الفدية للجماعات الإرهابية للأمم المتحدة وحظيت هذه المبادرة بتأييد دولي، وصادق عليها مجلس الأمن في قرار تحت رقم 1904 بهدف تجفيف موارد تمويل الجماعات الإرهابية، فالمال يعد عنصر مهم في تقوية واستمرار الأنشطة الإرهابية هذا ما أكده الخبير الجزائري **بوكراع الياس** المختص في الجماعات المسلحة[2] ،

وقد رفضت الجزائر بشدة السياسة الفرنسية التي تحاول اطلاق صراح المختطفين بدفع الفدية والتي فشلت وأدت لزيادة التوتر في المنطقة وأدخلت الجزائر في أزمة دبلوماسية مع مالي التي اتهمتها بالوساطة للجماعات الإرهابية لتحصيل الفدية مقابل مختطفين غربيين ، ولقد نجحت الجزائر في جمع الحشد الدولي خصوصا بين الأعضاء الدائمين كالدعم البريطاني أما الموقف الفرنسي بقي متحفظا على اللائحة التي تقضي بتحريم دفع الفدية للإرهابين ، هذا ما يوضح عرقلة فرنسا للجهود الجزائرية وتعارض المواقف فيما يخص منطقة الساحل الإفريقي بين الجزائر وفرنسا[3] ، ودفع الفدية بمبالغ كبيرة من طرف الجانب الفرنسي يثير الشكوك لدى الجزائريين من احتمالية الدعم الفرنسي الغير مباشر للجماعات الإرهابية خصوصا تنظيم القاعدة وتنظيم داعش بما يوحي أن مصلحة فرنسا في استمرار الصراع بدل الاستقرار *

- **مبادرة أفر يبول** :حققت الجزائر نجاحا بعد احتضانها لاجتماع أفر يبول لعدة سنوات. ولقد جاءت هذه المبادرة باقتراح جزائري من أجل انشاء ألية افريقية تعاونية لأجهزة الشرطة الأفريقية للتصدي للتهديدات الجريمة المنظمة والارهاب، وقد لقت قبول وتأييد الأفارقة وتم تفعيلها رسميا في 2016 تحت مضلة الاتحاد

---

[1] حميد بلغيث ، محددات السلوك الصراعي لدول الساحل والصحراء ، **مجلة الحوار المتمدن**، عدد 3407 ،(25 جوان 2011)، ص 201.

[2] نبيل بوبيبة ،**المقاربة الجزائرية اتجاه التحديات الأمنية في منطقة الصحراء الكبرى** ، مذكرة ماجستير في العلاقات الدولية ، (جامعة الجزائر ، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، 2011)، ص 121.

[3] براهيم راجعي ، مرجع سابق ، ص 85. .

*عصام قصري حصة الحوكمة العالمية **محاضرة الحوكمة العالمية في منطقة الساحل** ، قسم العلوم السياسية القاعة407 ، 2025/12/06 الساعة 13:00.

الإفريقي، وهي مبادرة جزائرية في شكل أمننه الأعمال الإجرامية خصوصا بعد تحالف الجماعات المسلحة في منطقة الساحل[1]. ويتضح التصور الجزائري في أمننة الإرهاب، والجريمة المنظمة في منطقة الساحل من الاهتمام البالغ بمبادرة أفر يبول ، وفي هذا التصور عبر عليه المدير العام للأمن الوطني في الجزائر " هامل عبد الغاني " في اجتماع اللجنة المؤسسة لإنشاء أفر يبول: " هذه الأخيرة لا غنى عنها للتعاون الدولي تفتضيها الاستجابة الجماعية للتهديدات الجديدة للسلام والأمن الذي تواجهه البلدان الافريقية ..... والتي تفيد الدولة الجزائرية بواجب التعاون الجهوي والدولي لمواجهة التهديدات المشتركة في سياق التنسيق بين الأدوار الاقليمية والدولية ".[2]

- **لجنة قيادة الأركان المشتركة «« cemos »:** هي مبادرة جزائرية مكلفة بتنسيق العمليات بين الجزائر وموريتانيا ومالي والنيجر، وهي خطة أمنية اقليمية لإنشاء وحدات قتالية مشتركة بين قيادة أركان جيوش الدول الأعضاء، وقد اتخذت من ولاية تمنراست مقر لها في أقصى الجنوب الجزائري، وركزت مهامها على مكافحة الجماعات الإرهابية على الحدود بالخصوص تنظيم القاعدة والجماعات المتحالفة معها. وتهدف الجزائر بهذه المبادرة لإيصال رسالة للدول الغربية بأن دول المنطقة قادرة على حماية نفسها بجيوشها وليست بحاجة للتدخلات الأجنبية[3]. ولقد بادرت مالي في سنة 2025 بالانسحاب من لجنة قيادة الأركان المشتركة في قرار غير عقلاني بسبب أزمة الطائرة المسيرة بين الجزائر ومالي، وهذا ما ينبأ بتفكك المبادرة مستقبلا بسبب عدم التزام الأعضاء والتوترات بينهم.

وللجزائر مقاربة أمنية واضحة حيث كرست من خلال مجموعة مبادرات واجراءات أمنية مع دول الساحل لأجل الحفاظ على استقرار المنطقة ومنذ البداية كانت الجزائر واضحة، وذلك من خلال اعتمادها على مركب الأمن الإقليمي، حيث ترى أمنها مرهون بأمن دول الساحل وترى أن التدخلات الأجنبية تأجج الصراع بدلا من تخفيضه وترفض المبادرات الخارجية.

تحاول الجزائر وضع حلول لأزمات الساحل الافريقي باشراك دول الساحل في مقاربة حوكماتية إقليمية قائمة على التنسيق والتعاون، وترفض المساس أو استعمال القوة ضد قبائل الطوارق وتحاول توظيف الدبلوماسية لحل مشكلتهم. كما تركز على محاربة الجماعات المسلحة الدولية باعتبارها عناصر دخيلة على المنطقة هدفها

---

[1] حمزة حسام ، **المقاربة الأمنية الجزائرية لمواجهة التهديدات الأمنية في اقليم الساحل** ، أطروحة دكتوراه دراسات أمنية ، (جامعة الجزائر ، كلية العلوم السياسية ، 2017 ،2018)، ص 297

[2] حمزة حسام ،االمرجع نفسه، 298

[3] حمزة حسام المرجع نفسه، ص 296،

تنفيذ أجندات خطيرة على دول المنطقة ، وغالبا ما تعتمد الجزائر في تعاملها مع الجماعات المسلحة المحلية بالليونة والدبلوماسية، كمحاولة اقناع دولة مالي والنيجر بدمج مسلحي الطوارق كقوات لحمية الحدود والاستفادة من خبرتهم في الصحراء في مقاربة الحوكمة الهجينة.

المطلب الثاني: الجهود الاقليمية

أولا: المجموعة الخماسية (G5 Sahel):

تأسست مجموعة (g5 sahel) بمبادرة من الرئاسة الموريتانية وتضم كل من مالي والنيجر وموريتانيا وتشاد وبوركينافاسو، وتهدف هذه المبادرة لمكافحة الجماعات المسلحة الاجرامية والنهوض بالتنمية في المنطقة.وفي سنة 2017 تم الإعلان عن القوة المشتركة للمجموعة بهدف تكثيف الجهود لمواجهة التهديدات الأمنية المتصاعدة بإقرار من مجلس الأمن بهذه القوة المشتركة في القرار رقم (2359)، ولقد تم تشكيل مجموعة الخمس على أربعة ركائز مهمة وهي:

- ضمان الأمن والتنمية للدول الأعضاء.
- المساهمة في استعادة سلطة الدولة وتحسين ظروف المعيشة للسكان .
- دعم مبادئ الديمقراطية والحكم الراشد ضمن منظومة تعاون اقليمي.
- تعزيز استراتيجيات التنمية المستدامة والشاملة في منطقة الساحل[1].

اعتمدت مجموعة الخمس على تكتيكات معينة كالقيام بدوريات على الحدود المشتركة للدول الأعضاء، والعمل بالتنسيق مع القوات الفرنسية ضمن عملية برخان. وتم جمع القوات في مقر قيادة عامة في مالي كمركز للقيادة والسيطرة على قوات مجموعة الخمسة، وقد وافقت الدول الأعضاء على المركز الجديد ما عدا موريتانيا رفضت هذه الفكرة. وتعتمد المجموعة في تمويل عملياتها ضد الجماعات الإرهابية على التبرعات التي تمنحها لها بعض الدول لفرنسا وألمانيا والسعودية والولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الإفريقي[2].

---

[1] شاكر ظريف ، مجموعة الساحل الخمس وفكرة الاستقلالية الأمنية لتحقيق الاستقرار الاقليمي ، **المجلة السياسية العالمية** ، مجلد 09 ، عدد 01 ، (2025)، ص ص ، 71 . 72.

[2]Eloise Bertrand (volume3, Number2.Spring) »understanding the G5 over nuance DE .development and security in the Sahel .open .publications

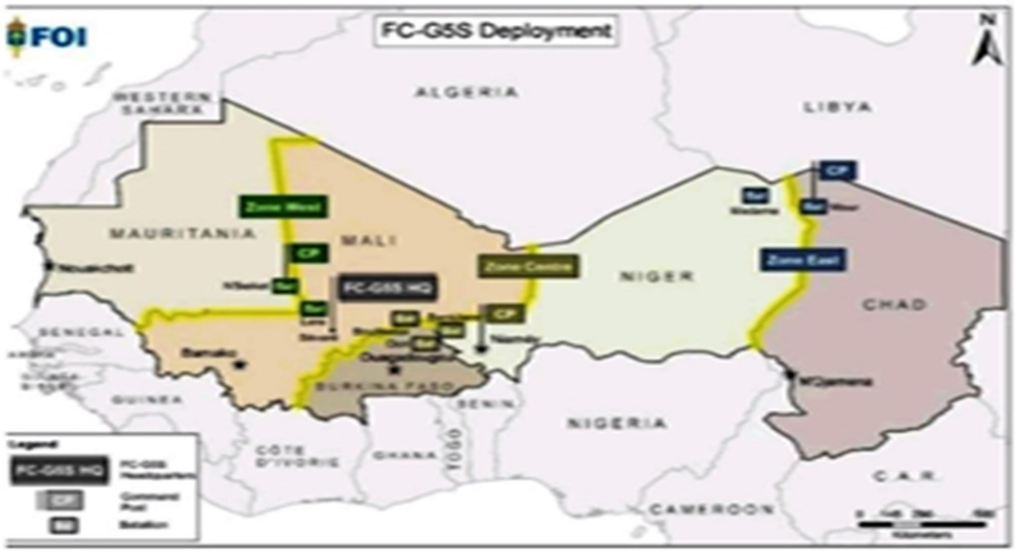
وتطورت الأعمال الاستراتيجية لمجموعة الخمس حيث ركزت على ارسال قوات استكشافية لمالي لمحاربة الجماعات الإرهابية، ودعمت التعاون والتنسيق عبر الحدود هذه القوة لدعم عملية برخان وجهود الأمم المتحدة في مالي من أجل استعادة سلطة الدولة وعودة اللاجئين ، وتسهيل العمليات الإنسانية ومحاربة الجريمة المنظمة والهجرة الغير شرعية . وهذه المقاربة تعكس الاتفاق والتقارب بين مصالح الدول الخارجية المانحة ودول المجموعة الخماسية[1] ، ولكن تعاني القوة المشتركة لمجموعة الخمس من نقص الإمكانيات وضعف الجيوش مقارنة بحجم التهديد الدي تواجه هذه الدول ، بالإضافة الى المشاكل المالية التي أثرت على جودة التدريب وأداء الجيوش هذه الدول مما أضعف فعالية المجموعة في مواجهة التهديدات وضمان الأمن الاقليمي[2].

بالإضافة لهذا تم تجاهل الجزائر في انشاء هذه القوة الساحلية على الرغم من أن الجزائر تلعب دور مهم في المعادلة الأمنية لدول الساحل، وربما ابعاد الجزائر جاء بسبب المنظور الجزائري الذي لا يتوافق مع باقي دول الساحل فيما يخص قبائل الطوارق، وأيضا الوصاية الفرنسية على هذه المجموعة لا تتوافق مع العقيدة الأمنية للجزائر.

[1] محمد أصفريو ، تحديات القوة المشتركة لمجموعة الساحل الخمس في بناء الأمن ومكافحة الارهاب ، **مجلة دراسات استراتيجية وعسكرية** ، مجلد 3 ، عدد 9 ، (ديسمبر 2020)، ص 41 . 42.

[2] محمد أصفريو ، نفس المرجع السابق ص 46

الشكل رقم 13: خريطة تمثل نشر القوة المشتركة لمجموعة g5



المصدر : محمد أصفريو ، تحديات القوة المشتركة لمجموعة الساحل في بناء الأمن و مكافحة الإرهاب ،مجلة دراسات استراتيجية و عسكرية ،مجلد02،عدد06،2020،ص 43.

ثانيا: جهود الايكواس

على الرغم من أن المجموعة الاقتصادية لغرب افريقيا(الايكواس)هي تكتل اقتصادي محض إلا أنها اتخذت مبادرات واجراءات خاصة بمكافحة الإرهاب، كموقفها المشترك ضد الإرهاب في 2013 وأدانته وعدم التسامح مع مرتكبي الجرائم الإرهابية . وقد عززت ايكواس التعاون المشترك مع الشركاء فيما يخص تبادل المعلومات وتبني بروتوكولات واتفاقيات إقليمية ودولية في اطار مكافحة الإرهاب[1]. وتعد منطقة ايكواس مركز نقل والجهة المنوطة بحل نزاعات منطقة الساحل باعتبارها تحتوي على ستة عشرة دولة ضمنها ومن بين الدول الأعضاء المعنين بالمشاكل الأمنية ، ولقد حققت انجازات مهمة في مكافحة الإرهاب وتقديم المساعدات واتخاذ اجراءات صارمة ضد طاهرة الانقلابات بتعليق العضوية للحكومات الانقلابية في حال رفضها تسليم السلطة كما حدث مع مالي والنيجر وبوركينا فاسو، ولوحت حتى بإرسال قوة عسكرية لحل أزمة مالي[2].

ثالثا: جهود الاتحاد الافريقي

---

[1] محمد ع الباسط محمد علي ، سياسة الاتحاد الافريقي في مكافحة الإرهاب ،**مجلة السياسة الدولية**، الأهرام ، مجلد 58 ،عدد234(2023)،ص 91.

[2] مجموعة ايكواس تهدد زعماء الانقلاب ، القدس العربي الرابط : http://www.aljazeera.net 22 ماي 2026 الساعة: 14:30

ساهم الاتحاد الافريقي في مكافحة الجماعات المسلحة بإنشاء مركز افريقي للدراسة والأبحاث حول الارهاب (ACSNT) مهمة البحث في مناطق تحرك الجماعات الارهابية في افريقيا ويدرس سبل المكافحة، ويمول هذا المركز من طرف الاتحاد الافريقي. ولقد جاءت هذه الفكرة من طرف الجزائر ثم تبناها الاتحاد الافريقي ، ويشارك في هذا المجلس خبراء مدنيين وعسكريين يناقشون قضايا الإرهاب وباقي الجرائم كالتهريب والهجرة الغير شرعية ويحاولون ايجاد حلول لها على مستوى اقليمي[1]

وقد جسد الاتحاد الافريقي عدة خطط وأليات تشريعية وعملية لمنع ومكافحة الارهاب من أهمها:

- التزام دول الأعضاء بتعزيز قدرات الدول على مراقبة حدودها فيما يخص التدريب والتنظيم لنقل الأفراد والبضائع، وتحديث نظم قانونية وطنية واقليمية لمواكبة التحديات الأمنية الجديدة، وتعزيز تدابير كوحدات استخباراتية لتبادل المعلومات الخاصة بمكافحة الارهاب، ووضع بروتكولات خاصة لمنع ومكافحة الارهاب مع السهر على تنفيذ التعهدات والالتزامات الدولية.

- اعداد قوانين وتشريعات تتلاءم مع ظروف تنامي ظاهرة الارهاب والأعمال الاجرامية الأخرى ووضع قانون نموذجي افريقي خاص بمكافحة الارهاب.

بالإضافة لهذا هناك جهود مؤسساتية على مستوى الاتحاد كمجلس الأمن والسلم الدوليين وتتمثل جهود المجلس في السهر على عملية جمع ومعالجة ونشر المعلومات على المستوى الاقليمي، انشاء أليات لتسيير وتبادل المعلومات، واعداد التقرير السنوي للجمعية العامة للاتحاد، ومراقبة الخطط والبرامج وتقييمها في مجال مواجهة الظاهرة.

وللاتحاد الافريقي مجهودات جبارة فيما يخص دعم السلام وحل المشكلات الافريقية، حيث ومع تراجع إرسال بعثات أممية للقارة في السنوات الأخيرة عوض الاتحاد الافريقي النقص. وقد تم احصاء 38 بعثة لدعم السلام في افريقيا خاصة بالاتحاد ومعظمها تعمل على مستوى منطقة الساحل، وأهمها بعثة الاتحاد الافريقي الانتقالية في الصومال ATMIS ومجموعة العمل المشتركة MNJTFوالقوة المشتركة للساحل Sahel وبعثة غرب افريقيا EAC .[2]

غير أن سياسة التحالفات بين القوى الكبرى ودول الساحل انفرادية كروسيا والولايات المتحدة الأمريكية والصين ساهمت في فشل جهود الاتحاد الافريقي، كتواجد القواعد العسكرية في المنطقة له تداعيات خطيرة على التعاون

[1] جازية زيدي ، مرجع سابق ص ص .99 . 100.

[2] أحمد هناد ع اللطيف، جهود الاتحاد الافريقي لدعم السلام، **مجلة السياسة الدولية**، الأهرام ،مجلد 58، عدد 234، (2023)، ص 87.

الإقليمي في منطقة الساحل. فتوجهات الحكومات في الساحل تركز على القوى العظمى في حل الأزمات الأمنية والانسانية بدل الاعتماد على المنظمات والتكتلات الاقليمية هذا ما جعل من الاتحاد الافريقي عرضة للتبعية الخارجية. ففي سنة 2022 كانت الميزانية التي تلقاها الاتحاد من دول خارجية 651 مليون دولار تم تخصيصها لبرامج تنموية وعمليات أمنية.[1]

المبحث الثاني: مبادرات الدول الكبرى للقضاء على الجماعات المسلحة

المطلب الأول: المبادرات الفرنسية

تعد منطقة الساحل وإفريقيا مجال حيوي في السياسة الأمنية الفرنسية ومركز قوة لنفوذ فرنسا العالمي، هذا ما يجعلها حريصة على بناء علاقة ترابط عبر الاتفاقيات والتعاون وتسوية النزاعات في إفريقيا للحفاظ على نفوذها ومصالحها. وقد اعتمدت فرنسا عدة استراتيجيات وآليات لمواجهة التهديدات التي تواجه مصالحها في منطقة الساحل الإفريقي أهمها:

- **برنامج تعزيز القدرات الافريقية لحفظ السلام** : هو برنامج وضع لمساعدة دول إفريقية وقد ركز على التعاون العسكري ، وينشط بالتنسيق مع الأمم المتحدة . يقدم هذا البرنامج مساعدات اقتصادية وعسكرية كالدعم التقني والمالي والتكوين والتدريب[2].

- **اتفاقية الدفاع العسكري المشترك:** هناك عدة اتفاقيات ثنائية بين فرنسا ودول الساحل الإفريقي في مجال المساعدات العسكرية ودعم الجيوش ومختلف الأجهزة الأمنية من أجل حفظ الأمن. تتعهد فرنسا بموجب هذه الاتفاقيات تقديم المساعدة العسكرية لدول الساحل في حال نشوب صراعات كالاتفاقيات بين فرنسا ومالي[3]، وتعتمد على نشر القواعد العسكرية لدعم السيطرة والنفوذ ، وهناك حوالي 8000 جندي فرنسي منتشرين في بعض دول الساحل كجيبوتي وتشاد والنيجر، وتواجد الجنود الفرنسيين حسب العقيدة الفرنسية من أجل حفظ أمن دول المنطقة المرتبط بأمن فرنسا[4] .

---

[1] حمدي ع الرحمان حسن، افريقيا ومخاطر التنافس الدولي ، **مجلة سياسية دولية** ،الأهرام ،مجلد 58 ،عدد234 ،(2023)، ص .ص 131، 132

[2] عادل زقاغ ، ، مرجع سابق، ص. ص 103 . 104.

[3] لويس سيمون ، فرنسا والسياسة الأوروبية في مجالي الأمن والدفاع، **مجلة the rusi journal**، مجلد 158 ، عدد4،(2013)، ص38.

[4] يحي مشرط ،الاستراتيجية الأوروبية في منطقة الساحل الافريقي ،**المجلة الجزائرية للدراسات السياسة** ،مجلد 605،عدد 02،(2018)،ص.ص78. 84

تغير الإدراك الفرنسي للمتغيرات الجيوأمنية ما بعد سنة 2013 في منطقة الساحل واعتمدت مقاربات أمنية أكثر توسعا وعمقا بمبدأ الاستباقية الإستراتيجية ومبدأ الاستقلالية الإستراتيجية وعملية سرفال وعملية برخان ، وسيتم التفضيل في هذه المقاربات الأمنية الجديدة كالآتي :

- **الاستباقية الاستراتيجية** : وتشير هذه الاستراتيجية الى محاولة فرنسا لاحتواء التهديدات الأمنية التي تواجهها وذلك بحصرها في مناطقها وتطويقها للحيلولة أمام وصولها الى الأراضي الفرنسية، أو المساس بمصالحها ومحاولة أمنية التهديدات الأمنية النابعة عن منطقة الساحل الافريقي كالهجرة الغير شرعية وربطها بالجريمة المنظمة والإرهاب.

- **الاستقلالية الاستراتيجية:** وذلك باعتماد فرنسا في سياستها الخارجية على نفسها، حيث كانت في الغالب تعتمد على الحلول الأمنية الجماعية ضمن الاتحاد الأوربي وحتى الناتو ، ولكن إذا اقتضت الضرورة على قدراتها الدفاعية للتدخل العسكري من أجل حماية أقاليمها الحيوية خصوصا كالمنطقة المتوسطية ومنطقة الساحل الإفريقي، وذلك بهدف الدفاع عن مصالحها الاستراتيجية ومصالح حلفائها وفق التزاماتها الدولية وبذلك تمنح الأمن الوطني الفرنسي عمقا استراتيجيا مهم وتمنع مختلف التهديدات الأمنية المهددة لأمنها القومي[1]

- **استراتيجية الانتقال من مبادرة 5+5 الى مبادرة 5+5+5 :**

كانت مند البداية هناك مبادرة للحوار والتنسيق بين 05 دول أوروبية وهي إيطاليا، مالتا ، فرنسا، اسبانيا، البرتغال ومن الجانب الجنوبي للمتوسطة هناك 05 دول وهي الجزائر، تونس، ليبيا ، المغرب وموريتانيا. طرح هذه المبادرة الرئيس الفرنسي " ميتران " [2] إلا أن فرنسا لم تكتفي بوضع دول المغرب الغربي كسد منبع يؤمن

أوروبا من الجرائم العابرة من جنوب المتوسط بل وسعتها وعمقتها بمفهوم مبادرة 5+5+5،وضمت خمسة دول ساحلية للمبادرة وهي السنغال،مالي،بوركينا فاسو، النيجر، تشاد[3].

وقد تطورت هذه المبادرة مع التدخل العسكري الفرنسي في ما ليمما يوحي بتخطيط فرنسي من أجل فرض هيمنتها على منطقة الساحل من خلال ربطه بالمنطقة المغاربية في شكل مقاربة أمنية بين المجال أورو

---

[1] ناصر بوعلام ، مرجع سابق ، ص 153.

[2] اليامين بن سعدون ،**الحوارات الأمنية في المتوسط الغربي بعد نهاية الحرب الباردة** ،مذكرة ماجستير علاقات دولية ،(جامعة الحاج لخضر ، باتنة ، كلية الحقوق و العلوم السياسية 2011،2012) ،ص127.

[3] ناصر بوعلام ، مرجع سابق ، ص 157.

مغاربي– ساحلي، تكون فيه المنطقة المغاربية همزة وصل بين فرنسا ومنطقة الساحل الإفريقي، والهدف منه السيطرة على الثروات ومواجهة المنافسين بذريعة مكافحة الإرهاب والجريمة العابرة للأقاليم .

ومند سقوط نظام القذافي في ليبيا طرأت تحولات أمنية جديدة على منطقة الساحل الإفريقي كان لها وقع كبير على التواجد الفرنسي،ومنها ارتفاع التهديد للجماعات المسلحة وزيادة التنافس الدولي على المنطقة ، هذا ما حتم على فرنسا تغيير استراتيجياتها في غرب افريقيا وانتهاج أسلوب القوة العسكرية حيث تم الإعلان على عمليتان بارزتا بمثابة حملتان عسكريتان وهما عملية" سيرفال "وعملية" برخان "،والهدف منهما مواجهة الجماعات الجهادية في منطقة الساحل الإفريقي (2013 – 2022)

-**عملية سرفال:** بناء على طلب الرئيس المالي "**تراوري** " وبالتوافق مع قرار مجلس الأمن رقم (2085) أطلقت فرنسا عملية عسكرية تحت اسم سرفال (القط المتوحش) سنة 2013 لوقف زحف المتمردين على العاصمة المالية بما يقارب 3700 جندي، وركزت فرنسا على القصف الجوي لمعاقل الإرهاب في مالي. وقد تم دعم هذه العملية من طرف الاتحاد الإفريقي، ومساهمة دول الساحل بإرسال قوات للمشاركة في هذه العملية مثل بوركينا فاسو والنيجر والسنغال ونيجيريا، وحققت هذه العملية نجاحا في إيقاف زحف المتمردين على أراضي مالي[1].

-**عملية برخان** : بسبب انتشار تهديد الجماعات المسلحة من مالي نحو دول الجوار حاولت فرنسا أقلمة خطتها الأمنية من خلال إطلاق عملية برخان سنة 2014، والتي كانت توسيعا لعملية سرفال نحو مجال أوسع في منطقة الساحل، حيث شملت العمليات العسكرية كل من بوركينا فاسو ومالي وموريتانيا والنيجر وذلك من أجل تطويق نفوذ الجماعات الإرهابية. ولكن النتائج كانت عكسية حيث مند بداية عملية برخان ازدادت الجماعات الإرهابية في تنظيم نفسها وشهدت توسيع وتصاعد في أنشطتها الاجرامية والتقدم، وكسب الأراضي على حساب الحكومات المحلية[2]. وفي سنة 2022 تأكدت فرنسا من ضرورة إنهاء عملية برخان والتي كانت من أطول العمليات العسكرية بعد حرب الجزائر حيث جندت لها 5500 جندي وعدة قواعد عسكرية بالإضافة للعتاد الضخم من الطائرات والمروحيات وعربات مدرعة ، وبسبب وصول الانقلابين الجدد للسلطة بحيث كانوا

---

[1] فريدوم أونوها ، التدخل العسكري الفرنسي الافريقي في أزمة مالي ....، تقرير مركز الجزيرة للدراسات ، 2013 ،:05.05. 2026 ، 10:00، http//studies.aljazeeza.net

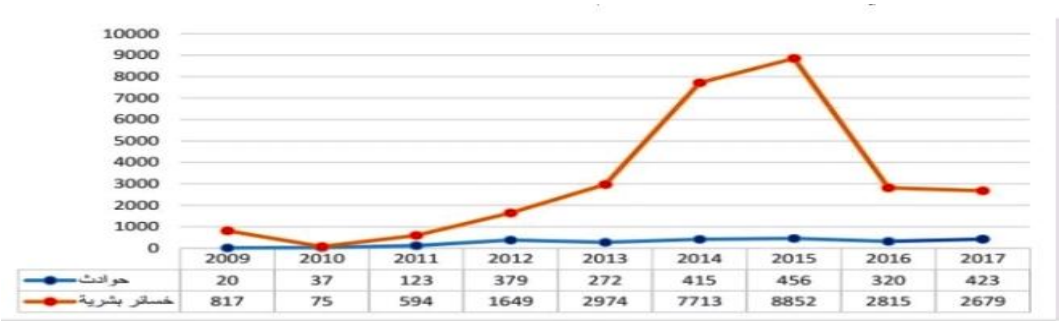
[2] نسيم بهلول ، برخان والاستراتيجية العسكرية الفرنسية في منطقة الساحل ، ورقة تحليلية ، 2021 http//studies.aljazeeza.net :2026/05/08 الساعة 10:00

لهم نزعة مناهضة للوجود الفرنسي الى جانب فشل الجهود الفرنسية في دحر الإرهاب أدى لإعلان فرنسا انهاء عملية برخان وسحب أعداد معتبرة من قواتها في منطقة الساحل[1].

وهناك العديد من متتبعي التطورات الأمنية في الساحل الإفريقي يقرون بفشل عملية برخان على جميع الأصعدة حيث كلفت فرنسا خسائر فادحة، وخسرت التأييد في أوساط الشعوب الإفريقية ما أدى لتراجع نفوذ فرنسا في منطقة الساحل والصحراء لصالح تزايد النفوذ الروسي. وبالمقابل الفترة الممتدة في 2015 الى 2022 شهدت تصاعد الهجمات الإرهابية وزيادة انتشارها بمؤشر على عدم جدوى القوة العسكرية لعملية برخان والجهود الفرنسية في مكافحة الإرهاب[2].

الفترة الممتدة لعملية برخان كان لها تبعات سلبية على التواجد الفرنسي في منطقة الساحل حيث أفقدها الثقة بينها وبين حلفائها التقليديين، وانتشر الرفض في الأوساط الشعبية لدول الساحل واستيائهم من الوجود الفرنسي، وتزايد التأييد للوجود الروسي والصيني كبديل عن الحماية الفرنسية ووصايتها على دول الساحل. وتظل السياسة الفرنسية اتجاه افريقيا تطرح تساؤلات عن النوايا الحقيقية فيما يخص جهودنا لمحاربة الإرهاب في الساحل الافريقي ، بحيث وبالنظر للمؤشرات كلما زادت فرنسا من قواتها ازدادت الأنشطة الارهابية دون تحقيق نتائج ملموسة من الجهة الفرنسية، وبالنتيجة يتضح حالة عدم الاستقرار في المنطقة تتوافق مع المصالح الفرنسية القائمة على نهب الثروات .

الشكل رقم 14 : يمثل تصاعد العمليات الاجرامية لبوكوحرام بالتزامن مع عملية برخان

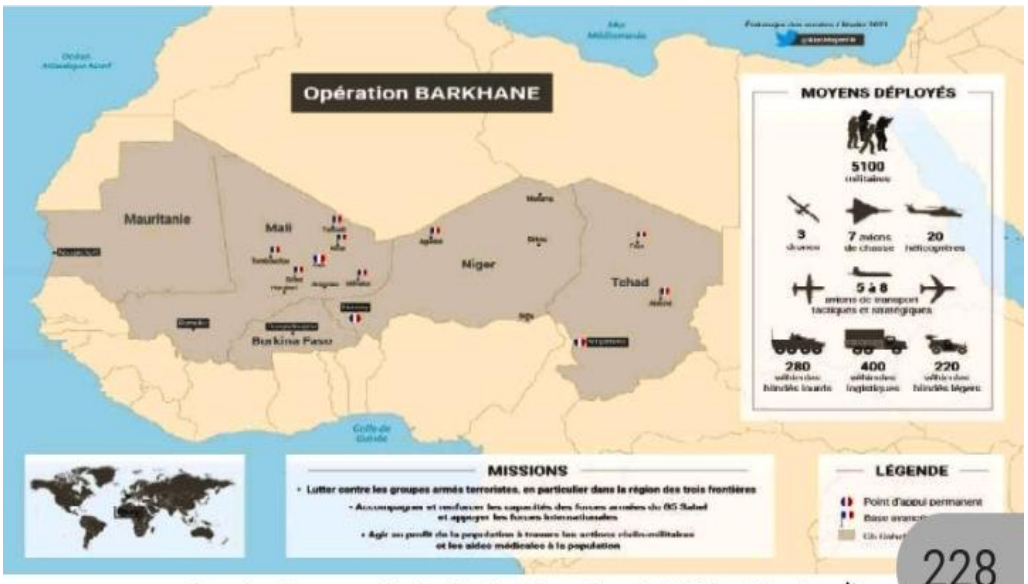


المصدر: فريدوم أثوها ،صامويل أويول،بوكوحرام ، ديناميات صعود تراجع جماعة عنيفة في نيجيريا ،مركز الجزيرة اللدراسات،2017،ص04

[1] ماكرون يعتزم : الاعلان رسميا عن انتهاء عملية برخان في الساحل ، تقرير للجزيرة 2022، https//wwwaljazeera.net 2026/05/10 الساعة : 18:30

[2] نسيم بهلول مرجع سابق .

الشكل رقم 15 : خريطة توضح المجال الجغرافى لعملية بارخان



المصدر:Dossier de presse-OpérationBerkhan, Janvier 2021, p23

المطلب الثاني: المبادرات الأمريكية :

تعتمد الولايات المتحدة الأمريكية في منطقة الساحل والصحراء الإفريقية استراتيجية القوة الذكية بمزج القوة العسكرية والدبلوماسية لغرض هيمنتها على منطقة الساحل والصحراء خصوصا مع ازدياد الأهمية الاستراتيجية والجيوسياسية للمنطقة. تبنت الولايات المتحدة عدة مبادرات من أهمها:

– **مبادرة بان الساحل sahel Initiative the pan:** وتعد من أول المشاريع الأمنية الأمريكية في منطقة الساحل، حيث وجهت هذه المبادرة لصالح مالي وتشاد وموريتانيا والنيجر،وتهدف لتقديم المساعدة العسكرية لهذه البلدان من أجل مكافحة الارهاب والحد من الجرائم [1].وقد ساهمت الولايات المتحدة في هذه المبادرة بـ 500 مليون دولار، وعززت وجودها العسكري بإنشاء قواعد عسكرية بالقرب من مناطق انتاج النفط، وساعدت القوات المحلية في أنشطة قتالية في الميدان[2].

–**مكافحة الارهاب عبر الصحراء : (TSCI)** : وهي عبارة عن امتداد للمبادرة السابقة وهدفها محاربة الإرهاب وتعزيز الأمن والسلم الاقليميين،وركزت على الدول السابقة في مبادرة بان وتم توسيعها إقليميا لتشمل كل من

[1] عادل زقاغ، مرجع سابق ، ص 109

[2] ادريس عطية ، مرجع سابق ، ص 93.

الجزائر والمغرب والسنغال ونيجريا. ولقد اعتمدت هذه المبادرة على تعزيز التعاون الإقليمي في مكافحة الإرهاب، وضمان التنسيق بين قوات الدول المساهمة، ومحاولة ربط التعاون الأمني بين دول الساحل ودول المغرب العربي كالجزائر والمغرب وتونس.

ولقد قامت قيادة الولايات المتحدة بتنفيذ عمليات تحت اسم الحرية عبر الصحراء تهدف من خلالها ربط الخبرات العسكرية، وتقوية قدرات القوات المحلية على حماية حدودها والسيطرة على أقاليمها الصحراوية الواسعة لمواجهة تهديدات الجماعات الارهابية خصوصا في مالي وتشاد والنيجر[1].

- **عملية الحرية عبر الصحراء (TEF.TS)**:جاءت هذه المبادرة مكملة للعملية العسكرية لمكافحة الإرهاب عبر الصحراء وقد ركزت هذه المبادرة على دعم جيوش دول الساحل في تأمين حدودها الواسعة ومكافحة الجماعات ذات الصلة بتنظيم القاعدة وتعزيز التعاون الاستخباراتي بين دول الساحل والولايات المتحدة، والدول التي ركزت عليها هذه المبادرة هي الجزائر، موريتانيا، مالي، النيجر، تشاد، بعد مدة تطورت هذه المبادرة لتصبح تسميتها لاحقا بالشراكة العابرة للصحراء لمكافحة الإرهاب كمحاولة من الولايات المتحدة لربط علاقاتها مع دول الساحل بحجة دعم حلفائها في إطار مكافحة الإرهاب[2]،إلا أن الولايات المتحدة في إطار حربها على الإرهاب قامت بتضخيم هذه الظاهرة ، حيث تشير تقارير دولية وأهمها تقرير بعنوان :" الإرهاب الإسلامي في الساحل حقيقة أو وهم "وأكد أن المنطقة التي تشمل مالي والنيجر وتشاد وموريتانيا لا تمثل بؤرة حقيقية للأنشطة الإرهابية ، بل يتطلب تعامل متوازن وجدي يجعل المنطقة آمنة.[3]

-**القيادة العسكرية الأمريكية في افريقيا (AFRICOM)** : لقد جاء قرار انشاء قيادة عسكرية في إفريقيا عقب اعلان وزارة الدفاع الأمريكية في 2007 ، وتغطي كامل دول افريقيا باستثناء مصر التي كانت ضمن القيادة الأمريكية الوسطى. وتتضمن مهام فريكو ومالاتي:

- بناء شراكة بين أمريكا والدول الأفريقية في شتى المجالات.
- مساعدة الوكالات الحكومية على فرض الأمن وإدارة التعاون في قارة إفريقيا.
- دعم الشركاء في مكافحة الإرهاب.

---

[1] جيفري هيربست و غريغ ماين، افريقيا والحرب على الارهاب ، ترجمة كاظم هاشم نعمة ، منشورات أكاديمية الدراسات العليا ، طرابلس ، 2005، ص 309.

[2] جيفري هيربست ، المرجع نفسه ، ص 309.

[3] ادريس عطية ، مرجع سابق ، ص 94.

- تقديم المساعدات الإنسانية والحفاظ على احترام حقوق الإنسان.
- إدارة العمليات العسكرية ودعم المنظمات في افريقيا[1]

من الملاحظ أن هناك كثافة عالية للوجود الأمريكي في الساحل الإفريقي من شرقه الى غربه، وهذا التواجد كله ضمن مكافحة الارهاب الدولي في الساحل. وهناك بعض التقارير الدولية كتقرير لجنة الأزمات الدولية الصادرة عام 2005 تحت عنوان " الارهاب الاسلامي في الساحل حقيقة أو وهم "، وجاء في التقرير أن المنطقة الصحراوية المحاذية لمالي والنيجر وتشاد وموريتانيا لا تشكل بؤرة للنشاط الارهابي، الا أن التصور والتعامل الخاطئين يؤديان الى تبعات خطيرة، وفي الغالب تقود الولايات المتحدة الأمريكية الحروب ضد الاسلام الأصولي وتربطه بالإرهاب وتنظيم القاعدة، وتحاول ادخال المنطقة في مواجهة الجماعات الارهابية وفق ما يتطابق مع مصالحها. فأمريكا تحاول الأخذ بزمام المبادرة وتحييد الدور الإفريقي وهذا ما يؤدي لتأجيج الصراع بدلا من تخفيضه.[2]و قد كانت أهم أنشطة أفريكوم في الساحل كالآتي

- دعم قوة الساحل الخماسية (g5) في التدريب و التنسيق التكتيكي .
- ملاحقة تنظيم الدولة و تنظيم القاعدة في منطقة الساحل .
- تنسيق التعاون العسكري و الاستخباراتي مع الحلفاء الدوليين خصوصا فرنسا و حلف الناتو.
- الدعم للوجستيكي لدول الساحل و القيام بمناورات مشتركة .

المبحث الثالث: آفاق نشاط الجماعات المسلحة في منطقة الساحل والصحراء

تعد الدراسات الإستشرافية من أهم الأدوات العلمية و المستخدمة في تحليل الصراعات حيث تنطلق من المعطيات المطروحة للوصول للتنبؤ بالمألات المستقبلية بناء تصورات تساعد صناع القرار في اختيار البدائل لوضع سياسات فعالة وتساعد الباحثين في إيجاد الحلول و الوصول لحل المشكلات ، و قد تم الاعتماد في هذه الدراسة على نموذج swot .

المطلب الأول: تحليل مؤشرات تطور نشاط الجماعات المسلحة حسب نموذجSWOT

نموذج swot هو أسلوب للتحليل العلمي يرتكز على أربعة عناصر مهمة وهي نقاط القوة و نقاط الضعف

[1] خيري عبد الرزاق جاسم ، أفريكوم .... مهمة غير مفهومة ، **مجلة الشرق الأوسط** ، عدد 10633 ، (2008)، ص 93.

[2] ادريس عطية : مرجع سابق ص 94 ، 95

بالتركيز على العوامل الداخلية للظاهرة، أما الفرص و التهديدات فيتم التركيز على العوامل الخارجية للظاهرة و يتم وضع العناصر الأربعة في جدول ثم استخلاص النتائج المتحصل عليها من الجدول.

أولا : تحليل SWOT لدول الساحل والصحراء

S.نقاط القوة	W.نقاط الضعف
• امتلاك الموارد (الثروات الباطنية) • نسبة عالية في فئة الشباب 65% • خبرة الجيوش في مكافحة الإرهاب • التطور التكنولوجي والتقنيات الأمنية	• هشاشة الدولة وضعف النظام السياسي • تفشي الفقر والجهل وضعف الخدمات الأساسية • قساوة وصعوبة الجغرافيا وشساعة الحدود • غياب الدولة القاعد في منطقة الساحل • ضعف المشاركة السياسية والتمثيل المجتمعي • تفشي الفساد والانقلابات العسكرية • غياب التنمية واستنزاف الثروات • الولاء القبلي بدل الولاء الدولة الوطنية
O.الفرص	T.التهديدات
• التكامل الإقليمي وحوكمة قضايا الأمن • التنسيق الإقليم والدولي في قضايا مكافحة الإرهاب • المساعدات الدولية • الحوكمة الهجينة للجماعات المسلحة	• التغير المناخي و ارتفاع معدلات التهديد البيئي • التدخلات الأجنبية طرف ثالث في الصراع • صراع القوى الكبرى على الموارد و مناطق النفوذ • ربط المبادرات الأمنية بالدول الأجنبية • دول الساحل معظمها دول حبيسة غير مطلة على البحر.

ثانيا : تحليلSwot للجماعات المسلحة

S.نقاط القوة	W.نقاط الضعف
• تحالف الجماعات المسلحة وتبادل الأدوار بينها • القدرة على التجنيد. • التحول والتكيف مع البيئة المتغيرة • تغيير الاستراتيجيات والتكتيكات كالتمويل والتجنيد الرقمي . • المعرفة الجيدة للطرق والمنافذ الصحراوية • سهولة التنقل عبر الحدود استغلال الموارد كتعد بن الذهب	• تنافس الجماعات المسلحة على الموارد ومناطق النفود. • الاختلاف الفكري والعقائدي بين الجماعات المسلحة . • الانشقاق والتفكك داخل الجماعات
O.الفرص	T.التهديدات
• السوق السوداء للسلاح والأزمة الليبية • التدخلات الأجنبية كطرف ثالث في تأجيج الصراع. • دعم بعض الأطراف الحكومية للجماعات المسلحة • الاستفادة من الانشغال الدولي بحروب الشرق الأوسط • الاستفادة من التوترات بين دول الساحل	• الاستياء الشعبي و تراجع الحضانة الشعبية للجماعات المسلحة • اقتتال الجماعات المسلحة والصراعات بين الفصائل المسلحة • .تضييق الخناق من دول الجوار المنظمات الاقليمية • الحرب العالمية على تجار المخدرات والتضييق على جماعات الجريمة المنظمة • تطور التقنيات والتكنولوجيا يقلل من حرية حركة الجماعات المسلحة • تجفيف مصادر التمويل

بالنظر لجدول " SWOT" ودراسة نقاط القوة ونقاط الضعف والفرص والتهديدات لدول الساحل والجماعات المسلحة، يمكن استخلاص نتائج تساعد في التنبؤ بنشاط وتمدد الجماعات المسلحة في منطقة الساحل والصحراء و يمكن تلخصيها كالآتي :

بالنسبة لدول الساحل: يظهر من خلال تحليل" SWOT"أن نقاط ضعف الدول في الساحل معقدة ومستعصية على الحل ، ولا يظهر في الأفق إيجاد حلول للمشاكل التي تعاني منها الحكومات كالصراعات المتفشية بين القبائل والإثنيات المتعددة داخل الدولة الواحدة، وتفشي الفساد وظاهرة الانقلابات العسكرية وغياب التنمية وتقديم الخدمات الأساسية . وقد تم إحصاء تسعة نقاط ضعف لدى دول الساحل مقابل أربعة نقاط قوة و هناك عدة تهديدات تواجه الدول كالتغير المناعي والتدخلات الأجنبية في المنطقة وموقع الدولة الجغرافي معظمها دول حبيسة يجعلها أمام حتمية التبعية، وقد تم إحصاء خمسة تهديدات مقابل أربعة فرص هذا يضع دول الساحل أمام تحديات أمنية صعبة يجعلها عاجزة على احتواء الصراع

بالنسبة للجماعات المسلحة : يظهر من خلال تحليل" SWOT"أن نقاط قوة الجماعات المسلحة، خصوصا فيما يخص سهولة الحصول على السلاح والتجنيد وملائمة الجغرافيا لنمو الإجرام والتصرف وسهولة تكيف الجماعات مع المتغيرات الأمنية. وقد تم إحصاء سبعة نقاط قوة مقابل ثلاثة نقاط ضعف وهناك تساوي بين الفرص والتهديدات هذا ما يجعل من الجماعات المسلحة في منطقة الساحل معضلة أمنية أمام الدول التي يتزايد نشاطها مستقبلا فيها ويتوسع انتشارها جنوبا نحو المناطق الهشة كأفريقيا الوسطى وكوتيفوار .

المطلب الثاني : : الطروحات المستقبلية حول الجماعات المسلحة في منطقة الساحل والصحراء

انقسمت الدراسات الاستشرافية للصراع في منطقة الساحل والصحراء لفريقين، هناك توجه متفائل يرى أن مستقبل المنطقة سيتجه للانفراج وتراجع نشاطات الجماعات المسلحة، مما يعود على المنطقة بالأمن والاستقرار، أما التوجه المتشائم يرى أن مستقبل المنطقة سيشهد انتشار أوسع للأعمال الإجرامية وازدياد قوة الجماعات المسلحة بالمقابل ضعف الدول في المنطقة مما يؤدي للتصعيد وعدم الاستقرار.

ومما سبق يمكن طرح التوجهين كالآتي:

- **الطرح الأول تراجع وانحسار نشاط الجماعات المسلحة:** سيتجه الوضع الأمني في منطقة الساحل الافريقي نحو تحسن الوضع الأمني بفضل لجوء دول الساحل للحكومة وبناء مؤسسات الدولة بعد تراجع التواجد الفرنسي سيشجع للاعتماد على الذات، ويظهر هذا في الانجازات المسجلة في بوركينافاسو مند 2022

حيث تم تبني سياسات تزيد من سيطرة الدولة على الموارد خصوصا الذهب وتوسيع برامج التجنيد في الجيش وإطلاق برامج تنموية كالزراعة والطاقة وبرامج التجنيد في الجيش وإطلاق برامج تنموية كالزراعة والطاقة وبرامج لأسكان النازحين وتشجيع الصناعة المحلية وهناك أيضا مساعي محلية لإسكان النازحين وتشجيع الصناعة المحلية. وهناك أيضا مساعي محلية لنزع فتيل النزاعات الاثنية والعرقية كالمساعي المستمرة للمصالحة في مالي بين الطوارق والحكومة وجهود الوساطة المحلية والاقليمية (الايكواس والاتحاد الافريقي) ، والحوار بين المزارعين على حدود مالي والنيجر وبوركينافاسو. ويظهر في الأفق نجاح خط الغاز العابر للصحراء الذي يعزز التعاون الاقليمي بين الدول المستفيدة ، وهناك أيضا مساعدات ضخمة تقدم لشعوب المنطقة، مما يساعد تضييق دائرة الفقر والاستياء. وأهم النقاط الداعمة لهذا التوجه هي :

- التأثير الايجابي لمشروع الغاز سيتحول مستقبلا من شراكة اقتصادية الى شراكة أمنية وفق مقاربة الاعتماد المتبادل بين الجزائر والنيجر ونيجيريا من جهة وبين الاتحاد الأوروبي ودول العبور من جهة أخرى، فأمن الأنبوب يعود بالفائدة لجميع الفاعلين خصوصا بعد تراجع الامدادات الروسية للغاز الموجه لأوروبا.

- استفادة دول الساحل من التكنولوجيا العسكرية سيأمن الحدود ويفرض سيطرة على المجال الصحراوي كالمراقبة باستخدام المسيرات يقود حرية حركة الجماعات الارهابية وجماعات الجريمة المتممة.

- توتر منطقة شمال أمريكا اللاتينية وعزم الولايات المتحدة على محاربة مهربي المخدرات في دول المنبع (كولومبيا وبوليفيا والبرازيل وفنزويلا سيؤدي مستقبلا لتراجع نشاط جماعات الجريمة المنظمة.

- تنامي الوعي لدى الشعوب والحكومات بخطر التدخلات الأجنبية وعدم جدوى الاعتماد عليها يؤدي مستقبلا لاعتماد دول الساحل على ذاتها في حل المشكلات الأمنية ويعزز تنويع الشركاء للمساعدة على تسليح جيوشها.

- تعزيز دور الجزائر بعد فشل المبادرات الأجنبية في التغلغل أكثر داخل المنطقة ما يؤدي لحل بعض الأزمات سيما أزمة الطوارق وتحسن العلاقات الجزائرية مع بعض دول الساحل سيما النيجر وتشاد وبعدها مالي.

– **الطرح الثاني : استمرار وتصاعد نشاط الجماعات المسلحة** : سيتجه الوضع الأمني في منطقة الساحل الافريقي لتوسع الصراع وتفاقم التهديدات الأمنية في ظل الانسداد السياسي بسبب الانقلابات العسكرية وأزمة الشرعية وفق ما أصدره تقرير Freedom in the world202 ، أما السودان يعاني من أكبر كارثة انسانية

حيث وصل عدد الناخبين في 2025 الى 10 ملايين نازح حسب تقارير unhcr واستخدام قوات الدغم السريع مؤخرا للطائرات المسيرة ضد الجيش ينبأ بتحولات جديدة في تطور الصراع مستقبلا ،ووفق المؤشر العالمي للإرهاب فإن منطقة الساحل الافريقي تعد أكبر البؤر الحاضنة للإرهاب حسب مؤشر (GTI) 2025 وضد وصول الانقلابين للسلطة شهدت المنطقة أشد وأعنف الهجمات الارهابية خصوصا مالي وبوركينافاسو وكان حادث مقتل وزير الدفاع في مالي سابقة أمنية خطيرة تنبؤ بتزايد سيطرة الجماعات المسلحة على المشهد الأمني مستقبلا ، ووفق دراسات أعدها معهد الاقتصاد والسلام في سيدني عام 2024 أن 51 % من قتلى الارهاب كانت في منطقة الساحل بعدد 3885 قتيل في 2024 وقد سجلت أكبر عدد للضحايا في مالي

و النيجر و بوركينافاسو ، بالإضافة لانتقال مركز ثقل الأنشطة الاجرامية نحو وسط افريقيا حسب نفس التقرير أما ازدياد الطلب العالمي على الموارد النادرة سيزيد مستقبلا من التنافس الدولي على منطقة الساحل والدي بدوره يأجج الصراع ويرفع من حجم التهديد وقد تم تلخيص هذا التوجه في عدة نقاط وهي :

- تزايد الطلب على المعادن النادرة كالليثيوم ،الكوبالت ،المغنيزيوم واليورانيوم والمتواجدة في منطقة الساحل بكميات هائلة، هذا ما يؤدي مستقبلا لدخول عدة دول في المعادلة الأمنية والصراع على الموارد، مما يؤدي لتأجيج الصراع في المنطقة وتنامي التطرق والعنف الرافض للوجود الأجنبي المشجع على تنامي الحركات الجهادية.

- وصول الانقلابين العسكريين للسلطة يعطل العملية السياسية في الساحل يؤدي للتركيز على الحلول العسكرية، واهمال الجوانب المهمة في حل الأزمة الأمنية كالمبادرات الدبلوماسية والمشاريع التنموية.

- ببسط النفوذ الأمريكي على الساحل الافريقي بدعم المعارضة واسقاط أنظمة الحكم لاستبدالها بأنظمة موالية للولايات المتحدة .

- التطور التكنولوجي والثورة الرقمية يشجع الجماعات المسلحة مستقبلا لتطوير استراتيجية عملها كاستخدام الطائرات المسيرة في تنفيذ الهجمات ونقل المخدرات واستخدام العملات الرقمية والهجمات السيبرانية ضمن حروب الجيل الخاص وانتقال الأساليب القتالية في الشرق الأوسط لمنطقة الساحل

- انسحاب النيجر وبوركينافاسو ومالي من مجموعة (G5.SAHEL) وتشنج العلاقات والتعاون بين دول المنطقة وهذا يؤدي لإعادة تموضع الجماعات المسلحة وسهولة نقل السلاح والمخدرات .

- الأزمات المزمنة في الساحل كهشاشة الدولة والصراعات الاثنية والجهات والفقر تنبؤ باستمرار نشاط الجماعات المسلحة وتزايد العنف ضد المدنيين مستقبلا .

الخـــــاتمـــة

يتضح مما سبق في الدراسة أن منطقة الساحل والصحراء تحولت احدى أكثر المناطق هشاشة واضطراب على المستوى الدولي نتيجة عوامل تداخل عدة عوامل معقدة ، وقد ساهمت الجماعات المسلحة بمختلف توجهاتها كالجماعات الارهابية والانفصاليين وجماعة الجريمة المنظمة في تعميق عدم الاستقرار واضعاف سلطة الدولة ، ولم يقتصر تأثير الجماعات المسلحة على دول الساحل بل شمل البيئة الاقليمية ككل من خلال الاستراتيجيات الجديدة التي تعتمدها الجماعات الاجرامية كالتحالفات والاستفادة من التطور التكنولوجي واستغلال ظروف المنطقة كهشاشة مؤسسات الدولة وضعف التنمية والنزاعات الاثنية ويتضح دلك من خلال التحليلات السابقة في الدراسة أن التهديدات الأمنية المتصاعدة داخل المنطقة في السنوات الأخيرة نابعة من الجماعات المسلحة الدولية كتنظيم الدولة وتنظيم القاعدة التي برزت أنشطتها مند سنة 2015 وصاحبها ارتفاع مستوى التهديد أما الجماعات المسلحة المحلية مستوى نشاطها ظل ثابت ، أما جماعات الجريمة المنظمة فتحصيل حاصل اذا ارتفع نشاط الجماعات الارهابية تتزايد ّ أنشطة التهريب واذا ضعفت يتراجع ، وهناك عامل التدخلات الأجنبية حيث كان له دور واضح في تأجيج الصراع خصوصا التدخل العسكري الفرنسي والتدخل الروسي .

حسب ما تقدم في تحليل مستقبل الصراع في منطقة الساحل بنموذج SWOT وأفاق مستقبلية يتضح أن أزمة الساحل مزمنة ومستعصية ، والصراع يتزايد تدريجيا سيحول المنطقة لحروب أكثرها دموية ، مع وجود بعض البوادر الايجابية مثل تحسن الدور الجزائري الفعال داخل العمق الافريقي ذات الطابع التنموي حيث سيساعد مستقبلا في دعم التعاون الاقليمي والتخفيف من المعاناة والاستياء الشعبي ، بالإضافة لتراجع التواجد الفرنسي وانسحاب فاغنر الروسية من دول الساحل الافريقي

استنتاجات الدراسة :

1 – منطقة الساحل بيئة حاضنة للجماعات الاجرامية لتوفر عدة عوامل جغرافية واجتماعية وسياسية .

2 – تنقسم الجماعات المسلحة في منطقة الساحل من حيث الخطورة لقسمين جماعات دخيلة دولية وهي أشد خطورة وجماعات محلية خطورتها منخفضة .

2 – الحلول العسكرية في المنطقة غير فعالة والحوار والمصالحة بين القبائل والاثنيات هي الحل الأمثل لأزمة الساحل .

3 – الاستعانة بالحوكمة الهجينة كدمج الجماعات المسلحة في المعادلة الأمنية لمواجهة الجماعات الدخيلة على المنطقة وحوكمة أعيان القبائل في المعادلة السياسية

4 – تأميم موارد المنطقة وتحويلها للاستغلال الوطني لدعم التنمية .

5 – تفعيل الحلول الاقليمية والتجارة البينية داخل منطقة الساحل (العون الذاتي)

6 – بناء شراكات استراتيجية بين الدول الحبيسة والدول المطلة على البحر .

7 –اقحام النخب المثقفة في مؤسسات الدولة وتحييد العسكريين من الساحة السياسية

قائـــمة
المـــراجع

قائمة المراجع

الكتب بالعربية :

1- جوزيف ناي، **المنازعات الدولية مقدمة للنظرية والتاريخ**، ترجمةأحمد أمين الجمل، الجمعية المصرية لنشر المعرفة و الثقافة العالمية، ط1، 1997

2- شريف سيد كامل، **الجريمة المنظمة في القانون المقارن**،دار النهضة العربية،القاهرة ، ط1، 2001

3- جهاد محمد بريزات،**الجريمة المنظمة** (دراسة تحليلية)، دار الثقافة ،عمان ، 2008 .

4- شيماء سمير محمد حسن ، **الانقلابات في القارة الافريقية** ، المركز الديمقراطي العربي ألمانيا ، ط1 ، 2024.

5- كريم مصلوح :**الأمن في منطقة الساحل والصحراء في افريقيا**،مركز الامارات للبحوث والدراسات الاستراتيجية ، أبوظبي ، ط1 ، 2014

6- عادل ناشد،**الاتجار بالبشر بين الاقتصاد الخفي والاقتصاد الرسمي**،دار الجامعة الجديدة الاسكندرية ، مصر، 2005.

7- محمود الشريف البسيوني، **الجريمة المنظمة عبر الوطنية** ،دار الشروق ، القاهرة ، مصر، طبعة 1 ، 2004.

8- جيرار ديسوا ، **دراسة في العلاقات النظريات الدولية الجزء الثاني**، ترجمة قاسم مقداد ، دار نينوي ، دمشق ، 2015.

9- عامرمصباح، **نظرية العلاقات الدولية ،الحوارات النظرية الكبرى**،دارالكتاب الحديث، القاهرة ، 2008.

10- لينين فلاديمير، الدولة و الثورة ، **تعاليم ماركسية حول الدولة**، ترجمة دار المعرفة والحياة ، ط2، 1918.

11- جون بيليس وستيف سميت،**عولمة السياسة العالمية**، ترجمة مركز الخليج للأبحاث ، مركز الخليج للأبحاث ، الامارات،ط2004،1.

12- باتران بادي و كلود سموتش، **انقلاب العالم ،سوسيولوجيا المسرح الدولي**، ترجمة سوزان خليل ، القاهرة ، 1998 .

13- صامويل هنتنغتون، **النظام السياسي في مجتمعات متغيرة**، ترجمة حسام نايل ، دار التنوير ، لبنان ، ط1، 2017 .

14- عبد الودود ولد الشيخ ، **القبلية و الدولة في افريقيا** ، الدار العربية للعلوم ، قطر،ط1 ، 2013

15- صامويل هنتغتون، **صدام الحضارات** ، ترجمة طلعت الشايب،دار سطور، القاهرة ، ط1 ،1999.

16- عبد الأحد السبتي ،بين **الزطاط و قاطع الطريق: أمن الطرق في مغرب ما قبل الاستعمار**، دار توبقال للنشر و التوزيع ، الدار البيضاء ،2009 .

17- محمد مهدي عاشور، **التعددية الاثنية :ادارة الصراعات واستراتيجيات التسوية**،المركز العالمي للدراسات ، ط 1 ،2002 .

18- نبيل شكري، **بوكو حرام السلفية الجهادية في افريقيا** ، المكتب العربي للمعارف، القاهرة ، ط1، 2015 .

19- على نجات،**بوكوحرام من الدعوة السلمية إلى الجهاد المسلح** ، معهد أبرار للدراسات ، طهران ، ط1، 2019.

20- أحمد عبد العزير الأصفر ،**عوامل انتشار ظاهرة عالمي المخدات في المجتمع العربي**،جامعة نيف العربية الرياض العلوم أمنية ، 2011.

21- نور الدين حتحوت، **التدخل العسكرية والالتزام الدولي بالاحترام حقوق الإنسان** ، الاسكندرية ، مصر، طبعة 1، 2022 .

22- عبد الله بلعزيز، الربيع العربي إلى أين : **أفق جديد للتغيير الديمقراطي** ، مكتبة الأسرة ، الأردن ، 2012، ص 59 .

23- ياسين طاهر الياسري :**مكافحة الارهاب في الاستراتيجية الأمريكية : رؤية قانونية وتحليلية** ، دار الثقافة للنشر والتوزيع ، الأردن 2011 .

24- ماثيوغيدار، **القاعدة في سبيل غزو المغرب العربي :الإرهاب على أبواب أوروبا**، باريس ،دار روتشار، 2007.

25- عبد الرحمان حسن حمدي ، **معضلات إفريقيا : الانتقال المتعثر، الارهاب التدخل الخارجي** ، المستقبل للأبحاث و الدراسات ، أبو ظبي ، ط1، 2022 .

26- منزول عبد الله منزول،**الوضع الانساني في دار فور و مستقبل النازحين و اللاجئين** ، في كتاب دار فور، حصاد الأزمة بعد عقد من الزمن، تحرير عبد الوهاب الأفندي ، دار العربية للعلوم ، الدوحة ، ط1، 2013 .

27- جيرار ديسوا ، **دراسة في العلاقات النظريات البيدولتية الجزء الثاني** ، ترجمة قاسم مقداد ، دار نينوي ، دمشق ، 2015.

28- عبد السلام جحيش و سلميان أبكر محمد، **دور الأطراف الخارجية في النزاعات الدولية** ، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية و السياسية ،برلين, ط1، 2018.

29- جيفري هيربوستوغريغ ماين، **افريقيا والحرب على الارهاب** ، ترجمة كاظم هاشم نعمة ، منشورات أكاديمية الدراسات العليا ، طرابلس ،ط1، 2005

المقالات و المجلات :

1- صورية براك، "هشام ساحلي، " راهن القضايا الاقتصادية غير المشروعة على الحدود وتأثيرها على الأمن الوطني الجزائري : تهريب المخدرات 2013- 2017) نموذجا" ، **مجلة الاقتصاد والقانون**، العدد 02 ،(ديسمبر 2018)، ص 184

2- ايمان رجب، القوة المنافسة : مداخل تحليلية الفاعلين العنيفين من غيرالدول، **مجلة السياسية الدولية** ، عدد189 ، 2012.

3- ادريس عطية :الارهاب كمصدر جديد لتهديد الأمن في الساحل،**المجلةالجزائريةللدراسات السياسية** ، عدد 1 ، 2014.

4- شهرزاد إدمام ،الفواعل العنيفة من غير الدول ، **مجلة سياسات عربية**، عدد 8 ، 2014 .

5- محمد إدريس عبدالعزيز،الأزمة السياسية في جمهورية مالي الأسباب، التطورات.التداعيات . **مجلة الدراسات الافريقية و العربية** ، المركز العراقي الافريقي ، مجلد 3 ، عدد 12 .

6- حميدة لحمر، تعدد الفواعل العنيفة من غير الدول في الحروب الجديدة ، **مجلة دراسات استراتيجية** ، مجلد 2،عدد 2، 2023.

7- رانيا حسن خفاجة،ميليشيا الدفاع الذاتي في إقليم الساحل الإفريقي، **مجلة كلية السياسة و الاقتصاد** ، عدد09، 2023.

8- بدر صايم ،الفواعل العنيفة من غيرالدول : مجموعة فاقتر: نموذج ، **مجلة الشؤون الاستراتيجية** ، العدد 17 2024.

9- عبد الكريم السعيد سويلم،الحوثيون كفواعل من غير الدول، **مجلة اتجاهات سياسية** ،عدد 8، 2019.

10-جهاد عبد المالك عودة، الفواعل العنيفة من غير الدول،المجلة العلمية للبحوث والدراسات ، عدد 3، 2017.

11-أحمد محمود ابراهيم ،الإرهاب الدولي في افريقيا بين أزمات الداخل و تهديدات القاعدة، **مجلة كراسات استراتيجية** ، عدد181، جوان 2008

12-محمد سويلمي: قضايا التطرف و الجماعات المسلحة ، **مجلةدورية دولية محكمة** ، عدد1 ، 2019 .

13-خير سالم دياب ات ، البعد الدولي لظاهرة الذئاب المنفردة ، **مجلة علوم اجتماعية** ، مجلد 46 ، عدد2 ، 2018 .

14-خالد بشكيط ، التهديدات اللاتماثلية في منطقة الساحل ، **مجلة أبحاث قانونية و سياسية** ، عدد 6 ، 2018 .

15-أحمد ايدير، التعدد الأمني و التحدي الأمني في مالي ، دراسة في كرونولوجيا النزاع ، **مجلة أفاق علمية** ، عدد 2 ، 2017 .

16-أنور محمد فرج ، النظرية والواقعية و الجماعات الإرهابية ،**مجلة دراسات سياسية و أمنية** ، مجلد 3 ، العدد 5 ، 2020.

17-سيف نصرة ، تحليل هانزمركانتو لمفهوم القوة و تطبيقاتها على وحدات النظام الدولي ،**مجلة تكريت للعلوم السياسية**، العدد 2 ، 2016 .

18- محمد سعيد حجازي ، خطاب الحرب على الإرهاب و أمننة الساحل الافريقي ، **مجلة قضايا التطرف و الجماعات المسلحة** ، عدد4، 2020.

19-عبد الله عيسى عبده عيسى الشريف ، تأثير الفاعلين المسلحين من غير الدول على الاستقرار السياسي ، **مجلة علمية لكلية الدراسات الاقتصادية العلوم السياسية** ، الجامعة الاسكندرية ، مجلد 8، عدد 15.

20-عادل زقاغ، الساحل الافريقي والاستراتيجية الفرنسية ،**المجلة الجزائرية للتنمية** ، عدد 7،2017.

21-بومدين عربي أزمة الدولة في الساحل الافريقي ،**مجلة قراءات سياسية منشورة** ،قسم العلوم السياسية ، العدد 38، 2012.

22-فاطمة زمام ، الجماعات العابرة للحدود في افريقيا منطقة الساحل،**مجلة أكاديمية للعلوم السياسية** ، مجلد 6،عدد2، 2020.

23- عبد الوهاب بن خليف ، البناء الاجتماعي و الثقافي في افريقيا، **مجلة جزائرية للسياسات العامة** ،عدد3 ، 2014.

24- شريفة كلاغ ، التهديدات البيئية في دول الجنوب الصحراء ، **مجلة مدارات سياسية** ، مجلد 2، العدد5 ، 2018.

25-محمد رحالي ، تراجع النفوذ الفرنسي في منطقة الساحل الافريقي، **مجلة الدراسات الايرانية** ، عدد 22 ، 2025 .

26-عربي بومدين،الساحل الافريقي ضمن الهندسة الأمريكية ،**مجلة قراءات سياسية** ، عدد 09، 2014.

27-حمد الباسوسي , دور محدد الطاقة في استراتيجية الفواعل المسلحة العنيفة من غير الدول , **مجلة كلية الاقتصاد و العلوم السياسية** , مجلد23 , عدد2 , (أفريل 2022), ص 124 .

28- أمحمد مالكي ، لماذا أفريكوم و لمواجهة من ؟، **مجلة المغرب الموحد** ،عدد 05، 2010.

29-ريم محمد موسى ، التنافس الدولي على افريقيا و مستقبل الاندماج الاقليمي ،**مجلة الدراسات الافريقية و حوض النيل** – مجلد5 ، عدد 4 ، 2022.

30-نوال بوميلك،أثر التنافس الدولي في منطقة الساحل على النفود الفرنسي ،**مجلة جزائرية للدراسات السياسية**، مجلد 10 ، عدد 1، 2023.

31-بوعلام رزيق ، استراتيجية المجابهة التشريعية للإرهاب أثرها على التهديدات الأمنية اللاتماثلية ، **مجلة دراسات استراتيجية و عسكرية** ، برلين ، ألمانيا ، مجلد 1،عدد1، 2018.

32-عامر ناصر، رهان الشبكات الدولية للإتجار بالمخدرات على منطقة الساحل، **المجلة الجزائرية للدراسات السياسية** ، مجلد 8 ، العدد1، 2021 .

33-شوقي الجمل، دراسات في غرب إفريقيا، **مجلة الحديث المعاصر**، مصر 1998.

34- أنس صقر أبو فخر ، دور الجماعة الاقتصادية لغرب افريقيا،**مجلة جامعة الشارقة** ، مجلد 12 ، عدد 01 ، 2015.

35-سيميرقلاع الضروس، منطقة الساحل الافريقي والأنظمة الاستراتيجية، ،**مجلة أكاديمية للعلوم السياسية** ، جامعة ابن خلدون ، تيارت، مجلد 6 ،عدد2، 2020.

36-جميلة علاق، استراتيجية التنافس الدولي منطقة الساحل ، **مجلة علوم اجتماعية** ، عدد 19 ، 2014.

37-محمد سفيان بوخبزة ،أهمية منطقة الساحل بين المصادر الدولية ، امدادات الطاقة ، **مجلة أكاديمية الدراسات السياسية** ، مجلد 7 ، عدد 1 ، 2024 .

38- صلاح الدين رأفت ، الأهمية الجيوسياسية للقرن الإفريقي ، **مجلة البيان الرقمية** ،العدد 378، 2018

39-_عبير شليغم،النيوكونيالية الفرنسية في افريقيا لنشر الثقافة الفرنسية،**مجلة العلوم القانونية والسياسية** ، مجلد 13، عدد 1، 2002.

40- زهيرة مزارة ، ميلود عامر رحاج ، السياسة الفرنسية اتجاه الساحل الإفريقي ،: بين القطيعة و الاستمرار ، **مجلة أكاديمية للدراسات الاجتماعية و الانسانية** ، عدد 18 ، 2017 .

41- طبيب محمد الهاشمي أمين ، أزمة الطوارق و تداعياتها على أمن الجزائر ، **مجلة دراسات إفريقية و حوض النيل** ، مجلد 2 ، عدد 5 ، 2019.

42- عبدالله عيسى عبده عيسى الشريف ، تأثير الفاعلين المسلحين من غير الدول من غير الدول على الاستقرار السياسي، **المجلة العلمية لكلية الدراسات الاقتصادية و العلوم السياسية** ، مجلد8 ، عدد 15 ، 2023 .

43-فاطمة زمام الجماعات الارهابية العابرة للحدود في افريقيا منطقة الشمال،**مجلة أكاديمية العلوم السياسية** ، مجلد 6 ، عدد 2 ، 2020 ..

44-سمير عادل، الأبعاد الاقتصادية لظاهرة الفساد في نيجيريا، **مجلة متابعات أفريقية**، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الأمنية ، عدد 14.

45-بدر الدين العيفاوي ، المشكلات الأمنية في غرب افريقيا ، **المجلة الجزائرية للدراسات السياسية** ، مجلد 6 ، عدد 2 ، 2019 .

46-محمد ادريس عبد العزير، الأزمة السياسية في جمهورية مالي : (أسباب ، تطورات ، تداعيات) **مجلة دراسات افريقية و عربية** ، المركز العراقي الافريقي ، مجلد 3 ، عدد 12 ، 2020 .

47-عبد القادر معلم محمد الأزمة الصومالية وأثرها على أمن البحر الأحمر والمحيط الهندي : القرصنة في الصومال نموذج ، **مجلة الفازم للدراسات السياسية والقانونية** ، عدد1 .

48-هند معروس و محمد صنعى القصة ، الوجود العسكري الأجنبي و تأثيره على الأمن الاقليمي في القرن الافريقي نموذج ،**مجلة دراسات افريقية** ، مجلد 142، عدد 2021،2026 .

49-عبد الله صالح ، الأزمة التشادية .... الى أين ؟، مجلة السياسة الدولية ، مجلد 43 ، عدد 182 ، 2008.

50- كمال عماري ، الاستراتيجية الجديدة لجماعة بوكوحرامفي الغرب الافريقي ، **مجلة قضايا التطرف و الجماعات المسلحة** ، المركز العربي للدراسات ، عدد5، 2021.

51- مصطفى ابراهيم سليمان الشعري ، الاستراتيجية الدولية لمكافحة الارهاب في غرب افريقيا ، **مجلة بحوث الشرق الأوسط** ، العدد 108 .

52- أحمد السيد ابراهيم عبد الرزاق : مستقبل أمن الساحل الافريقي بين التنافس الدولي والتهديدات الارهابية ، **مجلة السياسة الدولية** ، عدد 234 ،2023.

53-فاطمة زمام وأحمد حشاني : الجماعات الارهابية العابرة للحدود في افريقيا منطقة الساحل ، **مجلة أكاديمية للعلوم السياسية** ، مجلد 2 .

54-مصطفى بشراوي ، التنافس الدولي على الطاقة في الساحل الافريقي وانعكاساته على أمن الطاقة الجزائري ، **المجلة الجزائرية للعلوم السياسية والعلاقات الدولية** ، عدد 13 ، 2019 .

55-عبد السلام معزيز، تجنيد الأطفال في افريقيا بين واقع الظاهرة وحتمية الحماية ، **مجلة أكاديمية البحث القانوني** ، مجلد 14 ، ع 2، 2016 .

56-نجلاء عبد الهادي ، ظاهرة تجنيد الأطفال في الحروب والصراعات الافريقية ،**مجلة أفاق افريقية** ، مجلد 6،ع 20، 2006.

57-محمد أحمد علي اسماعيل ، ظاهرة الارهاب وتأثيرها على التنمية في افريقيا،**مجلة دراسات افريقية** ، مجلد 48 ، عدد 2 ، 2026 .

58-مصطفى ونوغي، اشكالية بناء الأمن والتنمية في منطقة الساحل الافريقي ،**مجلة علوم الاجتماعية والانسانية** ، جامعة باتنة ، مجلد 22 ، عدد 2 ، 2021 ..

59-شاكر ظريف ووفاء معاوي، مجموعة الساحل وفكرة الاستقلالية الأمنية لتحقيق الاستقرار الاقليمي ، **المجلة السياسية العالمية** ، مجلد 09 ، عدد 01 ، 2025 .

60-بدون مؤلف ، فرنسا والسياسة الأوروبية في مجالي الأمن والدفاع ، **مجلة الجيش** 119 2002 ، 2013.

61-يحي مشرط ، الاستراتيجية الأوروبية في منطقة الساحل الافريقي ، **المجلة الجزائرية للدراسات السياسة** ، مجلد 605 ، عدد 02،2018 .

62-عادل زقاع الساحل الافريقي والاستيراتيجية الأمنية الفرنسية ، **المجلة الجزائرية للأمن والتنمية** ، عدد 7، 2014 .

63-عادل زقاغ ، المعضلة الأمنية المجتمعية ، خطاب الأمننة و صناعة السياسة العامة ، **المجلة الجزائرية للسياسة العامة** ،2013.

64-خيري عبد الرزاق جاسم ، أفريكوم .... مهمة غير مفهومة ، **مجلة الشرق الأوسط** ، عدد 10633 ، 2008 .

65- عربي بومدين ، الساحل الافريقي ضمن الهندسة الامريكية ، مجلة قراءات سياسية ، عدد9 ، 2014.

66-شاكر ظريف ، مجموعة الساحل الخمس وفكرة الاستقلالية الأمنية لتحقيق الاستقرار الاقليمي ، **المجلة السياسية العالمية** ، مجلد 09 ، عدد 01 ، 2025.

67-محمد أصفريو ، تحديات القوة المشتركة لمجموعة الساحل الخمس في بناء الأمن ومكافحة الارهاب ، **مجلة دراسات استراتيجية وعسكرية** ، مجلد 2 ، عدد 9 ، 2020 .

68-محمد المهدي أحمد : الصراعات في دارفور وانعكاساتها على العلاقات السودانية التشادية ، **مجلة ابن خلدون للدواسات والأبحاث** ، مجلد 4 عدد9، 2024 .

69-أحمد هناد ع اللطيف ، جهود الاتحاد الافريقي لدعم السلام ، **مجلة السياسة الدولية** ، الأهرام ، 2023 ، مجلد 58 ، عدد 234 .

70- حمدي ع الرحمان حسن ، افريقيا ومخاطر التنافس الدولي ، **مجلة سياسية دولية** ، الأهرام 2023 ، مجلد 58 ، عدد234 .

71-محمد ع الباسط محمد علق ، سياسة الاتحاد الافريقي في مكافحة الارهاب ، **مجلة السياسة الدولية**، الأهرام ، 2023 ، مجلد 58 ، عدد234 .

72-عطية محمود محمد الطنطاوي , أثر التغيرات المناخية على الأمن الغذائي في إقليم الساحل الإفريقي , **مجلة الدراسات الإفريقية ,**معهد البحوث و الدراسات , القاهرة , عدد36 ,2014 , ص 410

73-حميد بلغيث ، محددات السلوك الصراعي لدول الساحل والصحراء ، **مجلة الحوار المتمدن**، عدد 3404 ، 2006 .

أطروحات و مذكرات

1- وداد خنوفي ، **أثر نشاط الجماعات المسلحة في غرب افريقيا على الأمن الدولي** ، مذكرة ماستر جامعة 20 أوث سكيكدة 1955 ، قسم العلوم السياسية ، 2019، 2020 .

2- فريد روامنية ، **دور الفواعل الغير دولاتية في العلاقات الدولية**، مذكرة ماستر جامعة قالمة ، قسم علوم سياسية ، 2014، 2015.

3- سعاد لهراوة ، معوقات الدور الجزائري في حل النزاع المالي مذكرة ماستر ، جامعة ورقلة ، كلية حقوق وعلوم سياسية،2015،2014.

4- ابتسام لبزيز، **تأثير الفواعل غير الدولية العنيفة على السلم والأمن الدوليين** ، مذكرة ماستر جامعة 20 اوث سكيكدة ،كلية الحقوق و العلوم السياسية ،2025،2024.

5- أحمد ابراهيم مصطفى،**العلاقة بين الارهابو الجريمة المنظمة و سبل المواجهة**،رسالة دكتورا، المدرسة العليا لكلية الشرطة ، جمهورية مصر، 2002.

6- بشار سليمان عودة ، **الإرهاب الدولي والمقاومة المشروعة في نظر قواعد القانون الدولي** ، رسالة ماجيستر، جامعة الشرق الأوسط ، كلية الحقوق،2024.

7- طالب ربيعة ، **تأثير الشركات العسكرية و الأمنية الخاصة في العلاقات الدولية** ، مذكرة ماستر ، كلية الحقوق، جامعة الجزائر ،2017.2018.

8- دباح ياسين ،**الجريمة المنظمة و سبل مكافحتها**، مذكرة ماستر ، جامعة بسكرة ، كلية الحقوق، قسم الحقوق ، 2016 . 2017.

9- سمير حيماز، **البعد الجيوسياسي للاستراتيجية الأمريكية اتجاه ظاهرة الارهاب** ، أطروحة دكتوراه ، جامعة الجزائر ، قسم دراسات دولية ، 2017 ، 2018 .

10- نسرين بونقلة ،**دور الأقليات في تدويل الأزمة** ، مذكرة ماستر ، جامعة قالمة ، كلية الحقوق و العلوم سياسية ، قسم العلوم السياسية ، 2020.2021.

11- سهام بن ناجي ، **الدولة الفاشلة في افريقيا** ، مذكر ماستر ،جامعة قالمة ، كلية الحقوق و العلوم _السياسية ، قسم علوم سياسية ، 2012،2013 .

12- فادية جغوبي ، **دور التحليل الاستراتيجي في تحسين أداء المنظمة** ، مذكرة ماستر، جامعة محمد خيضر ، بسكرة كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، قسم علوم التسيير ، 2016 .

13- دليلة عدير، **الاستيراتيجية الفرنسية في منطقة الساحل** ، مذكرة ماستر، جامعة ورقلة ، كلية الحقوق و العلوم السياسية ، 2015.

14- نرجس عواطي ، **الجماعات الارهابية في منطقة الساحل** ، مذكرة ماستر، جامعة سكيكدة ، قسم علوم سياسية ، 2019 .

15- بن زيان بن يطو ، **المعضلات الأمنية في منطقة الساحل و تداعياتها على الأمن الجزائري** ، اطروحة دكتوراه ، جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية ، قسم دراسات دولية 2023 .

16- ناصر بوعلام ، **التحديات الأمنية و التفاعلات الجيوسياسية في غرب المتوسط و الساحل الافريقي** ...، أطروحة دكتوراه ، جامعة الجزائر، كلية علوم سياسية و علاقات دولية ، 2021.

17- أعمر عمورة ، **التهديدات اللاتماثلية في منطقة الساحل الإفريقي** ، مذكرة ماجيستر ، جامعة الجزائر ، كلية علوم سياسية ، 2010.

18- باراك صورية ، **اعادة احياء النزعة القومية في العلاقات الدولية بين التفكيك و التوحيد** ، أطروحة دكتوراه علاقت دولية ، جامعة باتنة ،كلية الحقوق و العلوم السياسية،2018.2017 .

19- زهية زايدي ، **تجارة الرقيق و آثارها الاقتصادية و الاجتماعية على غرب إفريقيا** ، مذكرة ماستر ، جامعة غرداية ، قسم العلوم الاجتماعية،2017.

20- خنوفي ودادزواك شيماء،**أثر نشاط جماعات المسلحة في غرب إفريقيا على الأمن القومي** : نجيريا نموذج ،مذكرة ماستر ، جامعة سكيكدة ، قسم العلوم السياسية ، 2020،2019.

21- محمد صبري يوسف ،**الجهود الدولية لمكافحة القرصنة البحرية** ،رسالة دكتورة ،جامعة قسيوط ،كلية الحقوق، مصر ،2019.

22- جازية زايدي ،**مكافحة الارهاب في الساحل الافريقي** ،مذكرة ماستر ، جامعة مستغانم ، كلية حقوق و علوم سياسية ، قسم علوم سياسية ، 2012.2013.

23- سمير قلاع الضروس، **المقاربة الجزائرية لبناء الأمن في منطقة الساحل الافريقي**، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر كلية العلوم السياسية و علاقات دولية ، 2012.2013

24- عائشة بوعشيبة ، **أثر النزاعات الاثنية في افريقيا**،أطروحة دكتوراه ، جامعة باتنة،كلية حقوق وعلوم سياسية ، قسم علوم سياسية ، 2017 .

25- نجيبة صخري، **التدخل الأجنبي وأثره على الأمن الانساني في الساحل الافريقي** ، أطروحة دكتوراه ، جامعة وهران ، كلية الحقوق والعلوم السياسية،2021 ،2022 .

26- اليامين بن سعدون ، **الحوارات الأمنية في المتوسط الغربي بعد نهاية الحرب الباردة** ،مذكرة ماجستير،جامعةالحاج لخضر، باتنة،كلية الحقوقو العلوم سياسيةالعلاقات دولية 2011.2012.

27- براهيم راجعي،**السياسة الخارجية الجزائرية اتجاه دول الساحل**، مذكرة ماستر جامعة مسيلة ، كلية حقوق وعلوم سياسية ، 2018.2019 .

28- نبيل بوبيبة ،**المقاربة الجزائرية اتجاه التحديات الأمنية في منطقة الصحراء الكبرى** ،مذكرة ما جستير ، جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2011 .

29- حمزة حسام ، **المقاربة الأمنية الجزائرية لمواجهة التهديدات الأمنية في اقليم الساحل** ، أطروحة دكتوراه ، جامعة الجزائر ، كلية العلوم السياسية ، قسم العلاقات الدولية ، 2017 .2018 .

30- حنان بلوطار ، **زينب بوعافية ، دور الاتحاد الافريقي في السلم والأمن الدوليين** ،مذكرة ماستر جامعة قالمة ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، قسم العلوم السياسية ، 2011 . 2012 .

31- جازية زايدي ، آليات مكافحة الإرهاب في منطقة الساحل الإفريقي ، (مذكرة ماستر ، كلية حقوق و علوم تجارية ، قسم علوم سياسية ، جامعة مستغانم)، 2012.2013.

المراجع باللغة الأجنبية

1- William Lind The changing face of war. : into .the Fourth Generation journal marine corps gazette .1989.
2- Fact sheet ; Mediation and Dialogue with non .state Armed Groups 2012
3- James Lutz.brenda lutz .Global .terrorism (london.new york.reutledge.2004)
4- Année stratégique (1991) et la découverte , paris .1991 p 179
5- Report : investigation of terrorist organizations using intelligent tools .
6- Stephen A Harmon terror and insurgency in the Sahara – Sahel region corruption , contraband , jihad and the Mali of 2012, 2013 .
7- Yonah . Alexander .Terrorism . in north Africa and the Sahel in2014 ,sixth annual report . February 2015.
8- Stephen A.Harmon , op.cit.
9- Stewart .southern .Saharan scholarship and the Bilad al - Sudan . the journal of African history .
10- Mark. A.R. Kleiman ,Illicit drugs and the terrorist threat causal links and implications for domestic drug control policy « washington : congressional research service (CRS) report for congress ,2004
11- Gérald Bronner : la pensée extrême : comment des hommes deviennent des fanatiques (paris.Denoel.2009) p133
12- Eloise Bertrand (volume3, Number2.Spring) »understanding the G5 over nuance DE .development and security in the Sahel .open .publications

الروابط الألكترونية :

1. نليس ميلزر ، القانون الدولي الانساني ، اللجنة الدولية للصليب الأحمر ، اتفاقية جنيف الرابعة 1949،04 ،مادة 3 ، 2016 على الرابط cai.rcc@icrc.org.www.icrc.org
2. الصحراء الغربية : تكاليف النزاع ، تقرير الشرق الأوسط ، 2007 ، الرابط Wwwcrisisgroup.Org التصفح 2026/05/20 الساعة 10:30
3. محمد عبيد الشريدة ، هياكل الإرهاب التنظيمية من الهرمية إلى الشبكية ، التحالف الاسلامي العسكري لمكافحة الارهاب ، https://www.imctc.org التصفح 2026/04/25 الساعة 13:15
4. عرابي عبد الحي عرابي ، التنظيمات الجهادية في الساحل الإفريقي ، دراسات استراتيجي ، 2023 ، ص ، الرابط : www.dimensioscenter.net التصفح :2026/04/29 الساعة 16:20

5. موقع wikipedia ، الرابط : https://arwikipedia.org ، المتصفح 2026/0/04 ، الساعة 10:00.
6. عمار رضوي ، اضطرابات الأمن العالمي ، الجماعات المسلحة من غير الدول، تغتصب وظائف الدولةالرابط:http ://digital.Ahram.org.ezlerticles.aepx.serial :14916668eid=5610 التصفح :2026/05/01 الساعة 11:30
7. محمد تورشين ، الحركات المسلحة و الأمن في إفريقيا ، ورقة تحليلية منشورة ، مركز الجزيرة للدراسات ، 2023 Jcforstudis@aljazeera.metstudies.aljazeera.net التصفح 2026/05/03 الساعة : 14:30
8. عرابي عبد الحي عرابي ، التنظيمات الجهادية في دول الساحل ، دراسات استيراتيجية ، 2023عى الرابط :www.dimensionscenter.net
9. علي نجات ، مصادر تمويل بوكوحرام ، مركز البيان للدراسات و التخطيط ، ورقة بحثية ، الرابط : 2026/04/21:www.bayancenter.org.info@bayancenter.org.2014 الساعة :09:15

10. أشرف راضي ، الحرب على الارهاب في افريقيا و مشكلات التعامل مع الدولة الفاشلة :http://www.dr.abumatar.com/boeken/boek.11 septembre /14.htm 2026/04/20 على الساعة : 11:00
11. متوكل دقاش ، تفكيك الدولة في السودان ،دراسة في الأسباب و العوامل ، مجلة سياسات عربية ،2025 ، ص 41 على الرابط https://http://doi.org/10.31430/QVGU 47.83 :2026/04/07 على الساعة 16:00H
12. فرانسيس ميتينس و لمادو فليب ، هل أصبح غرب افريقيا محطة مركزية لتهريب البشر مجلةالناتو ،2009 ،الرابط : int/docu/review/2009*organized.crime/ar/index.htm http : ://www.nato 2026/04/05 الساعة : 10:00 ،
13. القاعدة تتوسع في شمال افريقيا و تؤرق الدول العربية ، موقع الامارات الشيرازي ، 2009 2026/04/20:http : //magharebia.comlar/articles/awi/features/2010/featuret01
14. عبير شليغم التدخل الفرنسي في مالي.: البعد النيوكولونيا اتجاه افريقيا ، المركز العربي للبحوث و الدراسات الرابط : https: //rouyatarkiyyah.com/resarch .and commentaires التصفح بتاريخ : 2026/04/20 على الساعة 10:00
15. محمد محمود أبو المعالي ، القاعدة وحلفاؤها في الساحل والصحراء، على الرابط : http : www. islam. Maghribia. com.index .php.html التصفح بتاريخ : 2026/04/24
16. الشيخ محمد ، تجارة الكوكايين خطر محدق بدول غرب افريقيا ، صحيفة العرب الأولى ، الشرق الأوسط الرابط : http://aawast.com ،2024 التصفح 2026/05/04 الساعة 09:45

17. مقابلة مع العميد : عوماروناماتا ، مجلة منبر الدفاع الافريقي ، مجلد 13 ، عدد 1، ص 23 على الرابط: ADF-MAGAZINE.COMالتصفح : 2026/04/28 الساعة : 11:300
18. فريدومأونووهاو صامويل ، بوكوحرامديناميات صعود و تراجع جماعة عنيفة في نيجيريا ، تقرير مركز الجزيرة للدراسات ، 2018، على الرابط :
19. Jcforstudies@aljazeera.net .studies .aljazeera.net :2026/04/10 ،10:30
20. حكيم نجم الدين ، الذهب يمول الارهاب في افريقيا جنوب الصحراء ، تقرير الجزيرة ، 2025 الرابط : aljazeera.netlopinionالتصفح : 2026/04/18 على الساعة : 10:00
21. نهى أحمد عبد الرحمان أبو العينين ، انعدام الأمن والاستقرار السياسي وأثره على الوضع الاقتصادي في الساحل ، المركز الديمقراطي العربي ، 2025 ، https : democraticac.deالتصفح 2026/05/01. الساعة 09:45

22. تقرير مؤسسة كارنيجي للسلام ، الجريمة المنظمة في منطقة الساحل و الصحراء ، بيروت 2012 ،http:// carnegieendowment.orgالتصفح :2026/05/03 الساعة 10:00

23. 23.محمد عبيد الشريده , هياكل الإرهاب التنظيمية من الهرمية إلى الشبكية , التحالف الغسلامي العسكري لمكافحة الإرهاب . الرابط :https://www.imctc.org 11:30 . 04/04/2026

24. فريدوم أونوها ، التدخل العسكري الفرنسي الافريقي في أزمة مالي ....، تقرير مركز الجزيرة للدراسات ، 2013 ،الرابط :http//studies.aljazeeza.netالتصفح :05.05. 2026 ، 10:00 ،
25. نسيم بهلول ، برخان والاستيراتيجية العسكرية الفرنسية في منطقة الساحل ، ورقة تحليلية ، 2021 http//studies.aljazeeza.:2026/05/08 الساعة 10:00
26. ماكرون يعتزم : الاعلان رسميا عن انتهاء عملية برخان في الساحل ، تقرير للجزيرة 2022، https//wwwaljazeera.notالتصفح 2026/05/10 الساعة : 18:30
27. Global terrorism. Index « 2023 » the institute for economic / peace I Sydney .march 2023.p24.retrieved from : https://24pw/vkmkox التصفح 2026/05/19 على الساعة 16:00
28. مور لوم ، المقاربة السنغالية في مكافحة الارهاب ، تقرير لمركز التحالف الاسلامي العسكري لمحاربة الارهاب 2020 المكتبة الإلكترونية : على الرابط :https//www.imctcorg/en/التصفح : 2026/05/05 الساعة 09:00
29. محمود زكريا محمود ابراهيم ، ايكواس وادارة الصراع في غرب افريقيا ، قراءات سياسية ، الرابط : https// : qiraatafrican.comالتصفح 2026/05/23 على الساعة 9.00

محاضرات و تقارير :

1- أمينة بن حوة ، محاضرات في القانون الانساني ، (جامعة البليدة 2 ، كلية الحقوق و علوم سياسية ، قسم الحقوق) ، 2024،2023.
2- نور الدين حتحوت ، الفواعل العنيفة من غير الدول ،محاضرات قضايا سياسية معاصرة ،جامعة 20اوث سكيكدة ، قسم العلوم السياسية ،2024/11/18، المحاضرة مكتوبة
3- صورية عباسة دربال ، الإرهاب و المقاومة في ظل نظام دولي جديد ، محاضرات كلية العلوم السياسية ، جامعة مستغانم ، ص ، ص 182-183 .
4- محور الناتو الاستراتيجي ، خريطة نشاطات الارهاب في منطقة افريقيا و الشرق الأوسط 2021
5- جعفر خديجة ، دروس في الجريمة المنظمة ، مطبوعة بيداغوجية موجهة لطلبة ماستر قانون دولي جامعة الجلفة ، 2023 .
6- محمد الأمين العجال ، تطور مفهوم الأمن وفق مقاربات نظرية ، مداخلة قدمت في ملتقى دولي حول الجزائر و الأمن في المتوسط ، جامعة منتوري قسنطينة ، 2008 ، ص ، ص ، 18، 19
7- أمينة ايجر ، محاضرات مقياس العلاقات الدولية ، جامعة الجزائر ، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية .
8- د . بوستي توفيق ، مقدمة في تطور مفهوم الأمن عبر منظمات العلاقات الدولية، محاضرات لصالح الأولى ماستر ،جامعة قالمة ، قسم العلوم السياسية ،تخصص دراسات استراتيجية أمنية ،2019،2018 .
9- الارهاب في منطقة الساحل : حقائق و أرقام ، تقرير الناتو و المركز الافريقي للدراسات.
10- أونا أخومو ، بوكو حرام تحديات أمنية و تمرد متصاعد ، التحالف الاسلامي لمكافحة الإرهاب ، 2002.
11- المركز الأوربي لدراسات مكافحة الارهاب والاستخبارات ، وحدات الدراسات والتقارير 2021

12- مولوجينا جيبر هوت ، الأساليب التعاونية لحل الصراعات في افريقيا ، ورقة مقدمة الى معهد الدراسات الأمن في افريقيا ، جامعة أديسا بابا اثيوبيا 2013.

13- فلاح خلف كاظم الزهري النظم السياسية في قارة افريقيا ،الجامعة المستنصرة،2022 ، 2023.

14- عصام قصري حصة الحوكمة العالمية محاضرة الحوكمة العالمية في منطقة الساحل ، قسم العلوم السياسية نقاعة407 ، 2025/12/06 الساعة 13:00

15- الحسين الشيخ العلوي ، تجمع الساحل الخماسي ، تنسيق في ظل التعقيدات ، مركز الجزيرة للدراسات ، 2014.

16- جمانة الصياد، دوافع الانقلاب العسكري في بوركينا فاسو و تداعياته سبتمبر (2022) الناشر المركز الي قرائي العربي ، ألمانيا 2024.

الخرائط و الأشكال

جدول الخرائط :

رقم الشكل	عنوان الخريطة
03	المجال الجغرافي لمنطقة الساحل الإفريقي
05	تمثل التضاريس المناخية في منطقة الساحل
07	توزيع الكثافة السكانية في منطقة الساحل
09	أماكن تواجد قبائل الطوارق في منطقة الساحل
10	أماكن تزايد الأنشطة الارهابية في منطقة الساحل
11	الخطوط الدولية لتهريب الكوكايين عبر دول الساحل
12	خطوط تهريب السلاح والمخدرات عبر منطقة الساحل الافريقي
13	نشر القوة المشركة لمجموعة G5
15	المجال الجغرافي لعميلات برخان

جدول الأشكال

رقم الشكل	
01	هيكل هرمي لجماعة مسلحة
02	هيكل عنقودي لجماعة مسلحة
04	نسبة احتياطات المعادن الافريقية عالميا
06	توزيع الأقليات الاثنية و العرقية لدول الساحل الافريقي
08	أثر التدخل الاجنبي على النشاط الارهابي (مالي نموذج)
14	منحنى بياني لتصاعد العمليات الاجرامية لبوكوحرام بالتزامن مع عملية بارخان

الملاحـــق

جدول الملاحق

الرقم	الملحـــــق
01	اتفاقية جنيف 1949 المادة 02-03-101
02	بروتوكول مكمل لاتفاقية جنيف 1977 المدة 03
03	الدورة العادية للجامعة العربية رقم 1016
04	الاتفاقية الدولية لقمع تمويل الارهاب 1999 المادة ½ القرار 109-54
05	قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 1514سنة 1960
06	قرار مجلس الأمن رقم 322 سنة 1972
07	مؤتمر بروكسل 1974 و مؤتمر لاهاي 1999
08	قرار مجلس الأمن رقم 1566 جلسة 2004
09	جلسة مجلس الأمن 9147 سنة 2022

الفهرس

فهرس المحتويات

مقدمة: .....أ

الفصل الأول :إطار مفاهيمي و نظري حول الجماعات في منطقة الساحل والصحراء.....01

المبحث الأول :ماهية الجماعات المسلحة 02

المطلب الأول : مفهوم الجماعات المسلحة .....:..02

المطلب الثاني : تصنيف الجماعات المسلحة 06

المطلب الثالث : البنية التنظيمية للجماعات المسلحة 11

المبحث الثاني : المداخل النظرية لدراسة الجماعات المسلحة .....:...16

المطلب الأول : نظريات العلاقات الدولية 16

المطلب الثاني : المقاربات السوسيولوجية و السيكولوجية 19

المبحث الثالث :طبيعة الجماعات المسلحة في منطقة الساحل والصحراء.....22

المطلب الأول :الأهمية الجيوسياسية لمنطقة الساحل و الصحراء.....22

المطلب الثاني : أنماط الجماعات المسلحة في منطقة الساحل و الصحراء.....33

المطلب الثالث :جغرافية تمركز الجماعات المسلحة في الساحل و الصحراء.....37

الفصل الثاني:الاتهديدات الأمنية للجماعات المسلحة في منطقة الساحل و الصحراء 46

المبحث الأول : تغيير استراتيجيات عمل الجماعات المسلحة في الساحل و الصحراء 47

المطلب الأول : نمط التحالفات و مصادر تمويل الجماعات المسلحة.....47

المطلب الثاني : تصاعد العمليات الإجرامية 50

المطلب الثالث : تزايد التمدد الإقليمي للجماعات المسلحة 52

المبحث الثاني : التأثيرات الجيوسياسية للجماعات المسلحة في منطقة الساحل و الصحراء.....54

المطلب الأول :إضعاف البنية المؤسسية لدول الساحل 54

المطلب الثاني : تهديد استقرار دول الجوار 56

المطلب الثالث: تحول التهديدات الأمنية للضفة الشمالية للمتوسط 60

المبحث الثالث :التأثيرات الاقتصادية والاجتماعية للجماعات المسلحة على دول الساحل والصحراء...62

المطلب الأول : استنزاف الموارد الحيوية لدول المنطقة 62

المطلب الثاني : تقويض المساعي التنموية 63

المطلب الثالث : تهديد النسيج المجتمعي 66

الفصل الثالث : أليات مواجهة الجماعات المسلحة في منطقة الساحل والصحراء 69

المبحث الأول :سياسات دول الساحل و الصحراء.....70

المطلب الأول :المساعي الوطنية لدول الساحل لمواجهة الجماعات المسلحة 70

المطلب الثاني : الجهود الإقليمية.....75

المبحث الثاني: مبادرات الدول الكبرى للقضاء على الجماعات المسلحة .....:.....79

المطلب الأول :المبادرات الفرنسية 79

المطلب الثاني : المبادرات الأمريكية 83

المبحث الثالث : أفاق نشاط الجماعات المسلحة في منطقة الساحل و الصحراء 85

المطلب الأول : تحليل مؤشرات تطور نشاط الجماعات المسلحة حسب نمودج swot.....85

المطلب الثاني : الطروحات المستقبلية حول الجماعات المسلحة في منطقة الساحل و الصحراء 88

خاتمة 92

المصادر و المراجع 94

الخرائط و الأشكال 109

الملاحق 111